عصر الإسلاميين الجدد

رؤية لأبعاد المعركة الفكرية والسياسية في حقبة الثورات العربية



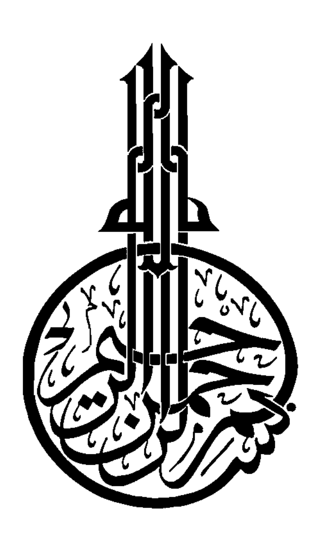
د. وليد بن عبد الله الهويريني

عصر الإسلاميين الجدد

رؤية لأبعاد المعركة الفكرية والسياسية في حقبة الثورات العربية

تأليف

د. وليد بن عبد الله الهويريني





المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، أما بعد:

يمر العالم الإسلامي لا سيما المنطقة العربية بأحداث كبرى منذ عامين تقريباً، تمثلت في اندلاع الثورات العربية التي بدأت في تونس أواخر عام ٢٠١٠، ثم شقّت طريقها لعدد من البلاد العربية، ولا يختلف المراقبون والمحللون كافة - على اختلاف توجهاتهم الفكرية وخلفياتهم الأيدلوجية - على أن هذه الثورات ستلقي بظلالها وتداعياتها على العالم العربي لعقود قادمة، وأنها في طريقها لأن تكون سبباً في إعادة تشكيل وترتيب المجتمعات العربية على نحو مغاير لما كانت عليه منذ رحيل الاستعمار وقيام الدولة العربية القطرية في التاريخ المعاصر، كما أن من طبيعة هذه الأحداث الكبرى - بتفاصيلها المعقدة ومراحلها المتنوعة - أنه يصعب توصيفها بالخير العميم الذي لا شر فيه أو الشر الوبيل الذي لا خير فيه، فهذه الأحداث لها مكاسبها وإيجابياتها، كما أن لها ضريبتها وخسائرها، وقدرة الباحث المسلم على الوصول لتقييم وتحليل أقرب للصواب في تحليله للأحداث عائدة بعد توفيق الله وتسديده إلى جمعه بين عاملين:

١ - امتلاكه للحصيلة الشرعية التي تؤمّن له المعايير الشرعية المنبثقة من الكتاب والسنة، والتي تمكنه من التمييز بين مكاسب الأحداث وخسائرها، إذ إن الباحث المسلم يدرك أن ليس ثمة خير ونفع للمسلمين في دينهم ودنياهم إلا وفي الإسلام ما يدعو لتحقيقه وتحصيله، وهذا المعيار بقدر ما يفتقده الباحث المسلم بقدر ما يخطئ في قياس المكاسب التي يحصّلها من هذا الحدث أو ذاك، ومن ثم لا ينبغي أن يستغرب المرء من وقوع بعض الإسلاميين في أخطاء فادحة بالمعايير الشرعية نتيجة لخلل في بنيتهم الاستدلالية الفقهية، أو طغيان الاهتمام بتحقيق مقاصد شرعية أدنى على حساب مقاصد شرعية أعلى منها.

٢ - فقه واقع الأحداث ودراسة دوافعها ومنطلقاتها ومآلاتها، وغنيّ عن القول بأنّ فقه ومعرفة الواقع السياسي الذي يعيشه العالم شديد التعقيد بما لم يُعهد على مدى التاريخ، وذلك للطفرة الهائلة التي يعيشها المجتمع البشري في وسائل المواصلات وأدوات الاتصال، وما ترتب عليه من تداخل واشتباك بين مصالح الدول والأمم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

(والمؤمن ينبغي له أن يعرف الشرور الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة، كما يعرف الخيرات الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة، فيفرق بين أحكام الأمور الواقعة الكائنة، والتي يُراد إيقاعها في الكتاب والسنة، ليقدّم ما هو أكثر خيراً وأقل شراً على ما هو دونه، ويدفع أعظم الشرين باحتمال أدناهما، ويجتلب أعظم الخيرين بفوات أدناهما، فإنّ من لم يعرف الواقع في الخلق والواجب في الدين لم يعرف أحكام الله في عباده، وإذا لم يعرف ذلك كان قوله وعمله بجهل، ومن عبد الله بغير علم كان يفسد أكثر مما يصلح)[1].

---

(١) جامع الرسائل ١/ ٣٠٥.

لأجل هذا يجدر بالباحثين الإسلاميين المعتنين برصد واقع الأمة وتحليل أزماتها وأحداثها أن يتواصلوا مع أهل العلم الشرعي لاستكمال احتياجاتهم في هذا الجانب، كما يجدر بطلاب العلم الشرعي التواصل مع الباحثين المختصين في العلوم السياسية والاقتصادية وسائر العلوم الإنسانية، إذ إن القصور في تصور الوقائع أو النوازل يفضي لخطأ أو قصور في تنزيل الأحكام الشرعية عليها.

جاءت هذه الثورات العربية بعد ظلام حالك السواد، عانت منه المجتمعات العربية عقوداً من الاستبداد والقهر والفقر والتخلف ومصادرة حريات الشعوب ونهب ثرواتها وارتهان قرارات أنظمتها للقوى الكبرى، ولذا كان من الطبيعي أن تتلقى هذه الشعوب المستضعفة ما حدث بُعيد الثورة التونسية بفرحة عارمة وآمال عريضة وطوفان جارف من الاستبسال والحماس والعزيمة، التي أذهلت العالم وأزالت ركام سنوات القهر والاستضعاف التي ظن الكثيرون أن الشعوب العربية استكانت لذكرياتها الأليمة، ورضخت لقضبانها الفولاذية، واستسلمت لجلاديها وجلاوزتها، ولكن تهاوي الصنم الأول كان كافٍ ليشعل القلوب حماسة، ويُحيي معاني التضحية والفداء والحرية في نفوس المقهورين والمستضعفين.

إن تتابع الثورات وتسارعها وطبيعتها الجماهيرية مع غياب شخصية القائد، كان له أثره الإيجابي من جهة عجز المستبد عن التفاوض معها أو قمعها أو التحكم بمطالبها، ولكنه من جهة أخرى كان له أثره السلبي الذي من ضمنه استنساخ الشعوب بعفويتها وتلقائيتها للثورات التي سبقتها دون دراسة معمقة لخصوصية كل بلد عربي وظروفه السياسية وإمكانياته الاقتصادية، وهذا من طبيعة العمل الشعبي العفوي.

يذكر أحد المحللين أن أحد المقربين من المجلس الوطني الليبي قال له إننا توقعنا عندما يثور الشعب الليبي سلمياً أن الزعيم الليبي سيضطر ولو بعد حين للهرب أو التنحي كما حدث في تونس ومصر، ولكن تفاجأنا أن القذافي عازم على مسح

بنغازي من الخريطة وإبادة نصف شعبه من أجل البقاء، وهنا اضطر الثوار الليبيون - وهذا ما لم يكن في حسبانهم أول الأمر - إلى الاستعانة بقوات حلف الناتو لإسقاط النظام، وفي الحالة السورية توقع الثوار في أسوأ الحالات أن يتدخل العالم والمجتمع الدولي لإنقاذ المدنيين، وكان هناك تصور مسبق لدى الكثيرين أنه لا يمكن أن يقوم نظام بمجازر وحشية متتالية وقصف لبيوت المدنيين بالطائرات وإبادتها بكل من فيها من الأطفال والنساء أمام العالم وتحت عدسات القنوات الفضائية ويبقى العالم متفرجاً، ولكن حدث ما لم يكن متوقعاً وبقي الغرب يتفرج على ما يحدث للشعب السوري المجاهد دون أن يتحرك حتى تاريخ كتابة هذه السطور، ومن المرجح ألا يتحرك إلا عندما يشعر بتهديد حقيقي لمصالحه في المنطقة أو تهديد لربيبته الصهيونية في فلسطين.

لئن كان من الطبيعي أن تنطلق الشعوب في اتخاذ قراراتها وحراكها بعفوية نابعة من دوافع منطقية ومتفهمة، فإن هذا مما يستوجب على علماء هذه الأمة ومفكريها إعادة النظر فيما يجري في المنطقة العربية، وذلك لصناعة أجواء من الوعي والنضج التي تتجاوز المشاعر الآنية وردود الأفعال المباشرة، والتي تجعل ممن لا يهمه يقيناً تحرير هذه الأمة من ربقة التبعية والاستبداد أن يتحكم بمصيرها، ويستثمر عواطفها المشبوبة ومطالبها المشروعة لتحقيق أهدافه.

في تحليل أسباب قيام الثورات العربية لا يفرق الكثيرون بين مستويين:

المستوى الأول: وجود مبررات وقوع الثورات.

المستوى الثاني: مدى أثر هذه المبررات في إشعال الثورات في هذه الفترة بالذات.

أما المستوى الأول وهو وجود المبررات الشرعية والسياسية والأخلاقية لوقوع الثورات، فهي محل اتفاق عامة علماء الأمة ومفكريها وأحرارها، لذا فهي ليست

محل نقاش عند كاتب هذه السطور ولا عند غيره من عامة الأمة، فقد ابتليت غالبية المجتمعات العربية بنُظم نبذت شريعة ربها وراءها ظهرياً، وقهرت شعوبها ونهبت ثرواتها وصادرت حرياتها وباعت قضاياها في سوق النخاسة الذي أقامه المستعمر، وقدمت أحرارها وعلماءها ومصلحيها لأعواد المشانق.

إن ربع الحصيلة السوداء التي جنتها الأمة من هذه النظم الديكتاتورية كافٍ للقول بمشروعية التغيير فيها، وهذا لا يماحك فيه إلا جاهل أو مأجور.

أما المستوى الثاني فهو تحليل الأسباب التي جعلت من هذه المبررات المشروعة تحدث أثراً جوهرياً في التغيير وتأثيرها مباشراً على الأرض، إذ لا يخفى على كل مؤرخ أن التاريخ العربي المعاصر مر بمحاولات متعددة للتغيير، ولم تنجح تلك المحاولات سواء كان من سلك من أصحابها طريق العنف أو من سلك المسلك السلمي برلمانياً أو شعبياً، وهذا المستوى من تحليل الأحداث هو ما يناقشه الفصل الأول من هذا الكتاب.

إن الأمة الإسلامية تمر في عصورها المتأخرة بحالة استضعاف وتخلف، نتج ابتداءً عن تخليها عن شريعة ربها، وتفريطها بتحصيل الأسباب الشرعية والمادية إزاء حضارة غربية لا دينية مهيمنة تمسك بأزمّة التمكين المادي، وقد أدرك مفكروها الإستراتيجيون أن الأمة الإسلامية مع تخلفها المادي إلا أنه يوجد في منظومتها العقائدية والثقافية ما يخلق داخل شعوبها دوماً الشعور بالتميز والتفرد عن حضارتهم المهيمنة، وهذه الثقافة متى ما توسعت دائرتها أو تسلل حملتُها لمقصورة القيادة في المجتمعات العربية، فإن هذا من شأنه أن يهدد هيمنتهم وحضارتهم، ومن هنا عمل الغرب دوماً على تحطيم هذا التميز العقدي والثقافي لدى المسلم طوال القرن المنصرم، مستخدماً أسلحته كافة العسكرية والسياسة والإعلامية والفكرية.

ومن يتأمل في تعاطي الإسلاميين مع الواقع الذي تهيمن عليه الحضارة الغربية، يجد أنهم انقسموا إلى ثلاث مسارات:

المسار الأول: إسلاميون تعاملوا مع واقع الاستضعاف بفقه التمكين، وأحسنوا في قضايا عدة عندما استدعوا العهد النبوي والخلافة الراشدة في بناء تصوراتهم ومفاهيمهم الشرعية، ولكنهم لم يوفقوا عندما تعاملوا على الصعيد الدعوي والجهادي بما كان متوفراً لأجيال التمكين في عهد السلف ولم يتوفر بين أيديهم، وهذا أنتج تعاملاً متعالياً على معطيات الواقع بأبعاده الاجتماعية والفكرية والسياسية، وهو ما جعل مشاريعهم تتحطم على صخرة الواقع، وعادت بالكثير من الأضرار على الأمة الإسلامية، ولكن يجب أن نعترف أن هذا الجيل من الإسلاميين - لا سيما في محطاته الأولى التي تميزت بالاستبسال والنكاية بالخصوم - أجبر أعداء المشروع الإسلامي - وإن لم يقصدوا هذا ابتداءً من سدنة الحضارة الغربية وحلفائها - على تخفيض سقف طموحاتهم الاستعمارية للمجتمعات العربية، أو على الأقل أجبرهم على تغيير مخططاتهم الاستعمارية لطرق أكثر وعورة وأشد خطراً عليهم، حيث انتقل الطموح الاستعماري من فكرة استئصال الإسلام من حياة المسلمين عن طريق نخب علمانية مستبدة، إلى محاولة استنبات نخب محسوبة على الحالة الإسلامية، تقوم بزرع ألغام المفاهيم العلمانية وثقافة التبعيّة في عقول المسلمين، وهذا مسار مع خطورته إلا أن مساحة التحرك والمدافعة لدعاة الأمة الإسلامية ومفكريها أرحب وأوسع من حقبة الاستبداد لطبيعة المشروع الاستعماري والانفجار التقني في أدوات الاتصال، والتي جعلت من مناخ الحريات خياراً حتمياً.

المسار الثاني: إسلاميون انطلقوا في مسيرة نابعة من رؤية إسلامية أصيلة، واندفعوا للتعامل مع الواقع بحماس، فكانت لهم جهود مشكورة وإسهامات مميزة،

ولكن كان تعاطيهم مع الواقع بتقلباته وتداعياته يأخذ المساحة الأكبر من عقولهم وتحصيلهم واطّلاعهم بما يفوق التحصيل العلمي، أو أثّر الواقع بتحولاته على منظومتهم الفكرية، فأفرز هذا تضاؤلاً وذبولاً في منظومتهم الفكرية والشرعية، فشرعوا بدوافع نبيلة في محاولة تكييف المفاهيم الشرعية مع مقتضيات الواقع المعاش، وغني عن القول أن واقع المسلمين اليوم متشبّع بهيمنة قيم الحداثة الغربية في السياسة والاقتصاد والإعلام، ومن ثم سعى هؤلاء الإسلاميون في تأويل أو تبديل المفاهيم الشرعية لتتوافق مع القيم الليبرالية الغربية.

المسار الثالث: إسلاميون حرصوا على إبراز وصيانة المفاهيم الشرعية من مصادرها الأصيلة المتمثلة بالكتاب والسنة، واستوعبوا معطيات الواقع وسبروا أغواره وأدركوا أهمية التعامل معه بمنهجية علمية رصينة، وهم في ذلك لا يحصرون الصواب في اجتهاداتهم ومواقفهم، بل يدركون أنهم يصيبون حيناً ويخطئون حيناً آخر، وينجحون هنا ويفشلون هناك، وقد يقعون في حالات قليلة فيما وقع فيه أصحاب المسار الأول والثاني من أخطاء وعثرات، ولكنهم في جملة أدائهم وعملهم يحرصون على الجمع بين منهجية علمية منضبطة واطلاع واسع على واقع الأمة.

خلاصة ما يسعى له الغرب اليوم هو توظيف أصحاب المسار الثاني للقضاء على أصحاب المسارين الأول والثالث، ليصل إلى ما يأمله من إعادة تشكيل العالم الإسلامي ثقافياً وسياسياً واقتصادياً.

لا شيء يقلق مفكري الحضارة الغربية مثل اعتزاز المسلمين بعقيدتهم وهويتهم وثقافتهم، وهذا لا يتنافى مع حرص الغرب على مصالحه السياسية والاقتصادية الكبرى في العالم الإسلامي، ولكن الغربيين أدركوا ما لم يدركه بعض المفكرين العرب، وهو صعوبة ديمومة تحصيل مصالحهم السياسية والاقتصادية من العالم الإسلامي دون اختراقه وتركيعه ثقافياً، فعلى سبيل المثال نجح الغرب والصهاينة في

تحقيق تطبيع سياسي ودبلوماسي كامل مع بعض الدول العربية، وعلى مدى أكثر من ربع قرن فشل القوم فشلاً ذريعاً في التطبيع الشعبي، وأصبح الغرب يدرك ويصرح بالخطر الذي يتهدد الصهاينة عند رحيل بعض الأنظمة، وأن الشعوب الإسلامية ترضع مع حليب أمهاتها كراهية الصهاينة، وتحدث نفسها كثيراً باليوم الذي تطردهم فيه، وتحرر المسجد الأقصى من رجسهم، أسوق هذا المثال لأدلل على أهمية المدخل الثقافي والعقائدي في تأمين الغرب لأهدافه ومصالحه في العالم الإسلامي، فلا ينكر عاقل حرص الغرب على مصالحه الاقتصادية والسياسية، ولكن الإشكال لدى بعض الباحثين العرب في افتراض الانفصام بين المدخل السياسي والاقتصادي عن المدخل الثقافي، بل إن هذا المسلك - مع الأسف - مشاهد اليوم بشكل ظاهر للعيان لدى (بعض) الإسلاميين المنهمكين في الميدان السياسي.

أبدى القادة الغربيون وأعادوا منذ حادثة الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١م أن المعركة مع العالم الإسلامي في حقيقتها (معركة أفكار) وهذا ما سيجده القارئ موثقاً في هذا الكتاب، فقلّب ناظريك أيها المسلم الغيور في خريطة المنطقة العربية بعد الثورات، وابحث عن منابع أو مدافع الغرب الفكرية التي تتولى إدارة هذه المعركة.

وسل نفسك متجرداً: هل من المعقول أن تكون حرب الأفكار التي أعلنتها الولايات المتحدة تحمل ذات المواصفات القديمة التي جربها الغرب منذ نصف قرن؟

فإن تيقنت أن إحداثيات الجيوش الغازية تغيّرت وأدواتها تبدّلت وجنودها السابقين أحيلوا إلى التقاعد، فواجب عليك أن تتبّع إحداثيات المعركة الجديدة عبر رصد دقيق وقراءة معمقة لكل ما يقع تحت يدك من الدراسات والكتب والأبحاث، والتي كان لها الدور المحوري في العقد الماضي على دوائر صناعة القرار الغربي، وترصد الأداء اليومي للأحداث لتبدو لك معالم المعركة القادمة تلوح بين ثنايا

الأحداث المتسارعة، والتي لا تكاد تعطي المسلم المعاصر فرصة ليلتقط أنفاسه ويتأمّل في واقعه، ومن هناك يمكنك بعون الله أن تقف موقفاً يُحمد لك من أحرار الأمة وعقلائها ولو بعد حين، وأهم من ذلك كله أن تحقق رضا الله تبارك تعالى بنصرة دينه وسيادة شريعته وتمكين أوليائه، مستيقناً بوعد من لا يخلف الميعاد ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾ [النور: ٥٥]، ومستحضراً أن أولياء الله وأتباع الأنبياء لا يضيرهم إن لم يشهدوا التمكين المادي بأعينهم، فربما كان المرء بعلمه ودعوته وجهاده جسراً أو قطعة في جسر يعبر منه الرواد الفاتحون، فالجيل الأول الذي شهد التنزيل وصحب النبي ﷺ لم يشهد كل أفراده التمكين المادي ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٣].

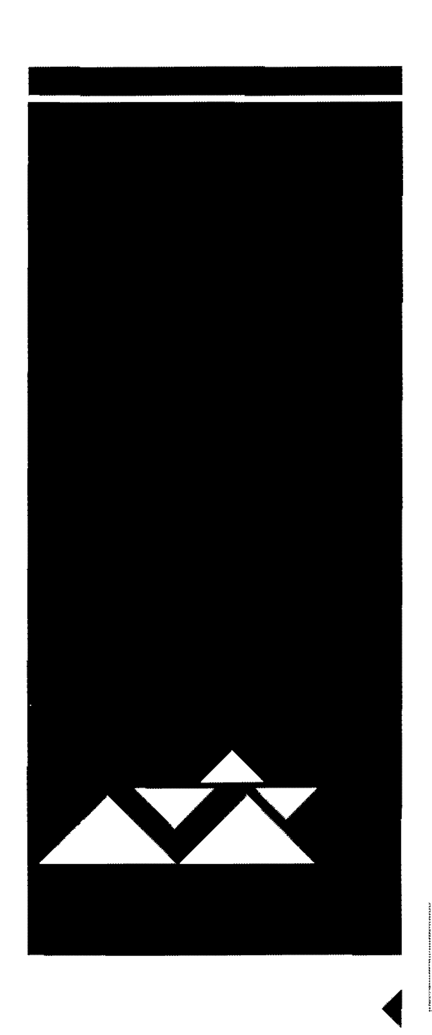
اللهم وفقنا لنصرة دينك وشريعتك، وإذا أردت قبضنا فاقبضنا إليك غير مبدلين ولا مضيّعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وليد الهويريني / الأحساء

١٥ صفر ١٤٣٤هـ

Wah1419@gmail.com





ويتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: الشرق الأوسط الكبير، والفوضى الخلاقة هل حان وقتها؟

المبحث الثاني: الدور التركي بين واقعية التشخيص وآمال المستضعفين.

المبحث الثالث: عندما يريد الغرب (بناء شبكات إسلامية معتدلة).

المبحث الرابع: الثورات العربية بين نظرية المؤامرة وتوظيف الأعداء.



التمهيد

في التاريخ العربي المعاصر حرص الاستعمار الأجنبي المتمثل بدولتي بريطانيا وفرنسا على تقسيم العالم العربي (اتفاقية سايكس بيكو)، واضعاً نصب عينيه أن يكون التقسيم محققاً لمصالحه في المنطقة العربية، وعمد لاستثمار الطموحات والتباينات السياسية والاقتصادية بين العرب للحيلولة في المستقبل دون توحدهم خلف كيان سياسي واحد، ولكن ظلّت البنية الثقافية المشتركة في الدين واللغة والعادات تدعو الشعوب العربية كي تحلم بالوحدة ضد خصومها لا سيما دولة الصهاينة، وفي ظل انحسار التدين وانتشار الأفكار القومية والعلمانية في الخمسينيات والستينيات، ظنت تلك الشعوب المقهورة أنها وجدت ضالتها في (المشروع القومي العربي) الذي تبناه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ولكن هذا المشروع - الذي دفعت الشعوب العربية لإنجاحه أجيالاً شابة واعدة - تلقى ضربة قاصمة في١٩٦٧م بعد هزيمة عسكرية مدوّية من الصهاينة، وتم توسيده الثرى رسمياً بعد الغزو العراقي للكويت (١٤١١هـ، ١٩٩٠م)، وكانت تلك الحقبة القومية مع انحرافاتها الكبرى على الصعيد الشرعي واستبداد نظمها وقمعها على الصعيد السياسي، إلا أنها بزخمها الثوري ومخزونها القومي أوجدت لدى الأجيال العربية آنذاك قدراً من الممانعة والخصومة تجاه الطموحات والمخططات الاستعمارية للمنطقة العربية.

وعندما ورثت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التركة العربية من فرنسا وبريطانيا، تحولت المنطقة العربية لميدان كبير من ميادين الحرب الباردة بين القطبين، ومع بداية تقهقهر الدب الروسي في الثمانينيات وانطلاق شرارة "الصحوة الإسلامية" في المنطقة العربية التي كانت تستهدف إعادة بناء المجتمعات العربية عقائدياً وثقافياً بما يتوافق مع النموذج الإسلامي الذي يتطلع له المسلمون دوماً وهو العهد النبوي والراشدي بقيمه ومبادئه وسموه، وُجد ما يمكن تسميته بميثاق غير مكتوب بين الغرب والنظم العربية الاستبدادية، تمثل في قيام تلك النظم بقمع الظاهرة الإسلامية بكل الوسائل والطرق الأمنية والسياسية والإعلامية في مقابل دعمها سياسياً وعسكرياً وأمنياً، وبقدر ما حقق هذا الاستمتاع المتبادل المصالح الآنية للطرفين بقدر ما أضرهما على المدى الاستراتيجي، فأما الغرب فقد أصبح في وعي الشعوب العربية أنه هو العدو الأكبر الذي يدعم هذه النظم القمعية التي تجثم على صدورها عقوداً متطاولة، وهو الشيطان الأكبر الذي يدعم دولة الصهاينة في قلب العالم الإسلامي، ويمكّنها من احتلال أولى القبلتين وثالث المسجدين، فيمكننا القول هنا أن الغرب بهذه السياسة - الداعمة للنظم الديكتاتورية - قد ربح على المدى القريب والمتوسط، ولكنه لم يربح على المدى الاستراتيجي البعيد، وهذا ما صرح به قادة الولايات المتحدة الأمريكية كما سيأتي تفصيل الحديث عنه في ثنايا هذه الدراسة، ومن جهة أخرى ساهم هذا الدعم الغربي للنظم الاستبدادية أن تستكين وتسترخي لأوضاعها، وبدأت تقدم التنازلات تلو التنازلات في قضايا الأمة الكبرى، وبدأت أحزمة الفقر والمرض والجريمة في التضخم والتكاثر في البلاد العربية، والنظم سادرة في غيّها وإجرامها، واثقة من استمرار بقائها وهيمنتها على شعوبها، غافلة عن السنة الربانية التي أودعها الله تبارك وتعالى في هذه الحياة، وهي أن السلطة والملك لا يدومان مع الظلم والطغيان، وقد جعل الله سبحانه الظلم سبباً لخراب العمران وضعف الأمم وسقوط المجتمعات

الإنسانية كما قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧].

فما كان الله ليهلك أهل القرى ما داموا مصلحين بإقامة العدل والحقوق فيما بينهم والإصلاح في شؤون حياتهم، يقول شيخ الإسلام: (إن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ويخذل الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة).

المبحث الأول

الشرق الأوسط الكبير، والفوضى الخلاقة هل حان وقتها؟

المدخل:

عندما اندلعت الثورة التونسية في أواخر ٢٠١٠م وسقط النظام التونسي، ثم اندلعت ثورة ٢٥ يناير٢٠١١م في مصر وسقط النظام المصري، ترقب الكثيرون من المعنيين بالشأن الفكري والسياسي موقف أستاذ العلوم السياسية الشهير د. عبد الله النفيسي، والذي اشتهر طوال مشواره الطويل في المجال الفكري والسياسي بمواقفه الحادة تجاه النظم العربية، ويكتسب تحليل الدكتور النفيسي مكانته لدى الباحثين والمراقبين من تخصصه الأكاديمي واطلاعه الفكري الذي مزجه بالتجربة السياسية العملية، وربما اكتسبت تحليلات الدكتور النفيسي طابعها الخاص في الثورات العربية، أن من يختلف مع وجهة نظر الدكتور لا يمكن أن يعزو رأيه لارتهانه لأجندة سياسية أو سيطرة كابوس المؤامرة على أفكاره، فتوجهات النفيسي ومواقفه وخطابه عبر سنوات

طويلة - مهما اختلفنا في تحليلها وتقييمها - كانت بعيدة كل البعد عن الاستلاب المعرفي والانبهار بالحضارة الغربية ومخرجاتها أو الارتهان والانصياع لأجندة أي نظام عربي، وتظل وجهة نظر الدكتور النفيسي كوجهة غيره من الباحثين والمفكرين قابلة للنقد والاختلاف والمدارسة.

يقول الدكتور النفيسي:

(عندما سمعت باندلاع الاحتجاجات في تونس وسقوط النظام التونسي تداعى إلى ذهني صورة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس قبيل تكليفها بحقيبة الخارجية عام ٢٠٠٥م، حيث مثلت أمام لجنة الاستماع في الكونجرس الأمريكي الذين سألوها عما ستفعله إذا استلمت حقيبة الخارجية، فقالت رايس: إن لدينا قائمة من الحلفاء في الشرق الأوسط انتهت صلاحيتهم واستُهلكوا تماماً، ويجب التخلص منهم واستبدالهم بحلفاء جدد للولايات المتحدة).

وقال: (نحن شعوب عاطفية وهذا أخطر شيء نعاني منه، عندما نشاهد هذه التحولات نتصور أن قضايانا حُلّت أو في بدايات الحل، لنهدأ قليلاً ونقرأ المشهد بالعقل وليس بالقلب)[1].

كلام النفيسي هنا نسوقه لا للاحتجاج به، وإنما للبحث عن شواهده ومعطياته في موقف الغرب تجاه العالم الإسلامي، لا سيما في العقدين الفارطين، وتكتسب وجهة نظر الدكتور النفيسي قوتها أو ضعفها بحسب ما بين أيدينا من معطيات سياسية وفكرية.

---

(١) ندوة (موجة التغيير الشعبي في العالم العربي، السياق والدلالة) ٢٠١١م في نادي جامعة الكويت، بتصرف يسير.

١- صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي:

يشكل كتاب أستاذ العلوم السياسية البارز صموئيل هنتجتون[1] (صدام الحضارات : إعادة بناء النظام العالمي) الصادر في عام ١٩٩٦م؛ أحد الكتب المحورية الذي ثار حولها جدل كبير منذ أن نشر المؤلف أصل فكرته في مقال نشر في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية في صيف ١٩٩٣م، وقد أثار المقال وفقاً لما رصدته المجلة أكبر قدر من التعليقات والحوارات منذ أربعينيات القرن الماضي.

ركز هنجنتون في أطروحته على أن الحضارة الإسلامية والصينية تمثلان التحدي الأكبر للحضارة الغربية، ورأى أن دراسة الحضارات والثقافات وليست الدول هو المجال الذي يمكن من خلاله دراسة مستقبل الصراعات الكونية[2].

لست معنياً في هذه الدراسة بعرض كامل أطروحه هنتجتون حول صدام الحضارات وآراء منتقديها، ولكن نظراً لما للكتاب والمؤلف من أثر بالغ في الدوائر البحثية القريبة من أصحاب القرار الأمريكي، فسأقتصر على ذكر مقتطفات تلخص وجهة نظر هنتجتون في مكمن خطورة الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية، وسنرى بعد ذلك مدى أثر أفكاره مع غيره من الباحثين الاستراتيجيين على الساسة الأمريكان ومراكز البحوث الأمريكية بعد ١١ سبتمبر.

---

(١) صامويل فلبس هنتنجتون (١٨ أبريل ١٩٢٧- ٢٤ ديسمبر٢٠٠٨م) هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد وهو من أشهر المفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة الأمريكية، أحدثت كتاباته جدلاً واسعاً على مستوى العالم وخاصة كتاب (صدام الحضارات: إعادة بناء النظام العالمي) ١٩٩٦م، وكتاب (من نحن؟ التحديات للهوية القومية الأمريكية) ٢٠٠٤م.

(٢) اعتمدت على ترجمة طلعت الشايب لكتاب (صدام الحضارات)، دار سطور، الطبعة الثانية ١٩٩٨م.

مقتطفات من كتاب صدام الحضارات، يقول هنتجتون:

- الثقافة الإسلامية تفسر إلى حد كبير فشل الديمقراطية في أماكن كثيرة في العالم الإسلامي[1].

- الفشل العام للديمقراطية الليبرالية في أن تترسخ في المجتمعات الإسلامية ظاهرة متكررة ومستمرة على مدى قرن كامل، هذا الفشل له مصدره، في جزء منه على الأقل في طبيعة الثقافة الإسلامية والمجتمع الإسلامي الرافضين للمفاهيم الغربية الليبرالية، كما يقول فؤاد عجمي: في مجتمع إسلامي تلو الآخر أن تكتب عن الليبرالية أو عن تقاليد برجوازية وطنية يعني أنك تكتب شهادة وفاة أناس اختاروا المستحيل وفشلوا[2].

- المشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام، فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته وهاجسه ضآلة قوته[3].

- بالنسبة للغرب كانت الدولة القومية هي قمة الولاء السياسي، بنية الولاء في العالم الإسلامي على العكس من ذلك بالضبط، فكرة سيادة الدولة القومية لا تتطابق مع السيادة أو الحاكمية لله وأولوية مصالح الأمة[4].

- الولاء عند المسلمين للدين أولاً؛ لأن فكرة القومية تتنافى مع فكرة الحاكمية والولاء لله، ويفترض مفهوم الأمة عدم شرعية الدولة القومية[5].

---

(١) صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي ص (٤٨).
(٢) المصدر السابق (١٨٨، ١٨٩).
(٣) المصدر السابق (٣٥٢).
(٤) المصدر السابق (٢٨٤).
(٥) المصدر السابق (٢٨٦).

- الصحوة الإسلامية جاءت من التعبئة الاجتماعية والتزايد السكاني والفقر والفاشية والنزوح الكبير من الريف إلى المدن للسكنى في الأحياء العشوائية.

- الصحوة الإسلامية تيار عام وليست تطرفاً متغلغلاً وليست منعزلة والصحوة أثرت على المسلمين في كل دولة، وعلى معظم جوانب المجتمع والسياسة[1].

- في الثمانينيات والتسعينيات سيطرت الحركات المتأسلمة، واحتكرت غالباً عملية المعارضة للحكومات في الدول الإسلامية، قوتها كانت تعود في جزء منها إلى ضعف المعارضة البديلة[2].

- الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك، وقد فعل ذلك مرتين على الأقل كما يقول برنارد لويس.

- لمدة ما يقرب من ألف سنة، منذ دخول العرب إسبانيا وحتى الحصار التركي لفيينا، كانت أوروبا تحت تهديد مستمر من الحضارة الإسلامية كما يقول برنارد لويس[3].

ثم يعدد هنتجتون أسباب العنف الإسلامي ويذكر منها الانفجار السكاني والفقر والفساد والاستبداد في العالم الإسلامي[4].

يظهر جلياً من خلال هذه الأفكار المبثوثة في الكتاب، أن هنتجتون يركز على البعد الثقافي للمسلمين، والذي يعد (الدّين) أكبر مكوناته بوصفه المكوّن الأكبر لخطورة الإسلام على الحضارة الغربية، فعدسة المؤلف تؤكد أن الإسلام يحمل بين ثناياه تحدياً حضارياً متميزاً يأبى الذوبان في الحضارة الغربية، والتماهي مع خصائصها التي تتعارض مع قيمه ومبادئه، كما أن الكاتب عند استعراضه لأسباب ما يسميه

---

(١) صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي ص (١٨١).

(٢) المصدر السابق (١٨٨)، واحتكار الصحوة الإسلامية لمنابر التنفيس الشعبي أرق المفكرين الغربيين وهذا ما أشارت إليه دراسة مؤسسة راند الصادرة في ٢٠٠٧م بعنوان (بناء شبكات إسلامية معتدلة)

(٣) المصدر السابق (٣٣٩).

(٤) انظر على سبيل المثال (١٩٩، ٣٤٢، ٤٣٠).

بالعنف الإسلامي ذكر أن الاستبداد والفساد يعد مغذّياً له، وهذا ما سيجده القارئ يتردد كثيراً على ألسنة ساسة كبار ومفكرين استراتيجيين ومراكز بحوث متخصصة "أن الاستبداد يعتبر مغذيّاً للعنف الإسلامي تجاه الغرب"، كما ذكر هنتجتون في موضع آخر أن في تعاليم الإسلام عن الجهاد ما يغذي العنف تجاه الآخرين[1]، وهي دعوى معلوم بطلانها، ولكن ما يعنينا هنا النتيجة التي توصل إليه المؤلف في هذا الكتاب الشهير.

ربما استغرب البعض الجهود الحثيثة التي يبذلها الباحثون الإستراتيجيون الغربيون في دراسة أحوال العالم الإسلامي مع حالة الضعف والتفكك الذي يعانيها، وربما تذاكى البعض فعدَّ هذا مبالغة من قِبلنا لتضخيم تحدٍّ وحجم لا نملكه، والحقيقة التي تغيب عن أعين هؤلاء، أن قادة الفكر والسياسة في الحضارة الغربية كغيرهم من قادة الحضارات السابقة "يريدون لحضارتهم أن تكون المسيطرة وأن يكون أصحاب الحضارات الأخرى خداماً لمصالحهم". هذه الرغبة في السيادة والسيطرة تدفعهم لأن يعدوا العدة لضمان بقاء حضارتهم وللدفاع عنها في حال وجود خطر يهددها، وللعمل لإخضاع الآخرين لها، وهم يستعملون في ذلك كل إمكانياتهم التي يرونها مساعدة لتحقيق هذه الأهداف بما في ذلك اللجوء إلى الحرب.

أوضح مثال في عصرنا على هذه الرغبة الجامحة في السيطرة، وفي الحرص على ضمان دوامها، هو حال الغرب ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث إنهم لا يخفون شيئاً من هذا الذي ذكرناه، بل يعلنون عنه في صراحة، ويفصلون الأمر تفصيلاً تظنه حين تقرؤه كلاماً لخصومهم أو لأعدائهم. وهذا نفسه إنما هو من فرط ثقتهم بأنفسهم، فالأستاذ هنتجتون مثلاً يقرر في مقاله الذي طبقت شهرته الآفاق أن الغرب هو المسيطر الآن على المؤسسات العالمية السياسية والاقتصادية، وأن القرارات

---

(١) انظر على سبيل المثال (١١٠، ٣٤٠، ٤٢٦).

التي تتخذها الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو صندوق النقد الدولي - والتي تعبر عن مصالح الغرب - تبرز للعالم على أنها المعبرة عن مصالح المجتمع الدولي، بل إن عبارة المجتمع الدولي - التي حلت محل العالم الحر - صارت هي نفسها الاسم الملطف الذي يمنح الشرعية لكل الأعمال المعبرة عن مصالح الولايات المتحدة وسائر القوى الغربية[1].

٢- برنارد لويس[2] وتقسيم العالم الإسلامي:

يعد المستشرق العجوز (برنارد لويس) أول من قدّم مصطلح صدام الحضارات في مقالة شهيرة بعنوان (جذور الغضب الإسلامي) التي نشرها في ١٩٩٠م، فقد سبق لويس هنتجتون في إطلاق المصطلح، وإن كان ارتبط في أذهان المتابعين لدى الثاني بسبب كتابه الذي أشرنا إليه آنفاً.

لم يكن برنارد لويس مفكراً متفرغاً للبحث والتأليف والتدريس مع كثرة إنتاجه الذي بلغ ٢٠ كتاباً عن العرب والمسلمين، ولكن كان له علاقاته الوثيقة بدائرة صنّاع القرار في الولايات المتحدة، خاصة في زمن إدارة الرئيس بوش الابن.

في عام ١٩٨٠م صرح مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق للأمن القومي "بريجنسي" قائلاً: (إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن، هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى التي

---

(١) صراع الحضارات بين عولمة غربية وبعث إسلامي، أ. د جعفر شيخ إدريس.

(٢) برنارد لويس مستشرق بريطاني الأصل ولد في لندن عام١٩١٦م، يهودي الديانة، صهيوني الانتماء، أمريكي الجنسية، اشتهر بآرائه الحاقدة تجاه العرب والمسلمين، كتب كثيراً في تاريخ الإسلام والمسلمين حيث ألف ٢٠ كتاباً عنهم، يقول في مقابلة أجرتها إحدى وكالات الإعلام في ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٥: (إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون لا يمكن تحضرهم، وإذا تركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات وتقوض المجتمعات).

حدثت بين العراق وإيران تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح اتفاقية سايس بيكو)، وعقب إطلاق هذا التصريح بدأ المؤرخ برنارد لويس بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية، وفي عام ١٩٨٣م وافق الكونجرس الأمريكي في جلسة سرية على مشروع الدكتور برنارد لويس، وبذلك تم تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الإستراتيجية لسنوات مقبلة[1].

ثم كانت المفاجئة أن مجلة (Research Intelligent Proiect Executive) التي تصدرها وزارة الدفاع الأمريكية أعادت في حزيران ٢٠٠٣م نشر المشروع التقسيمي لبرنارد لويس، والذي يتضمن تقسيم الشرق الأوسط إلى أكثر من ثلاثين دويلة أثنية ومذهبية لحماية المصالح الأمريكية وإسرائيل، ويتضمن المخطط تجزئة العراق إلى ثلاث دويلات وإيران إلى أربع والأردن إلى دويلتين والسعودية إلى ثلاث دويلات. . . إلخ، حيث يرى برنارد لويس أن جميع الكيانات ستشلها الخلافات الطائفية والمذهبية والصراع على النفط والمياه والحدود والحكم، وهذا ما سيضمن تفوق إسرائيل في الخمسين سنة القادمة على الأقل.

يقول برنارد لويس في إشارة لترهل الدولة العربية الحديثة:

(إن غالبية دول الشرق الأوسط مصطنعة وحديثة التكوين. . . وإذا ما تم إضعاف السلطة المركزية إلى الحد الكافي فليس هناك مجتمع مدني حقيقي يضمن تماسك الكيان السياسي للدولة، ولا شعور حقيقي بالهوية الوطنية المشتركة أو ولاء للدولة

---

(١) الخريطة نشرتها صحيفة الأهرام لأول مرة في ٧/ ٨/ ١٩٨٧م في مقال للأستاذ إبراهيم نافع بعنوان (أحداث الهرم الأخير. . الهدف والمخطط والنذير).

الأمة، وفي هذه الحالة تتفكك الدولة مثلما حصل في لبنان إلى فوضى من القبائل والطوائف والمناطق والأحزاب المتصارعة)[١].

الجدير بالذكر أنه بُعيد حادثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١م استُدعي برنارد لويس لإلقاء محاضرة على مجموعة من موظفي البيت الأبيض والمساعدين العسكريين وموظفي مجلس الأمن القومي، وتناول برنارد لويس حالات الفشل لمجتمعات عربية ومسلمة وقال: إن مناهضة الأمركة نشأت من عيوبهم وليس من أمريكا، كما اجتمع بشكل خاص مع مستشارة الأمن القومي للرئيس بوش آنذاك كونداليزا رايس، حيث يقول ديفيد فارم الذي كان يكتب خطب الرئيس بوش أنه لاحظ مؤخراً أن الرئيس بوش كان يحمل مقالاً بإمضاء برنارد لويس بين مجموعة أوراق خاصة، بينما رفض متحدث باسم البيت الأبيض التعليق على ذلك[٢].

يقول نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في حديث له مع شبكة إن بي سي (أنا أتفق بشدة مع بيرنارد لويس، الذي يعد من أكبر الدارسين لذلك الجزء من العالم في أن الرد القوي على الإرهاب والتهديدات ضد الولايات المتحدة سوف يقطع شوطاً طويلاً لتهدئة الأوضاع في ذلك الجزء من العالم)، كما يقول ريتشارد بيرل المستشار المقرب من وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد (إن بيرنارد لويس كان صاحب التأثير الأهم والأقوى في مواجهة إعمال الحكمة التقليدية في إدارة الصراع بين الإسلام الراديكالي والغرب، فالفكرة الهامة والتي تعد الجزء الأكبر من المشكلة هي هدم المجتمعات على الجانب العربي الأمر الذي لا تتبناه المؤسسة الدبلوماسية).

---

(١) مقال نشر في مجلة (فورين أفيرز) عام ١٩٩٢م، نقلاً عن عصام البغدادي، نشر في الحوار المتمدن بعنوان (برنارد لويس: مستقبل الشرق الأوسط) في ١٤/ ٢/ ٢٠٠٤م.

(٢) مقال بعنوان (مخطط بيرنارد لويس لوضع بذور الديمقراطية العربية يتم اختباره في العراق) لبيتر ولدمان نشر في صحيفة وول ستريت جورنال في ٤/ ٢/ ٢٠٠٤، نقلاً عن خدمة إسلام ديلي.

وفي حفل تكريم نظمه (مجلس الشؤون العالمية) الأمريكي في أيار (مايو) ٢٠٠٦ على شرف برنارد لويس، ألقى ديك تشيني خطاباً أشار فيه إلى أهمية لويس وتأثيره الكبير في السياسة الأمريكية، وذكر تشيني أن علاقته بلويس بدأت منذ كان وزيراً للدفاع أيام احتلال العراق للكويت، وقال: (من تلك اللحظة قررت أن أبقى على اتصال معه، وأن أتابع أعماله بعناية في السنوات القادمة. . ومنذ ذلك الوقت التقينا كثيراً وبخاصة في السنوات الأربع والنصف الأخيرة، وكان لبرنارد دائماً لقاءات جيدة جداً مع الرئيس بوش).

وفي ضوء ما تقدم " نستطيع أن نفهم توجهات برنارد لويس لمعالجة الصراع بين المسلمين والغرب، فهو يرى أن المجتمعات ليست متجانسة، وبالتالي يمكن اللعب على تناقضات التكوين الاجتماعي داخل كل دولة بهدف التفتيت والتقسيم على قاعدة فرق تسد، وعلى قاعدة أن التفتيت سيسهل من مهمة الهيمنة الأمريكية، وسيعزز الوجود الصهيوني والذي يريد لويس ليكون رأس حربة للغرب في المنطقة بشكل عام، وهناك ما يشير إلى أن برنارد لويس قدّم أفكاراً تهدف إلى تفتيت العالم المسلم والعرب كل على حدة، ثم تفتيت كل دولة بعد ذلك إلى دويلات عرقية ودينية ومذهبية وطائفية، بمعنى أن رؤية برنارد لويس تستند إلى تحويل عنصر التعددية ليكون سبب ضعف لا سبب قوة ومنعة كما هو الحال في الغرب، فالغرب دائماً ما يصر على أن التعددية مصدر قوة، بينما في الحالة العربية المراد هنا توظيف التعددية لتكون عامل تقويض وتفكيك، وذلك خدمة للمشروع الأمريكي والصهيوني، والذي لا يمكن له أن يتم بوجود دول عربية ومسلمة متماسكة وديمقراطية وقوية "[1].

---

(١) حسن البراري في مقالة بعنوان (هل تتحقق نبوءة برنارد لويس بتفتيت العالم الإسلامي؟) صحيفة الاقتصادية بتاريخ ٦/ ٤/ ١٤٣٢هـ.

يقول الكاتب بيتر ولدمان: (من المحتمل أن يظل التأثير الطويل المدى لبرنارد قائماً لسنوات قادمة، سواء بقي مؤيدوه المحافظون الجدد في البيت الأبيض أم لم يبقوا)[1].

كان هذا المخطط مما أرّق عدداً من المفكرين الإسلاميين، يقول د. محمد عمارة في مقالة بعنوان (مخطط التفتيت لعالم الإسلام):

(في مقدمة القضايا التي تشغلني هذه الأيام بل منذ أعوام مخطط إعادة التفتيت لأقطار الأمة الإسلامية، لقد بدأ الاستعمار تفتيت العالم الإسلامي باتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦م، التي كان تنفيذها المقدمة لإسقاط الخلافة الإسلامية ١٩٢٤م، وإزالة رمز الوحدة الذي ظل قائماً منذ ظهور الإسلام وحتى ذلك التاريخ، ومنذ سقوط الخلافة الإسلامية تبعثر العالم الإسلامي إلى كيانات قطرية هزيلة، يقترب عددها من الستين، لكن قيام الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي ١٩٤٨م قد فتح الباب لمرحة أكبر وأخطر في تفتيت عالم الإسلام، فالمستشرق الصهيوني برنارد لويس قد دعا - منذ قيام إسرائيل- إلى إعادة تفتيت بلاد المسلمين على أسس دينية وعرقية ومذهبية، وذلك بإضافة أكثر من ثلاثين كياناً سياسيّاً جديداً، حتى يقترب عالم الإسلام إلى تسعين كياناً، وذلك "لضمان أمن إسرائيل").

إلى أن يقول:

(إن المخطط مكتوب ومنشور بكل اللغات، وتنفيذه قائم على قدم وساق أمام أسماعنا وأبصارنا، ونحن طوال هذه العقود نكتب، ونخطب، ونحاضر؛ لننبه قومنا إلى خطره المدمر لنهضتنا، بل لوجودنا، ومع هذا يتهمنا عملاء بأننا ضحايا نظرية المؤامرة).

---

(١) صحيفة وول ستريت جورنال في ٤/ ٢/ ٢٠٠٤، نقلاً عن خدمة إسلام ديلي.

٣- شواهد واقعية[1]:

إذا تأملنا في واقع البلاد العربية، نجد أن طرفاً مما حيك بدأ في التحقق، فالسودان قسم فعلياً إلى دولتين وهناك مخطط لتقسيمه لخمس دول، ثم ما حدث في الصومال وتفككه، والعراق قُسم إلى حد كبير لثلاثة أقاليم إثر تداعيات احتلاله، ودعم غربي متعمد لإقامة كيان كردي في الشمال وشيعي في الجنوب، مع الأخذ في الحسبان أن مجلس الشيوخ الأمريكي أقر في ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٧م خطة لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم، ويمكننا القول بأن كارثة غزو العراق وسقوط بغداد يعد المحطة الأولى لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يستهدف إعادة تشكيل وتقسيم المنطقة من جديد.

وفي مصر كشف القضاء المصري في ٩/ ٢/ ٢٠١٢م عن وجود مستندات خطيرة تكشف بالأدلة المادية التهم المنسوبة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني، فقد أعلن المستشاران سامح أبوزيد وأشرف العشماوي قاضيا التحقيق في قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مؤتمر صحفي أن لجنة التحقيق ضبطت في مقر المعهد الجمهوري الأمريكي خرائط مفصلة لمصر، ظهر عليها خطوط لتقسيمها إلى أربع دول، كما عثر بداخل أحد مقرات تلك الجمعيات خرائط بمواقع الكنائس، وتقارير رصد مواقع القوات المسلحة في الإسماعيلية، وأقر المستشاران بأن جميع المنظمات المتهمة تقدمت بطلبات لترخيص عملها رسمياً ولم تتم الموافقة عليها، وبرغم هذا باشرت النشاط بصورة غير شرعية، ووصفا نشاطها بأنه سياسي، ولا صلة له بالعمل المجتمعي أو الخيري، وكشف قاضيا التحقيق عن أن حجم التمويل الأجنبي الذي أنفقته المنظمات الأمريكية الخمس في الفترة من مارس إلى ديسمبر بلغ ٥٥ مليون دولار، وأنفقت المنظمتان الألمانيتان مليوناً و٦٠٠ ألف يورو، وبلغ حجم

---

(١) يوجد العديد من الشواهد الواقعية خصوصاً في البلاد التي شهدت ثورات واحتجاجات خلال العامين الماضيين، ولكني اكتفيت بإشارات عابرة بغية الاختصار.

التمويل الخاص بالمنظمات المصرية الجاري التحقيق معها ٨٥ مليون دولار[١].

وفي ١٨ آذار ٢٠١١م نشرت صحيفة النهار اللبنانية وثيقة سرية تتضمن مخططاً أعدته المخابرات البريطانية عام ١٩٩٥م لتقسيم ليبيا لثلاث دويلات تحت إطار حكم فيدرالي، وفي مارس ٢٠١٢ أعلن مؤتمر لزعماء قبائل وسياسيين ليبيين منطقة برقة في شرق ليبيا "إقليماً فدرالياً اتحادياً"، ولكن عقلاء ليبيا أحبطوا هذا الإعلان وتصدوا له، ولا تزال الساحة الليبية تمور بالعديد من الانقسامات القبلية والمناطقية، التي نسأل الله أن يوفق أهلها لاحتوائها والتوحد والائتلاف وبناء دولة قوية.

وخلال الثورة السورية ثمة تحذيرات متصاعدة من قادة عرب ومحللين ومفكرين عن خطورة تقسيم سورية على أساس طائفي، والأمل معقود بعد عون الله أن يحبط السوريون هذا المخطط الخطير.

ويشير الدكتور محمد الأحمري إلى أن هناك دراسات أمريكية وصلت لأعلى مناطق التفكير (الغربي[٢]) ترى أن العالم الإسلامي "السني" هو مركز تحدٍّ، ومن ثم فالقوة التي يمكن أن تكون موالية للغرب مستقبلاً هي الأقلية الشيعية في إيران والعراق والخليج[٣].

٤- مشروع الشرق الأوسط الكبير (الجديد):

فكرة استحداث كيان شرق أوسطي بديل عن العالم العربي والإسلامي ليمكن من خلاله إدماج وتطبيع دولة الصهاينة في المنطقة؛ فكرة ليست جديدة ظهرت بعد ٢٠٠١م، فقد سبق طرح الفكرة من قبل الرئيس الصهيوني "شمعون بيريز" عام

---

(١) قضية التمويل الأجنبي لمنظمات أهلية لأغراض مشبوهة تحدثت عنها الصحف المصرية كافة في ذلك التاريخ.

(٢) إضافة يتطلبها سياق الحديث.

(٣) برنامج في الصميم على قناة روتانا خليجية في ٢٣/ ٩/ ١٤٣٣هـ.

١٩٩٣م في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)[١]، حيث دعا لفكرة شرق أوسط جديد قائم على التنمية والرفاه كما يزعم، وتبنى فيه العلاقات بين الدول بناء تعاقدياً قائماً على المصالح المادية فحسب، وبهذا يمكن تحييد الهوية الدينية والثقافية من تعامل الدول العربية مع الصهاينة، ويرى بيريز أن تحول الشرق الأوسط لما يسميه السلام والأمن والازدهار لن يتم بسحر ساحر أو بلمسة دبلوماسية، فتوفير السلام والأمن يقتضي "ثورة في المفاهيم"، إن حدود الشرق الأوسط جغرافياً في نظر الأمريكان هي حدود العالم الإسلامي من إسلام أباد إلى نواكشوط باستثناء إسرائيل التي يدخلونها ضمن هذا المصطلح بطبيعة الحال.

"من أكبر الأهداف العملية للمشروع ذوبان المنطقة العربية بهمومها وقضاياها في براح شاسع جغرافياً متنوع ومتفاوت في هويته الثقافية والسياسية والاجتماعية، بحيث تتوه هوية العرب وقضاياهم الملحة والمزمنة وسط هذا الخضم الهائل الاتساع، كمحيط يضمهم ضمن ما يضم من شعوب وأمم، وقضايا وأزمات ومشكلات"[٢].

ظهر المصطلح بشكل فاعل عندما تبناه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بعد ضربات ١١ سبتمبر، وكانت وزيرة خارجيته كونالديزا رايس المبشر الأشهر لمشروع الشرق الأوسط الكبير ومصطلح "الفوضى الخلّاقة"، أصبح لدى الإدارة الأمريكية يقين بأن نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية هي الترياق المضاد للإرهاب، وأن

(١) يرى د. إبراهيم العلاف أن فكرة الشرق الأوسط ترجع لبدايات القرن العشرين، وذلك في دراسة مهمة بعنوان (الشرق الأوسط الجديد... والشرق الأوسط الكبير. رؤية تاريخية سياسية)، ويشير فيها إلى تقرير الباحث الاستراتيجي لوران مورافيتش، الذي قدمته مؤسسة راند في العاشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٢ إلى هيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"، وخصصت لدراسة الوضع في المنطقة العربية، التي جاءت بعنوان: (الإستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط)، يقول بالحرف: العراق هو المحور التكتيكي، السعودية هي المحور الاستراتيجي، مصر هي الجائزة.

(٢) الشرق الأوسط الكبير، سعيد اللاوندي، دار نهضة مصر، ط الرابعة ٢٠٠٩م.

العالم العربي يعيش أوضاعاً شبيهة بدول أوروبا الشرقية سابقاً، وبموجب هذه المقارنة فالحرب مع العالم الإسلامي ليست حرباً عسكرية، بل حرب أفكار في المقام الأول، ونشر قيم الحرية والديمقراطية الغربية هو من سيستأصل ما يعدونه تربة منتجة للإرهاب والتطرف والعنف، وكان دونالد رامسفيلد أول من دعا إلى شن حرب الأفكار في مقابلته مع صحيفة واشنطن تايمز في أكتوبر ٢٠٠٢م، حيث ذكر أن المعركة الأساسية مع الإرهاب هي حرب أفكار وليست حرباً عسكرية، ودعا رامسفيلد لإنشاء جهاز متخصص يتولى شن هذه الحرب، وفي أغسطس عام٢٠٠٣م كررت رايس الحديث نفسه في خطاب ألقته أمام المعهد الأمريكي للسلام، حيث قالت إن المهمة الأساسية للولايات المتحدة في المرحلة القادمة تتمثل في تكرار النجاح في الحرب الباردة عبر شن حرب الأفكار[1] ونشر فكر الحياة مقابل فكر الموت، والترويج للقيم الأمريكية والدفاع عنها.

وفي نوفمبر ٢٠٠٣م أدلى الرئيس جورج بوش الابن بأول اعتراف أمريكي علني، عندما ذكر بأن الولايات المتحدة ظلت تدعم الديكتاتوريات في الشرق الأوسط لأكثر من ستين عاماً، وأن تلك السياسة لم تجلب لأمريكا الأمن أو تخدم مصالحها، وأعلن بوش تخليه عنها وتبنيه لسياسة جديدة قوامها نشر الديمقراطية[2].

في فبراير ٢٠٠٤م قدم الرئيس بوش إلى مجموعة الثمانية مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ونشرت صحيفة الحياة اللندنية في ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤م نص المشروع، ففي المقدمة تحذر الورقة من اقتراب الشرق الأوسط من الانفجار بسبب التدهور

(١) قارن هذه اللغة الصريحة عن حرب (أفكار) أي عقائد وثقافات من قادة الغرب، وبين النبرة المتعالية التي يستخف بها شريحة من المثقفين والإعلاميين العرب عندما يُذكر أمامه أهمية البعد الفكري والثقافي فيما يتعرض له العالم الإسلامي.

(٢) (كونالديزا رايس تغزو العالم العربي ديمقراطياً)، عبدالوهاب الأفندي، الشرق الأوسط ٦/ ١/ ١٤٢٦هـ.

الاقتصادي والاستبداد السياسي وخطورة ذلك على الغرب ومصالحه في المنطقة، وتلخص الورقة إصلاح النواقص التي حددها تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية العربية عبر محاور ثلاثة:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

وتقول ورقة المشروع ما نصه: (فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق فيه التنمية).

ولعل من نافلة القول لمن خبر السياسة الأمريكية أن يدرك أن هذه شعارات يراد تحقيقها بحسب الفهم الغربي لها، وفي باطنها الأهداف الحقيقية للمشروع، والتي يمكن إيجاز أبرزها في ثلاث نقاط:

الأولى: إعادة تشكيل وترتيب أوضاع المنطقة لتقبل النموذج الليبرالي عبر الديمقراطية الغربية.

الثانية: تهيئة المنطقة للعولمة، وهيمنة الشركات الأمريكية والأوروبية العابرة للقارات على اقتصاد المنطقة.

الثالثة: دمج وتطبيع دولة الصهاينة مع العالم العربي في كيان شرق أوسطي.

وبقدر ما يظن القارئ اليوم لهذه الأهداف الكبرى أن فيها مبالغة، إلا أنه لو دقق وأمعن النظر في الأحداث التي يعيشها العالم الإسلامي منذ ١١ سبتمبر - لا سيما بعد الثورات - يدرك أن المخطط وإن تعثر في بعض محطاته إلا أنه يجري إجمالاً كما خطط له [1].

---

(١) يمكن الاستفادة من كتاب (الشرق الأوسط الكبير) د. سعيد اللاوندي دار نهضة مصر ٢٠٠٩م، وكتاب (الشرق الأوسط الكبير) محمد الخولي، دار الهلال ٢٠٠٨م.

ربما ظن بعض الناس أن مشروع الشرق الأوسط الكبير خاص بحكومة الرئيس بوش، ومن ثم فهذا المشروع انتهى برحيلها، ولا ينبغي الذهاب بعيداً في هذا الاتجاه.

يجيب د. سعيد اللاوندي أستاذ الفلسفة السياسية والخبير بمركز الأهرام الاستراتيجي قائلاً:

"في التاريخ السياسي للقوى العظمى.. من الصعب الحديث عن تغيير في السياسات والاستراتيجيات إذا ما تغير أشخاص الحكام، ليس فقط لأن المؤسسات (وليس الأشخاص) هي التي تصنع السياسات وتضع الخطط والرؤى والتصورات، ولكن أيضاً لأن القوى الكبرى - بحكم قدراتها وطموحاتها- لا تملك رفاهية التغيير السريع، خصوصاً إذا ما كان الأمر يتعلق بهيبة ومكان دولة عظمى، ترى نفسها سيدة العالم و(رمانة الميزان) في النظام الدولي المعاصر (كما هو الحال في أمريكا).

ورغم أن الرئيس الأمريكي بوش وإداراته المعروفة بإدارة المحافظين الجدد هي المهندس الفعلي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، فإن المشروع لا يزال قائماً ومستمراً.. فالقوة الباطشة والتهديد والوعيد كانت أسلحة بوش الابن[1]، في حين أن (القوة الناعمة) ولغة الدبلوماسية (التي لا تخلو من حزم وحسم) هي أدوات الرئيس باراك أوباما، لكن يبقى مشروع الشرق الأوسط الكبير هو الهدف والغاية لدى الإدارتين"[2].

(١) يعد بعض الباحثين المقاومة العراقية والتراجع الاقتصادي للولايات المتحدة أحد أهم أسباب تغير آلية تنفيذ المشروع الأمريكي من العنف والقوة الباطشة والاحتلال المباشر إلى القوى الناعمة وتفجير الثورات الشعبية، مستثمرة حالة الاحتقان السياسي والاقتصادي الذي تعيشه المنطقة العربية.

(٢) مقدمة الطبعة الرابعة من كتاب (الشرق الأوسط الكبير).

ويقول:

(يبقى أخيراً أن نعترف اعتراف الشجعان! بأن أمريكا وإسرائيل قد اتفقتا معاً على تغيير ملامح منطقة الشرق الأوسط، إما بالقوة العسكرية، أو بالتخويف والوعيد، أو بالإقناع والمشاركة، أو حتى بالفوضى)[1].

٥- كيف ظهر خيار (الإسلاميين الجدد) على الطاولة:

في نهاية المطاف، يتضح لدى من يرصد العديد من الكتب البحثية والدراسات الإستراتيجية الأمريكية والمؤتمرات وتصريحات الساسة والمفكرين الإستراتيجيين؛ أن الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي عموماً خلُص بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م إلى نتيجتين مهمتين:

الأولى: أن النظم الاستبدادية هي التربة المنتجة للإرهاب والعنف[2].

الثانية: أن الثقافة الإسلامية تعد البيئة الثقافية المنتجة للإرهاب والعنف.

وعندما نراجع كتابات برنارد لويس وصموئيل هنتجتون وغيرهم من المفكرين الأمريكان، بالإضافة إلى تقارير ودراسات مراكز البحوث الغربية كمؤسسة راند وغيرها، وتصريحات القادة الأمريكان؛ سنجد هذا واضحاً جلياً.

---

(١) مقالة بعنوان (المصادر الإسرائيلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير) نشر في موقع الأهرام في ٢/ ٥/ ١٤٢٥هـ الموافق ١٩/ ٧/ ٢٠٠٤م.

(٢) جاء في نص وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة على مجموعة الدول الصناعية الثماني (طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة). ويقول الباحث أيمن الجندي في مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية في دراسة بعنوان: مشروع الشرق الأوسط الكبير.. لماذا؟ (قناعة الولايات المتحدة بأن هناك علاقة عضوية بين التطرف الديني والعنف وغياب الديموقراطيات في المجتمعات العربية، وأيضاً هناك اعتقاد بأن مفجري برج التجارة خرجوا من نفق المجتمعات المغلقة والسلطوية في المجتمعات العربية).

فالاستبداد السياسي والتدهور الاقتصادي أدى إلى الانفصام بين الشعوب والنظم العربية، فالنظم وإن لبّى الكثير منها المطالب الغربية، ولكنها تنام على برميل شعبي هائل، يتميز غيظاً وكمداً وإحباطاً، وهو ما يجعلهم في نظر الغرب مخزوناً بشرياً هائلاً للإرهاب والتطرف الذي يهدد مصالحهم وأمنهم، ومن جهة أخرى فالثقافة الإسلامية بما تحويه من قيم وأحكام تحث المسلمين على التميز بعقيدتهم وهويتهم، والتحرر من كل منظومة حضارية استعمارية؛ تشكل عقبة أخرى لا ترضى لهذا الغرب بالمزيد من الاستعمار والنهب لثروات المسلمين، والتعايش مع ربيبته في المنطقة المتمثلة في دولة الصهاينة، ومن النتيجة الثانية يظهر بجلاء أن الغرب لا يستهدف فصيلاً قتالياً من المسلمين فحسب كما قد يدبج هذا في بعض تصاريح قادته، بل يستهدف أصول الإسلام ومحكماته[1]، كما أن تخوف الغرب من تيار قتالي إسلامي معين لا يعني بأي حال موافقة هذا التيار أو تأييد رؤيته ومنهجيته، بل إني أظن أن بعض الفصائل المحسوبة عليه أمكن توظيفها في أكثر من بلد عربي لتسريع المشروع الأمريكي في المنطقة، من حيث لم يشعر أصحابه بذلك.

بدت هاتان النتيجتان - التي توصل لها الغرب لأول وهلة - تمثل معادلة سياسية يصعب على الغرب حلُّها والانفكاك من شِراكها، فالغرب رأى أنه في حالة السعي في تصفية وإزالة النظم الاستبدادية وترك الخيار للشعوب، فإن هذا سيفضي لمعضلة أكبر، وهو أن هذه الشعوب بسبب هيمنة الثقافة الإسلامية عليها ستنتخب حكومات متطرفة، ومن ثم سيتحول الخطر الإسلامي من خطر تيارات وحركات إلى خطر دول، ومن جهة أخرى إذا دعمت الاستبداد العربي كما هي الحال في السابق فستبقى الثقافة الإسلامية مهيمنة على الشعوب ويبقى الخطر محدقاً بهم، كما كان قبل ١١ سبتمبر، من هنا تفتقت الذهنية الغربية عن خيار جديد وهو خيار (الإسلاميون الجدد) أو (الإسلام المعتدل)، والذي يقدم القيم الليبرالية الغربية في وعاء إسلامي، فهؤلاء

(١) يقول هنتجتون: (يقول بعض الغربيين بما فيهم الرئيس بيل كلنتون إن الغرب ليس بينه وبين الإسلام أي مشكلة، وإنما المشكلات موجودة مع بعض المتطرفين الإسلاميين، إن أربعة عشر قرناً من التاريخ تقول عكس ذلك) انظر: صدام الحضارات ص ٣٣٨.

هم الأقدر على حل إشكالية الاستبداد وتخفيف احتقان الشعوب وتوجيه مشاعرها واهتماماتها لشؤونهم المعيشية والداخلية (القُطرية)، وفي الوقت نفسه سيسمح الإسلاميون الجدد بنشر القيم الليبرالية عبر بوابة الديمقراطية الغربية.

تقول دراسة أوروبية بعنوان (العالم ٢٠٢٥م)، قام بوضعها فريق الخبراء في معهد دراسات الأمن للاتحاد الأوروبي:

"إذا ما احترم الغرب نتائج الانتخابات، وقبل بوصول المعتدلين الإسلاميين كما حصل في تركيا مثلاً؛ فإن المتطرفين سوف يصبحون في خطر وتتقلص قاعدتهم الشعبية، ولكن إذا ما حصل العكس فإن المعتدلين سوف ينضمون إلى المتطرفين.

ينبغي العلم بأن الأصولية الإسلامية هي الأيدولوجيا الوحيدة التي تمارس جاذبية على سكان المنطقة العربية بمشرقها ومغربها بعد تراجع القومية العربية والماركسية وبقية الأيدلوجيات التقدمية.

ولكن حتى لو استغل الإسلاميون الديمقراطية لغايات غير تحررية وغير ديمقراطية، فإنه يفضل أن تنشأ ديمقراطيات برلمانية متعددة الأحزاب في المنطقة، فهذا سيجعل الناس يعتادون على قبول الرأي والرأي المضاد من خلال الحوار وتعددية الآراء، وربما جعلهم يقبلون بحق الاختلاف في الدين والمذهب والعرق"[1].

خلال عام كامل (من صيف ٢٠٠٣ إلى صيف ٢٠٠٤) عكف فريق من الباحثين قوامه ١٩ باحثاً، نصفهم من الأمريكيين والنصف الآخر من الأوروبيين مع باحث تركي واحد في مجالات الاقتصاد والعلوم السياسية والتخطيط الإستراتيجي والأمن القومي ليرسموا رؤية الغرب لمنطقة الشرق الأوسط، وأصدر هذا الفريق ما يُعرف بـ

---

(١) (العالم عام ٢٠٢٥)، تأليف: فريق من الخبراء في معهد دراسات الأمن للاتحاد الأوروبي بإشراف كل من الباحثة: نيكول غنيسوتو، والباحث: جيوفاني غريفي)، دار النشر: روبير لافون. باريس، نقلاً عن تقرير للأستاذ هاشم صالح عن الكتاب.

(وثيقة اسطنبول)[1] لتقديم رؤية الغرب لمنطقة الشرق الأوسط.

تقر الوثيقة بأن منطقة الشرق الأوسط تعيش حالة من الركود، وقد أوصلتها حكوماتها إلى حالة من التخلف بسبب أساليب الحكم الفاشلة والقمعية، بل الفاسدة في بعض الأحيان.

وتذكر الوثيقة أن هذا الغضب الذي يعيش فيه سكان المنطقة غالباً ما يتجه صوب الغرب، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أنه هو من صنعه، فقد مضى حين من الدهر ظلت الولايات المتحدة وأوروبا تقف وراء الأنظمة الأوتوقراطية[2] في المنطقة.

وتؤكد وثيقة إسطنبول أن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط الكبير باتت تطالب بإلحاح بتحول جذري في السياسات التي يتبعها الغرب؛ لأن تفشي الظلم واللامبالاة وضياع الكرامة السياسية وخنق إمكانات التعبير، تساعد على إذكاء الحقد والتعصب والعنف، وتلك منابع حالة (اللاأمن)، ولا يمكن التخفيف منها ثم إنهاؤها إلا من خلال تحولات سياسية جذرية، تخضع لها النظم السياسية القائمة في المنطقة.

وتقول الوثيقة: (إن الغرب يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تركيا ناجحة وعلمانية وديمقراطية، تقف إلى جانبه كشريك كامل، من أجل نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير).

وفي كتاب (رحلة دون خريطة)[3] الذي قدمه عدد من الباحثين الغربيين وتحدثوا

---

(١) يعد كتاب (الشرق الأوسط الكبير) لمحمد الخولي أول ترجمة عربية لها، دار الهلال، القاهرة، ط الأولى ٢٠٠٨م، نقلاً عن موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٨م.

(٢) الأوتوقراطية (بالإنجليزية: Autocracy) هي شكل من أشكال الحكم، تكون فيه السلطة السياسية بيد شخص واحد بالتعيين لا بالانتخاب وكلمة "أوتوقراط" أصلها يوناني وتعني (الحاكم الفرد، أو من يحكم بنفسه).

(٣) رحلة دون خريطة: تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط، تحرير: توماس كاروزرس/ مارينا أوتاواي، واشنطن، دي سي: وقف كارنيجي للسلام الدولي (٢٠٠٥م) ط الأولى، نقلاً عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

فيه عن سبل تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط؛ تشير مقدمة الكتاب - التي كتبها محررا الكتاب توماس كاروزرس ومارينا أوتاوي - إلى أن يقيناً ساد العالم بأكمله في أعقاب أحداث سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، مفاده أن الافتقار إلى الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط هو الذي قاد إلى هذه الأحداث، ومن ثم فإن التحول الديمقراطي في هذه المنطقة من العالم لم يعد شأناً محلياً داخلياً، فقد صار قضية ذات طابع عالمي، تراقبها الأطراف الدولية والقوى الكبرى عن كثب، وتتدخل في تفاصيلها الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

عندما نؤكد أن الإستراتيجية الغربية الجديدة أصبحت تعول على خيار الإسلاميين الجدد، فهذا لا يعني أنهم خيار غربي نهائي لا رجعة فيه، بل هم أداة وظيفية يُراد من خلالها نشر القيم الديمقراطية الليبرالية في أوساط الشعوب الإسلامية، مع تأمينهم بوصفهم حلفاء جدد للمصالح الغربية في ظل حكومات رخوة ضعيفة، وهذا يعني أنه في حالة تشرب الشعوب تلك القيم الليبرالية[1]، وهذا ما يعتبره الغرب تجفيفاً للمنبع العقائدي للتطرف والإرهاب، وإذا فشل الإسلاميون الجدد سياسياً فلا مانع من التخلص منهم[2]، وإعادة دفة القيادة للنخبة الليبرالية إذا انتخبتها الشعوب ديمقراطياً، بعد أن تكون ملّت وسئمت من فشل الإسلاميين في تغيير أوضاعهم الاقتصادية والسياسية.

---

(١) هذا أمر يستبعده من يختزل نظرته لواقعنا الحالي، والحقيقة أن عامة الشعوب العربية سبق أن عاشت هذا الانحراف الكبير في حجمه والواسع في مساحته وانتشاره، وذلك في عقود ما قبل الصحوة في الخمسينيات والستينيات الميلادية، حيث انتشرت الأفكار الماركسية والقومية والعلمانية عموماً في السواد الأعظم من تلك الأجيال.

(٢) يقول جراهام فوللر: (لا شيء يمكن أن يُظهر الأسلمة «الإسلاميين» في صورة غير جذابة أكثر من تجربة فاشلة في السلطة) مستقبل الإسلام السياسي٢٠٠٣م.

٦- سفر الحوالي يستشرف المخطط الغربي:

عندما فرغتُ من جمع مادة هذا الكتاب من مصادر مختلفة، وشرعت في الكتابة والصياغة، فوجئتُ وذهلت أن أجد عالماً مسلماً ومفكراً إسلامياً فذاً، قد استشرف هذا الأمر قبل قرابة عشرين عاماً من اندلاع الثورات.

في يوم الأربعاء الموافق ٩/ ٧/ ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) ألقى المفكر الإسلامي الفذ د. سفر الحوالي[1] محاضرة بعنوان (الشيوعية بين السقوط وإعادة البناء)، قدم فيها رؤيته الاستشرافية لما سيكون عليه العالم الإسلامي، بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، حيث أكد الحوالي أن الولايات المتحدة وأوروبا - بمعسكريها الشرقي والغربي - ستتوحد استراتيجياً في موقفها تجاه العالم الإسلامي وأكد أن الأحزاب الاشتراكية والأنظمة الشيوعية والحكومات الشمولية الاستبدادية سترحل وتنتهي، بل يؤكد بلغة صريحة أن الانفتاح الذي سيشهده العالم الإسلامي، سيكون شبيهاً بما حدث في أوروبا الشرقية[2].

ثم يواصل الحوالي استشرافه المذهل حيث يقول ما نصه: (قد يُسمح لبعض الجماعات أو الحركات الإسلامية التي لها وجود شعبي أن تشارك جزئياً في الحكومات الديمقراطية التي ستقوم على أنقاض الحكومات الشمولية الموجودة الآن في العالم الإسلامي).

ويؤكد أن الغزو الاقتصادي والثقافي سيبلغ مداه الأكبر، وأن الإسلاميين سينقسمون إلى اتجاهين:

١- **الاتجاه الأول**: إسلاميون سيدخلون العملية السياسية ويندمجون مع الواقع، ومع مرور الزمن سوف يكتشفون أنهم في المحصلة خسروا قضيتهم ورسالتهم.

---

(١) صموئيل هنتجتون في كتابه (صدام الحضارات) ذكر اسم الشيخ سفر الحوالي مرتين في كتابه انظر (٤٠٤، ٤٠٥).

(٢) نلحظ هنا أن التغيير الذي حدث في أوروبا الشرقية بعد سقوط الشيوعية تم عبر ثورات شعبية، وهي شبيهة بالثورات العربية لا سيما في تونس ومصر.

٢- **الاتجاه الثاني** : إسلاميون سيتمسكون بالإسلام الجلي الواضح وهم من يعدهم الغرب أصوليين متشددين .

ثم يستشرف الحوالي المعركة بقوله :

(سيحاول الغرب أن يقضي على الطرف الثاني بواسطة الطرف المعتدل الذي يؤمن بالإسلام المودرن أو الإسلام المتطور) .

فالمعطيات التي ذكرها الحوالي في استشرافه وتحقق معظمها كالتالي :

١- توحد أوروبا الشرقية والغربية في كيان واحد، ثم توحدها مع الولايات المتحدة في سياستها الإستراتيجية ومعركتها الحضارية مع العالم الإسلامي .

٢- سقوط النظم الشمولية في العالم العربي كما حدث في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩م، ويلاحظ أن ثمة تشابهاً في آلية السقوط عن طريق الثورات الشعبية .

٣- تقبل الغرب لما أسماه الإسلام المتطور أو الإسلام المودرن .

٤- قبول الغرب لدخول الإسلاميين للعملية السياسية وإن كان الحوالي استشرف حصولهم على وزارات ونقابات فقط .

٥- أن شريحة من الإسلاميين الذين سيدخلون العملية السياسية سينصهرون فيها وينسون مبادئ دعوتهم، وسياق حديث الحوالي يدل على ذمه لهؤلاء، ليس بسبب مجرد دخولهم للعمل السياسي، وإنما بسبب أن انهماكهم فيه سيُنسيهم حقيقة رسالتهم ودعوتهم .

٦- الحوالي توقع أن يسعى الغرب في توظيف الإسلاميين الداخلين في العملية السياسية للقضاء على الإسلاميين المتطرفين بالمعيار الغربي .

وفي بقية استشراف الشيخ سفر الحوالي أشياء أخرى تستحق الدراسة والتأمل .

المبحث الثاني

الدور التركي بين واقعية التشخيص وآمال المستضعفين

المدخل:

إن المتأمل في تاريخ تركيا الحديث يدرك أن فترة تسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة شهدت مكاسب جيدة، تمثلت في تخفيف قبضة نظامها العلماني القمعي (الأتاتوركي)، كما حقق الحزب نجاحات ملموسة في المضمار الاقتصادي، ولسنا نريد في هذا المبحث تقييم تجربة حزب العدالة والتنمية في الداخل التركي، أو مفاضلته ومقارنته بتجربة غيره من الأحزاب التركية، وإنما المقصود من عقد هذا المبحث إيضاح الهوية الفكرية للحزب، ومدى وجاهة دعوة بعض المفكرين لاستنساخ تجربته للأحزاب الإسلامية في المنطقة العربية، وتجلية معالم الدور الحقيقي الذي يقوم به في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة من خلال قيادته لتركيا.

١- حزب العدالة والتنمية.. حقيقة النشأة[1]:

منذ انشقاق رجب طيب أردوغان ورفاقه من تحت عباءة رائد الحركة الإسلامية في تركيا نجم الدين أربكان، وانقسام الحركة الإسلامية التركية إلى حزبين هما "السعادة" و"العدالة والتنمية"، وصورة الخلاف وحقيقته غير واضحة لدى عامة الإسلاميين العرب، فضلاً عن الجماهير العربية التي أُخذت بشخصية أردوغان بعد تسلمه للسلطة، وظن بعضهم أن الخلاف حول الوسائل والأدوات السياسية، وظن بعضهم الآخر أنه تنسيق تكتيكي بين الحزبين، وظن آخرون أنه خلاف بين جيل الشيوخ والشباب، ولكن عند التأمل والتدقيق نجد أن ما حدث لم يكن كذلك، بل هو خلاف ضارب في الأعماق، يختلف خلافاً كلياً عن المشروع الإسلامي الذي قاده نجم الدين أربكان رحمه الله:

أكد قادة حزب العدالة والتنمية منذ انطلاقتهم أنهم خلعوا عباءة الحركة الإسلامية، وأن حزبهم حزب يميني محافظ لا صلة له بالحركة الإسلامية، ويرى الباحث حسام تمام أن سلسلة التنازلات التي سلكها الحزب تظهر أن هذا لم يكن من قبيل المراوغة أو التصريحات الإعلامية، فقد اتبع الحزب سياسة مخالفة تماماً ليس لما كانت عليه الحركة الإسلامية بل لأي حزب يمكن أن يكون له من "الإسلامية" نصيب.

صوت حزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي على إسقاط العقوبات القانونية في حق الزناة، مع كون الزنى كان مجرّماً في القانون التركي بناء على مطالب الاتحاد الأوروبي، ولخص عبد الله جول - الرجل الثاني - منهجية الحزب في التنازلات قائلاً: (لقد انهارت حضارتنا الإسلامية، ولا بد من تغيير قيمنا تبعاً للواقع الجديد)،

---

(١) أفدت من دراسة للباحث حسام تمام رحمه الله بعنوان (الإسلاميون الأتراك.. الانقسام على المشروع)، ومقالة للأستاذ / مصطفى محمد الطحان بعنوان (دور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير).

وفي الشأن الاقتصادي تبنى الحزب سياسة تقوم على الاندماج التام في الاقتصاد العالمي، وربط تركيا بقوى الرأسمالية الغربية، وهذا كان له أثره الإيجابي اقتصادياً، ولكن الثمن كان غالياً، وفي منتدى جدة الاقتصادي الخامس الذي عقد في ١٧و١٨ يناير ٢٠٠٤م أعلن أردوغان أنه يرى خطأ مفهوم إقامة سوق إسلامية مشتركة، حيث إن المشروعات التي تقوم على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي لا يكتب لها النجاح[1]، وقد عد التيار العلماني التركي تصريحات أردوغان موجهة للعالم الإسلامي لحثه على الحداثة والتوجه نحو ما أسموه (الليبرالية الدينية)، وقد عقب الكاتب السياسي الإسلامي سليمان عارف على تصريحات أردوغان حين قال: (إن أردوغان يتوجه تدريجياً نحو التغريب والتخلص من فكره السابق بمطالبته برفض السوق المشتركة الإسلامية). وأضاف: (لو كان أردوغان يتخوف من الأساس الديني للسوق المشتركة ويعارضها من هذا المنطلق، ترى هل نسي أن هناك أحزاباً في كثير من الدول الأوروبية تحمل الاسم المسيحي؟)، وتابع سليمان عارف قائلاً: (فيما يتعلق برفضه للمشروع على أساس قومي فإن الاتحاد الأوروبي يستند على أساس عرقي باستخدام كلمة أوروبي، فهل سيتراجع أردوغان عن كون منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تقوم على أساس عرقي وجغرافي؟).

وفي المجال السياسي قبل أردوغان مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما سيأتي تفصيله في الفقرة القادمة.

---

(١) من المفارقات أن الرئيس التركي الراحل أوزال فسر سبب رفض الأوروبيين انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢م بقوله: (إن سجل تركيا في حقوق الإنسان هو حجة مختلقَة لتبرير السبب الذي من أجله يجب ألا تنضم تركيا إلى الجمعية الأوروبية، لكن السبب الحقيقي هو أننا مسلمون، وأنهم مسيحيون). لكنه أردف قائلاً: " إنهم لا يصرحون بذلك"، انظر صدام الحضارات ص (٢٠٢).

يقول الباحث حسام تمّام في توصيف الخلاف بين مشروع الحركة الإسلامية التركية ومشروع حزب العدالة والتنمية: (المؤكد في المشهد التركي أننا بإزاء رؤيتين مختلفتين، بل ربما متناقضتين، أياً ما كانت المبررات أو السياقات التي تحكم تجربة كل فريق، فالخلاف بين الأربكانية والأردوغانية يتجاوز التعددية في المشروع الواحد إلى الانقسام بلا رجعة).

٢- دور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يذكر الدكتور محمد بن حامد الأحمري أن تواصل الولايات المتحدة الأمريكية بأردوغان ورفاقه كان مبكراً، وذلك قبل تسلمهم للسلطة في تركيا بعشر سنوات على الأقل، منذ أن كانوا في الثلاثينيات من أعمارهم[1].

ويلخص الكاتب فهمي هويدي الدور التركي في مشروع الشرق الأوسط الكبير حيث يقول:

"ليس المستهدف الشرق الأوسط فحسب، ولكنه العالم الإسلامي كله، والحديث الأمريكي المتواتر عن تغييرات مرجوة في خرائط المنطقة يبدو أنه كان أول الكلام وليس آخره، وهذا ليس استنتاجاً ولا هو استسلام لمنطق المؤامرة التي يصر بعض الأبرياء على نفي وجودها، ولكنه قراءة لأحدث الأخبار الآتية من العاصمة التركية أنقرة، ذلك أن صحيفة (يني شفق) نشرت في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٤ خبراً مفاده أن الرئيس الأمريكي جورج بوش عرض على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال استقباله في البيت الأبيض يوم ٢٨/ ١/ ٢٠٠٤ معالم المشروع الأمريكي الجديد لـ(الشرق الأوسط الكبير)، الذي يمتد من المغرب حتى إندونيسيا، مروراً بجنوب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز.

---

(١) برنامج في الصميم على قناة روتانا خليجية مع الأستاذ عبدالله المديفر بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٤٣٣هـ.

حسب الصحيفة فإن المشروع طبقاً لما عرضه الرئيس الأمريكي، جعل من تركيا عموداً فقرياً، حيث تريد واشنطن منها أن تقوم بدور محوري فيه، حيث تتولى الترويج لنموذجها الديمقراطي واعتدالها الديني، لدرجة أن الرئيس الأمريكي اقترح أن تبادر تركيا إلى إرسال وعاظ وأئمة إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي لكي يتولوا التبشير بنموذج الاعتدال المطبق في بلادهم، وأن هذا النموذج هو الأصلح للتطبيق في العالم الإسلامي، ومن ثم الأجدر بالتعميم لأسباب ثلاثة:

أولها: أنه ملتزم بالعلمانية التي تهمش دور الدين إلى حدّ كبير، بل وتعارض أي دور للدين في الحياة العامة، وهو مطلب تلح عليه واشنطن وتمارس أقصى ما تملك من ضغوط على الدول الإسلامية للاقتراب منه أو الالتزام به.

السبب الثاني: أن تركيا تعتبر نفسها جزءاً من الغرب، وموالاتها للولايات المتحدة ثابتة ولا شبهة فيها، وبالتالي فهي تعد جزءاً من العائلة الغربية، وتحتفظ مع العالم الإسلامي بعلاقات شكلية.

السبب الثالث: أن تركيا لها علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل، الأمر الذي يلقي ترحيباً وتشجيعاً كبيرين من جانب واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي.

لهذه الاعتبارات فإن تركيا تعد من وجهة النظر الأمريكية الحليف النموذجي الذي ترشحه لكي يؤدي الدور الرائد في مشروعها ليس فقط لترويض المنطقة، ولكن أيضاً لتقديم نموذج الإسلام الذي تتوافر فيه شروط الاعتدال كما تراها واشنطن"[1].

وفي ٣١ يوليو ٢٠١٢م يصرح داود أوجلو وزير الخارجية التركي في خضم أحداث الثورة السورية قائلاً: (المنطقة تشهد تغيراً كبيراً، فإما القبول بشرق أوسط

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، مقالة بعنوان (تسريب أمريكي لمشروع الشرق الأوسط الكبير) للأستاذ فهمي هويدي بتاريخ ٤/ ٢/ ٢٠٠٤م.

جديد أو القبول بالفوضى)، وأضاف: (أن التغيير الذي تشهده المنطقة يعد التغيير الأهم والأكبر في المائة عام الأخيرة)[1].

وفي ٣/ ١٠/ ٢٠١٢م يؤكد داود أوجلو على قناة الجزيرة أن (تركيا ومصر ودول المنطقة ستؤسس الشرق الأوسط الجديد)، حيث قامت تركيا بدعم الحكومة المصرية بملياري دولار، وقد لفت ضخامة المبلغ انتباه الإعلامي أحمد منصور، حيث قال في معرض حواره مع وزير الخارجية التركي (أريد أن أفهم هذه النقطة تحديداً، أنت التقيت مع الرئيس محمد مرسي أكثر من مرة، وذهبت إلى مصر عدة مرات، الرئيس مرسي جاء وحضر المؤتمر الرابع للحزب والتقى معك ومع رئيس الحكومة أردوغان، أنت أعلنت في زيارتك السابقة إلى مصر أن هناك ملياري دولار سوف تضخوها إلى مصر، وهذا ما أثار قلقاً عند المصريين؛ لأن رؤية العالم للأتراك أنهم يبيعون ولا يشترون، يأخذون ولا يعطون، فعلامات استفهام حول الملياري دولار في ظل أن تركيا تواجه أزمة اقتصادية)[2].

٣- حزب العدالة والتنمية بعيون راندية:

أصدرت مؤسسة راند الأمريكية تقريراً عن تركيا والأحزاب الإسلامية فيها بعنوان (صعود الإسلام السياسي في تركيا) ومما ورد فيه التالي:

أهمية تركيا لا يعود فقط إلى موقعها السياجغرافي (السياسي الجغرافي) بل لكونها أيضاً نموذج يوضح إمكان التعايش بين الإسلام والديمقراطية العلمانية والعولمة والحداثة.

---

(١) نشرت الخبر وسائل الإعلام كافة، انظر على سبيل المثال موقع البي بي سي العربية.
(٢) برنامج بلا حدود ٣/ ١٠/ ٢٠١٢م.

- حزب العدالة والتنمية يتبع منهجاً معتدلاً متوجها نحو الاتحاد الأوروبي، في هذا السيناريو يحكم حزب العدالة والتنمية قبضته على السلطة، مع المحافظة على نهج معتدل لا يسمح للدوافع الإسلامية في سياسته الخارجية للخروج عن خط سيره نحو الاتحاد الأوروبي، وقد حصل قدر من التحرر من سياسات المنع في مجال التعبير عن المظاهر الدينية في المحيط العام، وأعطي الأفراد مجالاً أرحب للتعبير عن طابع منظور للهوية الإسلامية، ولكن ليس ثمة أي مساع لتقديم تقنينات إسلامية في هيئة تشريع إسلامي[1]، وفي نفس الوقت ثمة جهود لتحجيم الدور السياسي للجيش، كما يسعى الحزب أيضاً لحلحلة بعض التشريعات المقيدة للأقليات الدينية.

- ثمة عاملان آخران للتدليل على النهج المعتدل لحكومة العدالة والتنمية:

أحدهما: انتشار تقاليد إسلام معتدل وتعددي بعيد عن الطابع السلفي المتشدد، فلم تحظَ القراءات الحرفية المتشددة للإسلام للتجذر في قطاعات اجتماعية تركية واسعة، وتظهر الاستفتاءات أن ثمة فصيل صغير يدعم قيام دولة إسلامية، فيما يوجد أغلبية كبيرة تتضمن متدينين أتراكاً يدعمون خيار الدولة العلمانية.

العامل الآخر الدال على النهج المعتدل: هو وجود تركيا في المحيط الغربي مؤسساتياً واقتصادياً واستراتيجياً، وإلى حد بعيد ثقافياً كذلك، وخلال العقدين الماضيين اقتربت تركيا بشكل كبير من المعايير الأوروبية، ثمة بعض الثغرات، لكن الاتجاه العام واضح تماماً. الآثار المترتبة على ما سبق هو أن السياسات الإسلامية في تركيا أكثر تأثراً بالسياق العالمي، بخلاف الوضع العام في الشرق الأوسط.

(١) هنا يتجلى التوجس الغربي من مسألة تحكيم الشريعة الإسلامية.

ثم يستطرد التقرير تحت عنوان (النتائج المتعلقة بالسياسة الأمريكية) فيقول:

تحليل دور الإسلام في تركيا يوصلنا إلى عدة استنتاجات وآثار متعلقة بالسياسة الأمريكية، الأول يتعلق بطبيعة الإسلام ودوره في الحياة السياسية التركية، فلتركيا تاريخ طويل يمتد حتى أواخر الدولة العثمانية في محاولات لصهر الإسلام والقيم الغربية، وهذا أحد الفوارق بين تركيا وبقية الدول الإسلامية في الشرق الأوسط والتي تجعل احتمالات نجاحها في مقاومة التشظيات الحادة والتمزقات والعنف والذي اتسم به التحديث السياسي في المنطقة عالية، وهذا مهم لأنه يصب في قلب مسألة التوافق بين الإسلام والديمقراطية، وهو مقدرة حزب ذو جذور إسلامية للعمل في ضوء منظومة علمانية ديمقراطية مع احترام الحدود الفاصلة بين الدين والدولة، والذي سيكشف عن زيف دعوى عدم إمكان توافق الإسلام مع الحداثة العلمانية الديمقراطية.

- في المقابل إذا فشلت التجربة، فسيؤدي الأمر إلى حالة من الاستقطاب الحاد بين الإسلام والعلمانية، والذي سيسهم في تقليل الأرضية المشتركة، والتي يُحتاج إليها لبناء حصن إسلام معتدل، قادر على احتواء وتحجيم انتشار حركات الإسلام المتطرفة.

- بعيداً عن تركيا فثمة مورد مهم لبيان حالات التكيف بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية الناجحة، وذلك في التعارض الإيديولوجي الواقع بين التفسيرات المتطرفة وتفسير الخط العام للمسلمين، وبالتالي فيتوجب تشجيع الأطراف التركية العامة على عقد الشراكات مع المجموعات والمؤسسات في مختلف الأماكن في العالم الإسلامي، وذلك لنشر التفسيرات المعتدلة والمتعددة للإسلام.

- ينبغي على الولايات المتحدة أن تعد تركيا لتكون نموذجاً للإسلام المعتدل الديمقراطي، وتصدّره لبقية الدول في الشرق الأوسط، وهناك من يعارض هذا المشروع في الجيش التركي.

٤- أردوغان من قمة دافوس إلى سفينة الحرية:

لا ريب أن شعور الشعوب العربية بافتقاد القيادة المعبّرة عن تطلعاتها وآمالها وهمومها، أنتج تلقفاً لأي أنموذج يتّخذ بعض المواقف الحادة تجاه العدو الصهيوني، وقد رأينا كيف رمّزت الجماهير العربية والمشايخ والمفكرين أمين حزب الله اللبناني بعد حرب تموز ٢٠٠٦م، ثم تجلّت الحقيقة للجماهير والنخب مع الثورة السورية المباركة في ٢٠١١م، وحاشا وكلا أن أشبه أردوغان بحسن نصر الله، فالفرق هائل بين الرجلين على كل المستويات، ولكني قصدت هنا ذكر المثال فقط للتدليل على أن شعور الشعوب العربية بغياب القادة يفضي لهذه النفسية التوّاقة لمخلّص وقائد معبّر عن أمانيها وتطلعاتها.

لا يغيب عن الأذهان أن أردوغان اكتسب شعبيته لدى المسلمين من المشادة الكلامية العلنية بينه وبين شمعون بيريز التي أقيمت على هامش المنتدى الاقتصادي في دافوس بسويسرا الذي عقد في كانون الثاني ٢٠٠٩م، وعلى الرغم من وجود تدهور نسبي في العلاقات التركية الإسرائيلية، إلا أنها لم تتجاوز المستوى الإعلامي الدعائي والتصعيد الدبلوماسي المرحليّ، فمع ارتفاع التصريحات الناقدة من أردوغان للسياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، إلا أن التعاون ظل مستمراً بين تركيا وإسرائيل على مستوى الدفاع والاستخبارات، فعلى سبيل المثال تم التوقيع على اتفاق بحوالي ١٦٥ مليون دولار حول الصور المحمولة جواً عشية القصف الإسرائيلي على غزة، كذلك واصل سلاح الطيران الإسرائيلي مهامه الخاصة بالتدريب في قاعدة التدريب في تركيا في قونيا، كما شاركت تركيا مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المناورة البحرية السنوية المشتركة التي تعقد سنوياً في أغسطس عام ٢٠٠٩م.

وعلى الرغم من التوتر الذي شاب العلاقات بين البلدين إثر تداعيات أزمة سفينة الإغاثة التركية، وما نتج عنها من قتلى وجرحى أتراك، إلا أن المحادثات بين وزير الخارجية التركي ووزير الدفاع الإسرائيلي قد أكدت على أنه لا تزال بعض القنوات الدبلوماسية مفتوحة، كما لا تزال المحادثات الهاتفية بين العسكريين من كلا البلدين مستمرة[١].

وعندما فازت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات الفلسطينية، دعا رجب طيب أردوغان حركة حماس صراحة إلى القبول بحل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية جنباً لجنب، مؤكداً أنه يجب على حماس أن تفهم أن عدم الاعتراف بإسرائيل سيضر بعلاقاتها الدولية في المستقبل[٢].

والموقف التركي المضطرب تجاه ليبيا بعد ثورته على نظام القذافي أشهر من أن نفصل الحديث عنه[٣].

٥- نصيحة العثماني الجديد لمصر الثورة:

عند زيارة أردوغان لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير وذلك في ١٢/ ٩/ ٢٠١١م، استقبلته الجماهير المصرية في مطار القاهرة الدولي بعفويتها وتلقائيتها وهي تقول (مصر وتركيا عاوزينها خلافة إسلامية)، ولم يكن ينتظر أحد من الإسلاميين أن يحييهم أردوغان موافقاً على هذه العبارة وملمحاً لشيء من هذا القبيل، ولكن كان آخر ما توقعه الشعب المصري فضلاً عن الإسلاميين أن يدعوهم أردوغان مباشرة وعبر إحدى

(١) انظر: (معضلة الدور التركي في الشرق الأوسط) تقرير واشنطن، العدد ٢٥٧، ٥/ ١٠/ ٢٠١٠.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط في ٢٨/ ١٢/ ١٤٢٦هـ الموافق ٢٨ يناير ٢٠٠٦م، نقلاً عن حوار أجرته معه غلوبال فيو بينت.

(٣) انظر: تركيا وثورات الربيع العربي، محمد عبدالقادر، موقع الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

الفضائيات المصرية للعلمانية، ويحث الشعب المصري على صياغة دستور يقوم على مبادئ العلمانية[1].

التصريح استثمره العلمانيون في مصر على الوجه الأكمل في الشماتة بالإسلاميين، ودعوتهم للاستجابة لنصيحة الرمز الإسلامي الحديث المتمثل بأردوغان، وقد أثار التصريح حفيظة عامة الإسلاميين، وصرح المتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين محمود غزلان قائلاً: (إن تجارب الدول الأخرى لا تستنسخ، وإن ظروف تركيا تفرض عليها التعامل بمفهوم الدولة العلمانية) معتبراً نصيحة رئيس وزراء تركيا أردوغان تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلاد.

في ١١/ ١٠/ ٢٠١١م كتب فهمي هويدي مقالاً بعنوان (حوار عن العلمانية في تركيا) في صحيفة الشرق القطرية، يتعرض فيه لتداعيات زيارة أردوغان لمصر في جلسة جمعته مع داود أوغلو وزير الخارجية التركي، إلا أن نبرة حديث هويدي عن تركيا وحزب العدالة والتنمية اختلفت عن مقاله السابق الذي كتبه قبل سبع سنوات، حيث يقول: (التطور الديمقراطي هذّب من الغلو العلماني حتى تم التصالح مع الدين أخيراً)، ولا أدري عن أي تصالح يتحدث الأستاذ والدين معزول تماماً عن الحياة العامة والعلمانية تحكم تركيا، ولستُ هنا أتحدث عما ينبغي ويفترض أن يصنعه الإسلاميون الأتراك، ولكني أتحدث عن توصيف هويدي للوضع التركي الحالي بأنه نجح في جعل العلمانية تصل لمحطة تصالح مع الإسلام، وتلك مجازفة كبرى، فاجتماع العلمانية والإسلام أو تصالحهما كما يقول، هو اجتماع لنقيضين، والنقيضان لا يجتمعان.

يقول الشيخ د. يوسف القرضاوي مبيناً الموقف الشرعي من العلمانية المتصالحة أو المحايدة:

---

(١) صرح بذلك في برنامج (العاشرة مساء) على قناة دريم الفضائية مساء الإثنين ١٢/ ٩/ ٢٠١١م.

(والعلمانية كما يصفها الباحثون، وكما هي في الواقع بالنسبة لموقفها من الدين قسمان:

١- علمانية محايدة.

٢- علمانية معاندة.

فالأولى هي " العلمانية الليبرالية" التي تتبناها دول أوروبا الغربية وأمريكا، ومن يطلق عليهم " العالم الحر" ، ويُفترض فيها أن تتبنى الحريات وحقوق الإنسان بصفة عامة، ومنها: الحرية الدينية، وحق الإنسان في الالتزام بدينه).

ثم يقول الشيخ القرضاوي في عبارة واضحة:

(ورأيي أن العلمانية لا يمكن أن تكون محايدة مع الدين، لأن عزل الدين عن حياة المجتمع أو تفريغ حياته من الدين ليس موقفاً حيادياً، إنه موقف ضد الدين، إنه يقوم على اتهام الدين بأنه ضرر بالحياة، وخطر عليها، فيجب إبعاده عن توجيه الحياة والتأثير فيها، ويجب أن تبنى الحياة في تشريعها، وفي تعليمها، وفي ثقافتها، وفي إعلامها، وفي تقاليدها، على غير الدين، ومثل هذا الموقف لا يُعد حياداً، بل هو حكم يدين الدين ويجرمه ويقضي بعزلته)[1].

خاتمة المبحث:

الذي أريد أن أخلص إليه من هذا المبحث، التأكيد على أن للحكومة التركية التي يقودها أردوغان أهدافاً وأجندة في المنطقة العربية، لا علاقة لها بما تأمله الشعوب العربية، إلا بالقدر الذي يتوافق مع المصلحة التركية القومية، والتي تنتظم في نهاية المطاف ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير والمصالح الغربية، فلا مانع من الاستفادة

(١) التطرف العلماني في مواجهة الإسلام، د. يوسف القرضاوي، ص (١٧) دار الشروق.

منها أو من غيرها من دول العالم في تحقيق ما يعود على الأمة الإسلامية بمنفعة تحصّلها أو ضرر تدفعه عنها، ومن ضمن ذلك مكافحة أطماع المشروع الإيراني في المنطقة، ومن العدل والإنصاف تثمين مواقفها الإيجابية وشكرها عليها، ولكن هذا ينبغي أن يكون مع حذر ووعي كاملين بما يدور حولنا، وفهم دقيق لحقيقة الدور التركي في المنطقة العربية.

المبحث الثالث
عندما يريد الغرب (بناء شبكات إسلامية معتدلة)

المدخل:

فيما سبق أوضحنا أن الإستراتيجية الأمريكية خلصت بعد ١١ سبتمبر إلى صناعة إسلام معتدل بمواصفات فكرية محددة، يمكن من خلالها نشر القيم الغربية في العالم الإسلامي.

في مارس ٢٠٠٧م صدر تقرير مهم لمؤسسة راند الشهيرة بعنوان (بناء شبكات إسلامية معتدلة)، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها في الأوساط العلمية والسياسية من الدور المهم الذي تقوم به مراكز الدراسات الغربية في تحديد معالم السياسة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسة راند مؤسسة بحثية عريقة وصفتها موسوعة السياسة بأنها (أكبر مراكز الدراسات الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية)، ووصفتها الموسوعة العربية العالمية بأنها (مؤسسة غير ربحية للبحوث، تقوم بدراسة

مشكلات السياسة المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي)[1]، ولها ثلاثة فروع خارج الولايات المتحدة، في كامبرديج بالمملكة المتحدة، وفي بروكسل في بلجيكا، وفي الدوحة بقطر.

أعد هذه الدراسة مجموعة من الخبراء الأمريكيين العاملين بالمركز، ومن أبرزهم أنجل راباسا، وهو باحث أكاديمي عمل سابقاً في عدد من المناصب المهمة في كل من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع، وهو حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد، كما شاركت في إعداد التقرير الباحثة الأمريكية شيريل بينارد زوجة "زلماي خليل زاده" السفير الأمريكي في العراق، وهي تعمل في فرع مؤسسة راند في قطر، وقد استغرق إعداد هذا التقرير ثلاثة أعوام كاملة، وقام معدّوه بالعديد من الزيارات واللقاءات مع كثير من المفكرين والإعلاميين في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم الإسلامي.

تؤكد الدراسة في التمهيد أن الصراع الموجود اليوم في معظم أنحاء العالم الإسلامي هو (صراع أفكار)، وترصد الدراسة الدور الكبير (للمسجد) في المجتمعات الإسلامية، كما أنها تشير إلى أن شيوع الأنظمة الاستبدادية في العالم الإسلامي وضعف المجتمع المدني؛ جعل من المسجد المتنفس الوحيد للناس للتعبير عن الغضب الشعبي العارم ضد الاستبداد والفساد وتردي الأوضاع، ومن شأن بقاء المسجد بهذه الصورة أن يجعل من الإسلاميين المتطرفين البديل الوحيد أمام الناس، ولعل في هذا

---

(١) ممن عمل أو تعاون مع مؤسسة راند شخصيات أمريكية سياسية وفكرية من العيار الثقيل، منهم على سبيل المثال (هنري كيسنجر وزير الخارجية الأسبق، دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأسبق، كونداليزا رايس وزيرة الخارجية السابقة، فرانسيس فوكوياما المفكر البارز ومؤلف كتاب " نهاية التاريخ"، انظر كتاب (الإسلام الذي يريده الغرب، قراءة في وثيقة أمريكية) للشيخ صالح الغامدي، مركز الفكر المعاصر، ط الأولى ١٤٣٢هـ.

الكلام تفسيراً لمواقف نخب تغريبية في البلاد العربية، لم تكتف بإطلاق منابر التغريب والانحلال، بل حرصت على تغييب دور منبر المسجد وتجميده وتقييده بما يجعله مكاناً لأداء الشعيرة التعبدية فقط لا غير، والسعي في إيجاد منابر ومؤسسات أخرى ليس لها صبغة إسلامية، تحتوي على مشاعر الناس وسخطهم تجاه الأوضاع القائمة[1].

أولاً: ملامح المسلمين المعتدلين:

تحدد الدراسة ملامح المسلمين المعتدلين حين تقول:

(من أجل تحقيق أغراض هذه الدراسة، من الممكن تعريف المسلمين المعتدلين بأنهم هؤلاء الذين يشاركون في الأبعاد الرئيسية للثقافة الديمقراطية، وتشمل هذه الأبعاد دعم ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، بما ذلك المساواة بين الجنسين وحرية العبادة واحترام التنوع والاختلاف وقبول المصادر غير المتعصبة للقانون ومعارضة الإرهاب).

إذا تأملنا هذا التعريف، يمكننا تحديد ملامح المواصفات الأمريكية للاعتدال الإسلامي في أربع نقاط:

١ - القبول بالديمقراطية الغربية: ولا يشمل هذا المفهوم المؤسلم للديمقراطية لدى بعض الإسلاميين الذي يقصدون بها حرية الناس في اختيار من يحكمهم والانتخابات وهذا ما سيوضحه التقرير بعد ذلك.

(١) في هذا البعد تفسير للحرية النسبية التي يتمتع بها معارضون وإصلاحيون داخل نظم مستبدة بسبب خلفيتهم الليبرالية أو الليبرو إسلامية، وهذا ما لا يتوفر لأقرانهم الإسلاميين لا سيما السلفيين منهم، ولك أن تتصور أن رموز المعارضة السورية من ذوي الخلفيات الماركسية أو الليبرالية كانوا يتحدثون بحرية من قلب دمشق إلى وكالات الأنباء كافة في قلب الثورة السورية، وهذا يمكن رصده في عموم البلاد العربية، حيث تلحظ الحماية الغربية تحت دعاوى حقوق الإنسان لمعارضين وناشطين من الليبراليين والليبرو إسلاميين، بخلاف أقرانهم الإسلاميين الذين يتم ملاحقتهم عند أدنى تصريح أو نقد للنظم الشمولية.

٢- القبول بالمصادر غير المتعصبة في تشريع القوانين: هنا تشير الدراسة إلى فرق جوهري بين المسلمين المعتدلين والراديكاليين، وهو الموقف من تطبيق الشريعة، بل إن الدراسة تمنح (شهادة اعتدال) للتنويري الإسلامي كما تمنحها للعلماني العربي سواء بسواء حيث تقول:

(إن المقصود بالديمقراطية كما هو مفهوم في التقليد والاتفاق الغربي الليبرالي هو أن الشرعية السياسية تنشأ من إرادة الشعب المعبر عنها من خلال انتخابات ديمقراطية وحرة في القضية البارزة الرئيسية في تحديد المسلمين المعتدلين. يأخذ بعض المسلمين بالرؤية العامة في الغرب القائلة بأن القيم الديمقراطية هي قيم عالمية وليست مشروطة بسياقات دينية وثقافية خاصة، ومع ذلك يأخذ مسلمون معتدلون آخرون بوجهة النظر القائلة بأن الديمقراطية في العالم الإسلامي يجب أن تعتمد على النصوص والتقاليد الإسلامية. فهم يسعون إلى وضع سياق لهذه النصوص بطرق تدعم القيم الديمقراطية وتجد مصادر من الكتب المقدسة تتعلق بالديمقراطية كما هو الحال في الأمر القرآني القائل بأن المسلمين يجب أن يخضعوا جميع أمورهم للاستشارة «الشورى» في أي من الحالات، كيف تكون النتائج؟ سواء ما إذا كانت الفلسفة السياسية مشتقة من مصادر غربية أو قرآنية [1] حتى يجب دراستها، فلا بد أن تدعم بشكل حاسم التعددية وحقوق الإنسان المعترف بها دولياً).

ثم يستطرد التقرير ليقول بلغة صريحة: (إن الخط القاسم بين المسلمين المعتدلين والإسلاميين المتطرفين في الدول التي يكون بها نظم قانونية معتمدة على النظم القانونية الغربية، وهذا هو الحال في أغلبية دول العالم الإسلامي هو ما إذا كان يجب تطبيق الشريعة أم لا).

---

(١) الدراسة توضح بجلاء أن ليس ثمة مشكلة لديهم أن يكون مستند دعاة الديمقراطية الغربية القرآن أو الكتب الغربية، فالمهم لديهم النتيجة والمحصلة، وهو الدعوة لعدم تطبيق الشريعة، وجعل البشر مصدراً للتشريع بدلاً عن الشريعة الإسلامية.

٣- احترام النساء وحقوق الأقليات: المقصود هنا تغريب المرأة المسلمة والسماح للأقليات غير المسلمة ببناء معابدها وكنائسها وإعلان شعائرها.

٤- نبذ الإرهاب والعنف غير المشروع: ولا يخفى على المتابع أن المنظور الغربي للإرهاب يتسع ليشمل حركات المقاومة كافة في فلسطين وغيرها من بلاد المسلمين المحتلة، وأما الاعتداء على الأبرياء من معاهدين ومستأمنين فهذا مما استنكره وحذر منه عامة علماء الأمة.

ثانياً: الشركاء المحتملون:

يؤكد التقرير على وجود ثلاثة قطاعات يمكن العمل معها على تكوين شبكات إسلامية معتدلة:

١- العلمانيون.

٢- المسلمون الليبراليون: تؤكد الدراسة أن الفرق بينهم وبين العلمانيين أن أيدلوجيتهم لها أساس ديني، ولكنهم يدافعون عن أجندة متوافقة مع الأمم الغربية التي تدعو إلى التعددية والديمقراطية.

٣- المعتدلون التقليديون (الصوفية).

وتؤكد الدراسة على أهمية توفير مصادر تمويل لهذه القطاعات التي تمكنهم من نشر أفكارهم، وحصد أنصار لهم داخل المجتمعات الإسلامية، وتوفير الدعم السياسي من خلال الضغط على الحكومات السلطوية، للسماح لهم بالتحرك بحرية ودون قيود، وهذا ما يفسر الحرية الاستثنائية التي يحظى بها إصلاحيون ليبراليون وديمقراطيون، والذين ينتقدون بجرأة السلطات في بلدانهم، ويحظون بحماية المنظمات الغربية بدعم غربي، وهذا ما لا يتوفر عُشره للإسلاميين.

كما تخلص الدراسة إلى أهمية دعم خمس فئات في العالم الإسلامي، وهي فئة الأكاديميين والمفكرين الليبراليين والعلمانيين، وفئة الشباب من رجال الدين (الدعاة الجدد)، وفئة نشطاء المجتمع المدني، وفئة الناشطين في مجال حقوق المرأة، وفئة الكتّاب والصحفيين والإعلاميين.

ثالثاً: معايير الشخصيات والجماعات الإسلامية المعتدلة:

تؤكد الدراسة على أهمية وضع معايير يمكن التمييز بين من يدعي الالتزام بالقيم الديمقراطية الغربية ومن يؤمن بها حقيقة، وقد وضعت لهذا معايير محددة من أهمها التالي:

١- هل هذه الجماعة (أو الفرد) تقوم بتدعيم الديمقراطية؟ وفي هذه الحالة هل تعرّف هذه الجماعة الديمقراطية بشكل متسع في ضوء الحقوق الفردية؟

٢- هل تقوم بدعم حقوق الإنسان المعترف بها دولياً؟[١].

٣- هل تقوم بعمل استثناءات، على سبيل المثال استثناءات تتعلق بحرية الأديان؟[٢].

٤- هل تعتقد أنها يجب أن تطبق مبادئ القانون الجنائي للشريعة الإسلامية وتجعلها محلاً للتنفيذ؟[٣].

٥- هل تعتقد أنه يجب أن لا يكون هناك خيار خلاف الشريعة لهؤلاء الذين يفضلون أن يتم نظر الأمور الخاصة بالقانون المدني تحت نظام قانوني علماني؟[٤].

---

(١) تقييد حقوق الإنسان بالمعترف بها دولياً لإبراز تباين المفهوم الدولي الغربي عن المفهوم الإسلامي لحقوق الإنسان.

(٢) سؤال يستهدف تحديد موقف الجماعة أو الداعية من عقوبة المرتد.

(٣) سؤال يستهدف معرفة موقف الجماعة أو الداعية من تطبيق الشريعة وتنفيذ الحدود.

(٤) سؤال يستهدف معرفة موقف الداعية أو الجماعة من تحكيم القوانين الوضعية.

٦- هل تعتقد أن الأقليات الدينية من الممكن أن يتقلد أحد من أفرادها منصباً سياسياً عالياً في دولة بها أكثرية من المسلمين؟[1].

إذا تأملنا في هذه المعايير واكتشفنا أن (شريحةً) من الإسلاميين المعاصرين قامت بإذابة (مواطن التباين والاختلاف) بين الرؤية الغربية والرؤية الإسلامية للديمقراطية وحقوق الإنسان، لتكون أطروحاتها في الميدان السياسي والفكري مطابقة أو مقاربة للمعايير المذكورة أعلاه؛ أدركتَ - أيها القارئ الكريم - الشريحة المستهدفة التي يرغب الغرب في التحالف معها وتوظيفها في العالم الإسلامي.

إن المتأمل في ساحة الفكر الإسلامي المعاصر، يدرك أن ثمة شخصيات وتيارات إسلامية ربما انطبقت عليها المعايير المذكورة أعلاه بما نسبته ٩٠٪ على الأقل، فهم يرون مشروعية لُب الديمقراطية الغربية التي تعطي للناس (حق التشريع) والمنع والإلزام النظامي، فما صوّت البرلمان على إباحته فهو مباح قانوناً ولو كان مما علم في الشرع تحريمه كشرب الخمر والزنى، وفي مجال حرية الأديان يمنعون من عقوبة المرتد بحجة عموم قوله تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُر﴾ [**الكهف**: ٢٩]، ولا يرون بأساً في النموذج الإسلامي السياسي أن يستعلن الملاحدة والزنادقة والوثنيون بأفكارهم دون عقاب، بحجة وجود المنافقين في العهد النبوي، ولا يرون بأساً في أن يحكم الدولة المسلمة كافر بحجة أن العبرة ببقاء النظام وليس ديانة الشخص، مخالفين بذلك ما أجمع عليه علماء المسلمين قاطبة، ومن هنا ننبه إلى أنه لا يلزم من كلامنا هذا تخوين هؤلاء - عياذاً بالله - بل لا أشك أن عامة هؤلاء هم من الإسلاميين الناصحين، الذين لدى العديد منهم جهود مشكورة وآثار محمودة، وربما دفعهم لتبني هذه الأقوال الشاذة الرغبة في تقديم صورة مشرقة عن الإسلام، ولكننا هنا لا نتكلم عن النوايا الحسنة والمقاصد النبيلة، وإنما نتكلم عن المآلات والنتائج من تبني

---

(١) سؤال يستهدف معرفة موقف الداعية أو الجماعة من تولية الكافر للولايات العامة.

هذه الأقوال على الصعيد الفكري والسياسي طبقاً لهذا المخطط الغربي الجديد، وقد تذكرت هنا كلمة عابرة للدكتور عبدالله النفيسي - سيأتي الإشارة إلى تفاصيلها - عندما حاول مذيع أن يبرر لبعض الإسلاميين مواقفهم في الحوار مع الغرب فقال: (في السياسة النوايا غير مهمة، المهم هو النتيجة).

ولهذا يكفي أن يدير الباحث عدسة الرصد في فضاء الفكر الإسلامي المعاصر، ليعلم أن كل من سيركب هذه الموجه ويتبنى هذه الآراء فسيكون الحليف المفضل لدى الغرب في المنطقة، وهو الذي سيتلقى الدعم غير المباشر أسوة بالتيار العلماني، ولكن هؤلاء الإسلاميون المعتدلون هم من سيتم التعويل عليهم بشكل محوري في حقبة الثورات العربية، وفي هذه المسألة إشكالات سأعرض لها بإذن الله في الفصل الثاني من الكتاب.

رابعاً: هل يمكن دمج الإسلاميين؟

أشارت الدراسة إلى الجدل المحتدم في الولايات المتحدة وأوروبا آنذاك (٢٠٠٧م) حول الموقف من دمج الإسلاميين في العملية السياسية، والتعامل معهم بوصفهم شركاء، وتستعرض الدراسة رأيين مختلفين:

الرأي الأول: يؤيد دمج الإسلاميين في العملية السياسية، وحججه تتلخص في التالي:

١- أن الإسلاميين يمثلون البديل المحتمل للنظم الشمولية في العالم الإسلامي خصوصاً في العالم العربي.

٢- أن العديد من الجماعات الإسلامية تتبنى أجندة ديمقراطية تقوم على احترام التعددية وحقوق الأقليات، كما هي الحال في جماعة الإخوان المسلمين المصرية[1].

(١) هكذا تقول الدراسة، وهذه مسألة سأتعرض لها بالتفصيل في الفصل الثاني بإذن الله.

٣- أن هؤلاء الإسلاميين الأكثر قدرة على مواجهة الخطر الراديكالي الذي يمارس العنف، وهم أقدر على ذلك من رجال الدين التقليديين.

الرأي الثاني: يرفض دمج الإسلاميين في العملية السياسية وحججه تتلخص في التالي:

١- عدم التأكد من أن خطاب الإسلاميين بشأن موقفهم من الديمقراطية يعبر عن موقف تكتيكي أو استراتيجي، وعدم التأكد من قبولهم لمبدأ فصل الدين عن الدولة (العلمانية)، وما إذا كانت فكرة الدولة الإسلامية لا تزال تهيمن على مخيلتهم أم لا؟

٢- أن هؤلاء الإسلاميين قد يقومون بدور فعال ضد التطرف على المدى القصير، ولكنهم سيفقدون المصداقية لدى الشعوب، وستكون مواجهتهم مرتفعة الثمن على المدى الطويل.

٣- أن أفضل طريق للتعاطي مع هؤلاء الإسلاميين يكون فقط من خلال تقوية شبكاتهم، وجعلهم نداً لغيرهم من الجماعات قبل الحديث عن شراكة وتحالف معهم.

وفي تصوري أن الرأي الأول هو من أخذ طريقه للتنفيذ، والدراسة تدفع باتجاهه، كما تبرز معطيات الواقع بصورة أكثر وضوحاً، وفي حقبة الثورات شواهد كثيرة لهذا الترجيح.

من الدراسات التي سبقت تقرير مؤسسة راند والتي ناقشت هذه القضية، هي الندوة التي عقدها المنتدى الخاص لمعهد واشنطن في ١٩ نيسان ٢٠٠٥م بعنوان (مأزق الديمقراطية في الشرق الأوسط، هل الإسلاميون هم الحل؟)، قدم فيها كل من رويل ماريك جيرشت، وروبرت ساتلوف[1] رأيين متقابلين، مشابهين للرأيين اللذين أشارت إليهما مؤسسة راند.

(١) يقول ساتلوف: (الإسلاموية - السعي إلى تنظيم المجتمع وإنشاء حكومة مرتكزة على قانون إسلامي - هي أعظم تحد أيديولوجي يواجه الولايات المتحدة اليوم).

يقول رويل ماريك جيرشت[1]:

(لقد حان الوقت لقيام واشنطن بتبني سياسة تقبل الأحزاب السياسية الإسلامية كممثلين شرعيين، وشركاء محتملين في الشرق الأوسط[2]، إن هذه الأحزاب تشكل بديلاً للتطرف العنيف).

ثم يؤكد على ضآلة وضعف النخب الليبرالية في العالم الإسلامي فيقول:

(إن التقدميين والليبراليين في المنطقة، والذين هم ذوو شعبية كبيرة في الغرب . . . ضعفاء وليسوا بذوي شعبية . . بعيدون عن التيار الرئيسي في أوطانهم).

ويقول:

(قبل هجمات ١١/ ٩ لم تكن الديمقراطية في الشرق الأوسط ذات أولوية على أجندة سياسة الولايات المتحدة. فقد اعتقد بعض الليبراليين أن الطريق الوحيد إلى الديمقراطية في المنطقة كان عبر الديكتاتوريات المستنيرة عبر الطريق الذي سلكه كمال أتاتورك في تركيا، إلا أن الحكمة الرسمية تغيرت بعد ١١/ ٩، فمن الواضح أن الوضع الحالي يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة. . . . وحده انتشار الديمقراطية الحقيقية، والواقعية بإمكانه أن يكسر الصلة المتسلسلة بين الاستبداد والتطرف الإسلامي، ولا يمكن للديمقراطية أن تتجذّر فعلياً في المنطقة إلا إذا كان الأصوليون الإسلاميون جزءاً من المنطقة).

---

(١) المدير التنفيذي لمعهد واشنطن ومؤلف دراسة بعنوان (معركة الأفكار في الحرب على الإرهاب: مقالات عن الدبلوماسية الأمريكية العامة في الشرق الأوسط ٢٠٠٤م)، نقلاً عن ترجمة للندوة من مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية.

(٢) قارن أيها القارئ الكريم بين حجم الدراسات والتوصيات الغربية التي سبقت الثورات العربية بخمس سنوات على الأقل التي تتحدث عن أهمية قبول الإسلاميين شركاء في العملية السياسية وبين ما يظنه بعض المحللين الإسلاميين في فورة العاطفة أن الغرب فوجئ بتسلم الإسلاميين للسلطة.

ثم يقول:

(إن تسلّم الأصوليين السُّنيين السلطة سيدفعهم للمشاكل اليومية لشعوبهم ويحد من فتنة شعارهم «الإسلام هو الحل»، كما أن نجاحهم سيقوض جاذبية التطرف السني العنيف).

المبحث الرابع
الثورات العربية بين نظرية المؤامرة وتوظيف الأعداء

المدخل:

سأعيد في هذا المدخل ملحظاً مهماً ذكرته في المقدمة، وأرى ضرورة التأكيد عليه هنا، لأضع القارئ الكريم في مسار النقاش الذي يستهدفه هذا المبحث.

في تحليل أسباب قيام الثورات العربية لا يفرق الكثيرون بين مستويين:

المستوى الأول: وجود مبررات وقوع الثورات.

المستوى الثاني: مدى أثر هذه المبررات في إشعال الثورات في هذه الفترة بالذات.

أما المستوى الأول، وهو وجود المبررات الشرعية والسياسية لوقوع الثورات، فهو محل اتفاق عامة علماء الأمة ومفكريها وأحرارها، فليست محل نقاش عند كاتب هذه السطور، فقد ابتليت غالبية المجتمعات العربية بنظم نبذت شريعة ربها وراءها ظهرياً، وقهرت شعوبها ونهبت ثرواتها وصادرت حرياتها، وباعت قضاياها في سوق النخاسة الذي أقامه المستعمر.

إن ربع الحصيلة السوداء التي جنتها الأمة من هذه النظم الديكتاتورية كافٍ للقول بمشروعية التغيير، وهذا لا يماحك فيه إلا جاهل أو مأجور.

أما المستوى الثاني فهو تحليل الأسباب التي جعلت من هذه المبررات المشروعة تحدث أثراً جوهرياً في التغيير، وتأثيراً مباشراً على الأرض خلال العامين الماضيين، إذ لا يخفى على كل مؤرخ أن التاريخ العربي المعاصر مر بمحاولات متعددة للتغيير في وسائلها وطرائقها، ولم تنجح تلك المحاولات سواء من سلك من أصحابها طريق العنف أو من سلك سبيل المسلك السلمي برلمانياً أو شعبياً، وهذا المستوى من تحليل الأحداث هو ما سنناقشه، ونستهدف إثارة الأسئلة حوله، والإجابات المحتملة لها بقدر الإمكان.

أولاً: آراء متباينة في الثورات:

اختلفت الآراء حول اندلاع الثورات العربية على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: يرى أصحابه أن الثورات التي اندلعت شراراتها مع ثورة محمد البوعزيزي في تونس في أواخر ٢٠١٠م جاءت عفوية وتلقائية، وأن الشعوب العربية أجبرت هذه النظم على الرحيل بحراكها السلمي في تونس ومصر، كما أجبرت الجيوش على أخذ موقف أقرب للحياد من الثورات، وهو الأمر الذي أدى إلى إطاحة هذه النظم، ويستبعد أصحاب هذا الرأي وجود أي مؤامرة؛ لأن النظم التي أسقطت كانت من أكثر النظم العربية ولاء وتحالفاً مع الغرب، ومن ثم لا يمكن للغرب أن يسمح بتصفية حلفائه، كما يرى هؤلاء أن فوز الإسلاميين وتسلمهم للسلطة يعد دليلاً آخر؛ لأن الغرب ظل طوال ٦٠ عاماً يحاربهم ويرفض وصولهم للسلطة، بدليل ما حدث للإسلاميين في الجزائر في التسعينيات بعد انتصارهم في الانتخابات عام ١٩٨٨م.

الرأي الثاني: يرى أصحابه أن هذه الثورات نتيجة للفوضى الخلاقة التي أعلنتها وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، وأن رايس نفسها أكدت على ضرورة التخلص من حلفاء الغرب في المنطقة واستبدالهم بحلفاء جدد، كما أن الدراسات والأبحاث الغربية أكدت على ضرورة فتح الباب لشريحة من الإسلاميين لتسلم السلطة، وهذا ما لم يكن موجوداً في أجندة السياسة الأمريكية قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م[1]، فلا يسوغ قياس أحداث الجزائر بما يحدث اليوم في المنطقة العربية.

يعزز هؤلاء رؤيتهم بأن الولايات المتحدة قامت عبر مؤسسات أهلية بتدريب الآلاف من الشباب العربي على كيفية التظاهر السلمي، ومواجهة قوى الأمن، واستراتيجيات التغيير، وهذا ما ذكره د. محمد الأحمري مع كونه من المثقفين الذي ينفون نظرية المؤامرة حيث يقول: (الديمقراطيات القادمة في العالم العربي ستكون في الغالب ديمقراطيات موالية للغرب، أو على الأقل لا تعادي الغرب وهذا مطلب

(١) عندما تلكأ المجلس العسكري في إعلان الفائز بالانتخابات الرئاسية المصرية صعدت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي حدة هجومها وضغوطها على المجلس العسكري لإعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة للرئيس المنتخب، ودعت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون المجلس العسكري لتسليم السلطة للفائز في الانتخابات الرئاسية، وقالت: يجب أن يفي الجيش بالوعد الذي قطعه للشعب المصري بتسليم السلطة، معتبرة أن الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره العسكري مزعج، وطالبت الجيش بعدم التدخل أو محاولة إفساد السلطة الدستورية، وذكرت أن العسكريين الذي يحكمون مصر لم يكفوا عن قول شيء في العلن ثم يتراجعوا عنه في الخفاء بطريقة ما. وواصل الاتحاد الأوروبي من جانبه الضغط على المجلس العسكري لتسليم السلطة كاملة لرئيس مدني منتخب.

تعقيب: كل مسلم فرح بانسحاب قادة المجلس العسكري الحاليين من المشهد وتسليمهم السلطة لرئيس منتخب، ولكن المقصود هنا التدليل على اللهجة الغربية الحازمة لمنع عودة الحكم العسكري أو الحكم الاستبدادي التقليدي تماشياً مع ما تقتضيه أجندة المشروع الغربي في المنطقة، وسوف نكون سذجاً إذا تصورنا أن أمريكا تريد لدولة مسلمة يتجاوز عدد سكانها ٨٠ مليون نسمة على مرمى حجر من إسرائيل أن تنال حريتها واستقلالها.

أساسي في المرحلة القادمة)[١].

ثم يؤكد تدريب الغرب لمجموعات شبابية فيقول:

(إن الذي يحدث الآن ليس عملاً أمريكياً نُفذ، ولكن سبق هذا عمل وهو تهيئة كثير من الشباب في دورات الاحتجاج المدني في صربيا. فأصبح هناك نوع من التدريب لمجموعات مدنية يمكن أن تؤثر.. وأن تسقط أو تكسر المجموعات اليابسة).

ثم يستطرد فيقول: (هناك أعداد درّبت على الاحتجاج المدني في أغلب الدول العربية بما فيها دول الخليج... هناك أعداد كبيرة جُهّزت لهذا الأمر)[٢].

والسؤال الذي يرد على حديث الدكتور الأحمري: هذه المجموعات التي درّبتها وجهّزتها الولايات المتحدة، هل درّبتها بانتظار تغيير كوني قدري لا دخل لها فيه فهي تنتظر حدث قد يأتي وقد لا يأتي؟ وهل يمكن لدولة كبرى أن تنفق هذه الأموال الطائلة وتدرّب الأعداد الكبيرة من غير أفق مستقبلي منظور وقريب يمكن أن يؤتي هذا التدريب والتجهيز أهدافه الذي من أجله وضعت؟

هذه الأسئلة ومثيلاتها... لا تجد لها أجوبة في ظل هدير الأحداث المتلاحقة والعواطف الجارفة.

أكاديمية التغيير.. وأسئلة مشروعة:

كان من اللافت أن مجلة المجتمع الكويتية نشرت تقريراً في عددها الصادر في

---

(١) يعد الدكتور الأحمري كون النظم التي نتجت عن الثورات ديمقراطيات موالية للغرب أن هذا أفضل للشعوب من التعامل الغربي السابق مع النظم المستبدة، وهنا نلاحظ أن مقارنة الدكتور قائمة بين نظم استبدادية حليفة وديمقراطيات ضعيفة حليفة، ولا وجود في موازنة الدكتور لديمقراطيات مستقلة عن الهيمنة الغربية تعبر تعبيراً حقيقياً عن تطلعات الشعوب العربية وثقافتها.

(٢) برنامج في الصميم على قناة روتانا خليجية بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٤٣٣هـ.

١٣/ ٢/ ١٤٣٣هـ الموافق ٧/ ١/ ٢٠١٢م بعنوان (أكاديمية التغيير. . . أداة أمريكا لإجهاض الثورات العربية)، ومما جاء فيه:

(بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩٨م نُشرت وثيقة للمخابرات الأمريكية، تشرح خطة المخابرات المركزية لتفكيك يوغوسلافيا السابقة إلى عدة دول ضمن خطتها لإضعاف الكتلة السوفييتية، هذه الخطة اعتمدت على دعم مؤسسات وظيفتها المعلنة هي «التغيير بدون عنف»، وكانت مجموعة «أوتبور» التي ترفع شعار «قبضة يد» - شعار حركة «٦ أبريل» - هي وسيلة المخابرات الأمريكية للإطاحة بالزعيم الصربي «سلوبودان ميلوسوفيتش(عام ٢٠٠٠م) عبر سلسلة احتجاجات واعتصامات. عندما نجحت هذه الخطة بدؤوا ينفذونها في العالم العربي؛ بهدف تدريب الشباب العربي على «التغيير» وقلب أنظمة الحكم عبر ما أعلن في البداية عن استخدام «وسائل غير عنيفة»، وكانت أبرز هذه المؤسسات التي جرى الاعتماد عليها ودعمها هي ما سمي بـ«أكاديمية التغيير» التي أُنفق عليها بسخاء بهدف تعليم الشباب كيفية قلب نظم الحكم أو التغيير عبر آليات ووسائل للتظاهر. هذه الأكاديمية التي تأسست في لندن في يناير عام ٢٠٠٦م، وافتتحت فرعاً لها في قطر عام ٢٠٠٩م تقوم بما يشبه التدريس للشباب العربي «بلا مقابل»، وبدأت تعليم الشباب المصريين أدوات التغيير، وفلسفة وثقافة التغيير، وإستراتيجيات التغيير، وتكتيكات ووسائل التغيير[١]. حيث تركز على شرح وسائل للتظاهر ومواجهة قوات الأمن، وكيفية التغلب على كلاب البوليس، والخروج في مظاهرة، وحثّ الناس على التظاهر والثورة، ووسائل شلّ قدرات قوات الأمن

---

(١) لا يمكن إغفال دور جين شارب صاحب كتاب (من الديكتاتورية إلى الديمقراطية) وكتاباته الأخرى في طرق النضال بوسائل اللاعنف، ودور أفكاره في تفجير الثورات الملونة التي اندلعت في أوروبا الشرقية ثم انتقلت لآسيا الوسطى في جورجيا وأوكرانيا والثورة الخضراء في إيران، الدكتور جين شارب الباحث في مؤسسة ألبرت أينشتاين في بوسطن ينفي تهمة رائجة في الدوائر الإعلامية التي تتهمه بأنه عميل للمخابرات المركزية الأمريكية.

على منع المظاهرات والاحتجاجات عبر فيديوهات تعليمية. وتقول في موقعها على «فيسبوك»: إن هدفها «نشر ثقافة التغيير، وتوفير الأدوات اللازمة لإحداث الثورات، وتدريب كوادر مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والأفراد على استراتيجيات ووسائل التغيير»، ولهذا انضم لها ثوار مصريون، حيث ركزت هذه الأكاديمية على تعليم النشطاء المصريين والعرب وسائل العصيان المدني، وأساليب جديدة للاحتجاج، ووضعت كتباً لتعليم النشطاء إرشادات حول طرق حماية الشخص لنفسه في مواجهة هجمات قوات الأمن أثناء المظاهرات، وكان لبعض النشطاء الذين شاركوا في هذا البرنامج دور في «ثورة ٢٥ يناير»، وهو ما استفاد منه نشطاء من عدة حركات سياسية مصرية في هذه الثورة، خصوصاً في وسائل الاحتجاج والتغلب على الغاز المسيل للدموع وغيره. ولكن بعد انتصار الثورة، وتنحِّي «مبارك»، بدأ البعض من هؤلاء الشباب ممن يتبعون نهج هذه الأكاديمية في استخدم نفس أساليب أكاديمية التغيير في التظاهر والتحريض ضد «المجلس العسكري» ومواجهة قوات الأمن والجيش، ولكن بأساليب بها قدر من العنف، مثل استخدام الحجارة وزجاجات المولوتوف بدعوى الرد على عنف الأمن، والتعدي على الشرطة والجيش وحرق آليات عسكرية. وظهر مخطط مختلف لعمل ثورة جديدة يقودها هؤلاء الشباب، مستفيدين من وسائل هذه الأكاديمية، وانتشرت فيديوهات خبيثة على موقع الأكاديمية بعناوين مثل «كيف تواجه أناساً لا يقاتلون لكنهم لا يخضعون؟»، وعقد ندوات غريبة مثل ندوة بالتعاون مع مؤسسة(Shift) بعنوان «تغيير النظم السياسية» ستعقد في يناير الحالي عام ٢٠١٢م.. حتى أصبح السؤال هو: لماذا استمر التدريب في تلك الأكاديمية بعد قيام الثورة على «تغيير النظم السياسية»، وبعدما نجحت الثورة في تغيير النظام؟! واللافت أن البعض ممن يقودون فكرة التغيير هذه بعد الثورة يقولون على مواقعهم الشخصية و«فيسبوك»: إنهم هم من عملوا الثورة، وأسقطوا النظام، ولكن «المجلس العسكري» و«الإسلاميين» سرقوا منهم ثورتهم؟!).

ثم يستطرد التقرير:

(فكرة «أكاديمية التغيير» هذه بدأت في أوائل ٢٠٠٥م من خلال ثلاثة شبان مصريين ذهبوا للبحث عن عمل في لندن، وجذبتهم فكرة مجموعة «أوتبور» الصربية - أو تم جذبهم لها - فأنشؤوا موقعاً إلكترونياً للترويج لأفكار العصيان المدني باللغة العربية، ولكنهم بدؤوا في عام ٢٠٠٥م يمارسون نشاطهم العلني في مصر عبر محاضرات لتعليم النشطاء المصريين كيفية «العصيان المدني والاعتصام»، وكان من بين حضور جلساتهم الأولى حوالي ٣٠ عضواً في حركة (كفاية) حيث استلهم المصريون الثلاثة الطريقة التي أطاحت بها مجموعة «أوتبور» بالزعيم الصربي «سلوبودان ميلوسوفيتش» من خلال احتجاجات سلمية عام ٢٠٠٠م، ودرسوا صراعات سابقة، وكان التركيز في البداية في مصر على تفادي العنف، وأن تكون المظاهرات سلمية، وفي يناير ٢٠٠٦م ظهرت «أكاديمية التغيير» في لندن لتركز على تعليم النشطاء المصريين والعرب وسائل العصيان المدني وأساليب جديدة للاحتجاج، ووضعت كتباً لتعليم النشطاء إرشادات حول طرق حماية الشخص لنفسه في مواجهة هجمات قوات الأمن أثناء المظاهرات.

ولمساعدة المتظاهرين على المقاومة السلمية بثّت (أكاديمية التغيير) في موقعها على الإنترنت فيلماً مدته ثماني دقائق حول أفكار تشبه ما جاء في كتيبها الإرشادي عام ٢٠٠٨م، وشرح الفيلم كيفية حماية المتظاهرين لصدورهم وظهورهم باستخدام دروع مصنوعة من البلاستيك والورق المقوى، وطريقة التخلص من آثار الغاز المسيل للدموع عن طريق تغطية الوجه بمحارم ورقية مشربة بالخل أو الليمون أو عصير البصل. ثم بدؤوا ينشرون هذه الأفكار للتغيير ومواجهة قوات الأمن في المصانع، ثم بدأ تعليمهم كيفية استغلال الـ«فيسبوك» والإنترنت في التواصل بين النشطاء للتظاهر ونشر الأخبار التي يريدونها، وكان لبعض النشطاء الذين شاركوا في هذا البرنامج

دور في (ثورة ٢٥ يناير) وأصبحت الأكاديمية نافذة لنشطاء مصر للتعرف على حركات العصيان المدني خارج العالم العربي، ولنشر الأساليب الجديدة للاحتجاج، وضعت الأكاديمية كتباً حول النشاط السلمي مع التركيز على العالم العربي، ومن بينها كتب «حلقات العصيان المدني»، و«حرب اللاعنف.. الخيار الثالث»، و«زلزال العقول»، وبعد ذلك بعام نشرت الأكاديمية كتاب «الدروع الواقية من الخوف»؛ وهو كتاب إرشادات حول طرق حماية الشخص لنفسه في مواجهة هجمات قوات الأمن أثناء المظاهرة حتى انتشرت أفكار «أكاديمية التغيير» في مصر).

ما يهمني في هذا التقرير ليس عنوانه - الذي أتحفظ عليه - ولكن المهم تأكيد المعلومات الواردة فيه، والتي أشار إلى طرف منها الدكتور الأحمري في مقابلته مع إحدى القنوات، لا سيما أن الحديث عن أكاديمية التغيير استخدمته توجهات معينة لأغراض غير نزيهة لا يرتضيها الشرفاء[1]، فالمقصود هنا التأكيد على ما جاء عن هذه الأكاديمية من معلومات من مؤسسة إعلامية ذات مصداقيّة عالية في الأوساط الإسلامية.

دفع اعتراض: إن الراصد لهذه الأفكار والمخططات يدرك أنه ما كان لها أن تحقق أثرها ولا أن تهز مدينة فضلاً عن دول ضخمة، فيما لو كانت المجتمعات العربية تنعم بحرية وعدالة اجتماعية وشريعة إسلامية محكّمة، ولكن لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن كل الكتب والدراسات الغربية التي شكّلت الذخيرة الفكرية والسياسية لمشروع الشرق الأوسط الجديد، جعلت من حالة الاستبداد السياسي والتدهور

(١) أعرضت في هذا المبحث عن عرض العديد من المعلومات والقرائن التي تُذكر في هذا السياق خشية التوظيف الانتهازي من البعض أو أن يساء الفهم من ذكرها، وما تضمنه التقرير من معلومات يمكن بسهولة التأكد من دقته عبر الموقع الالكتروني للأكاديمية، والكتابات والمعلومات التي نشرتها مواقع إعلامية عالمية عن أنشطتها.

الاقتصادي مداخل أساسية لتحقيق مشروعها التقسيمي، ولهذا لا يصح الاعتراض على هذا الكلام في وجه من يقول بنظرية المؤامرة إلا في حق من يوظفها في ترسيخ وتشريع الاستبداد الموجود في المنطقة العربية، وأما من يوافقنا في توصيف الأوضاع القائمة، فيستطيع أن يقلب من يقول هذا الكلام عليه؛ لأنه يعد حالة الاستبداد عاملاً محورياً في بناء المشروع الغربي، وهذا ما تُصرّح به العديد من الدراسات الأمريكية والأوروبية التي تحدثت عن مستقبل المنطقة العربية.

الرأي الثالث: يمكن أن يوصف أصحاب هذا الرأي بأنهم يقفون في نقطة وسط بين القائلين بنظرية المؤامرة والقائلين بعفوية الثورات واستقلاليتها، وهؤلاء يرون أن انطلاق الثورات العربية جاء عفوياً، وحدثاً متوقعاً لشعوب مستضعفة ومقهورة، ولكن الغرب توقع حدوث تغيّر في العالم العربي في أيّ وقت، ولهذا أعد عدته ومخططاته، وبمجرد اندلاع الثورات سعى في محاولة استثمارها وتوظيفها بما يحقق أهدافه وأطماعه، ويبدو هذا الرأي هو الأكثر قبولاً من الناحية النفسية لعامة الناس من الرأي الثاني الذي يعد صادماً للكثيرين، واستناداً إلى ما ذكرنا طرفاً منه في المباحث السابقة فإن ترجيح هذا الرأي أو الرأي الثاني بحسب وجهة نظري يساعد في تعميق وعي المسلمين بما يجري في العالم الإسلامي في هذه الحقبة المفصلية من تاريخه المعاصر.

ثانياً: محامون فاشلون عن نظرية المؤامرة:

كيفما قلّبت ناظريك في تحليل بواعث اندلاع الثورات العربية، فسواء قلت بقول أصحاب الرأي الأول أو الثاني أو الثالث؛ ففي كل الحالات هناك رابحون وخاسرون على المدى القريب على الأقل في المشهد العربي، ومن الطبيعي أن يستنفر الخاسرون كل طاقاتهم لإيقاف قطار الثورات، واستثمار كل ما تحت أيديهم من أدوات سياسية وفكرية وإعلامية لإيقاف الثورات وإحباطها، وهؤلاء يمكن تقسيمهم إجمالاً إلى

ثلاثة أقسام:

١- القوى التي تقود ما يسمى "بالثورة المضادة" في المنطقة العربية، وجميع من ينضوي تحت عباءتها من الإعلاميين والشرعيين والمثقفين ورجال الأعمال.

٢- بقايا النخب القومية العلمانية، والتي ترى في الثورات - بدافع قومي صرف - مشروعاً لتقسيم العالم العربي، وما يسمى بالنظام العربي الرسمي الذي نشأ عقب رحيل الاستعمار، ويعد على علاّته وأمراضه واستبداد قادته بحسب وجهة نظرهم المشروع الرافض لهيمنة الاستعمار الغربي(١).

٣- النخب الليبرالية المتطرفة التي فقدت مكانتها الإعلامية ومكاسبها المادية بعد انتصار الإسلاميين في الانتخابات، وقبول الغرب فيما يظهر لقيادة خصومهم الإسلاميين لبلدان الربيع العربي.

هذه الشرائح بدفاعها عن نظرية المؤامرة التي ترغب في توظيفها في تبرير الأوضاع السائدة، أو التسويق لمشاريع غابرة فاشلة؛ تقدم - بحسب وجهة نظري - أكبر مخدّر لوعي الشعوب العربية وبعض قيادات العمل الإسلامي، فمجرد انحياز هؤلاء لنظرية المؤامرة، أو حتى الزعم بأن للغرب تحركاته الفاعلة للسطو على مكتسبات الثورات،

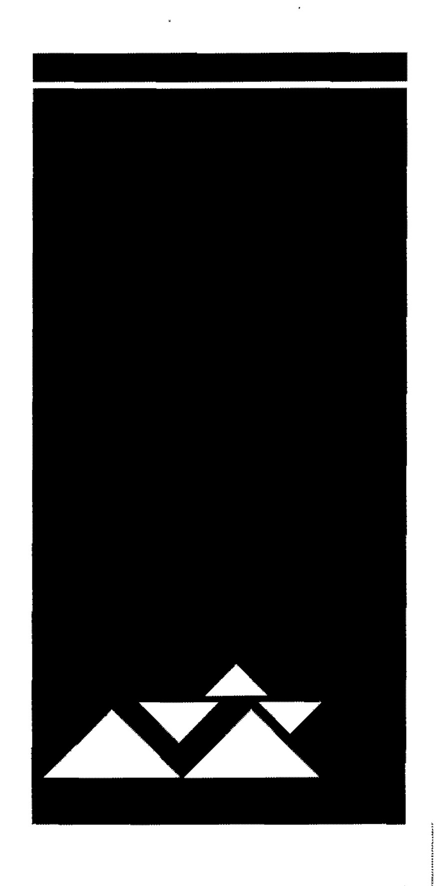
---

(١) الكاتب محمد حسنين هيكل يعد أنموذجاً لهذه الشريحة، انظر حواره مع صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٣/ ٩/ ٢٠١١م، الموافق ٢٥/ ١٠/ ١٤٣٢هـ حيث يقول فيه: (ما نراه الآن ليس مجرد ربيع عربي تهب نسماته على المنطقة، وليس مجرد عاصفة تقتحم أجواءه برياحها وغبارها وعتمتها، وإنما هو في ذات الوقت تغيير إقليمي ودولي سياسي، يتحرك بسرعة كاسحة على جبهة عريضة، ويحدث آثاراً عميقة، وأيضاً محفوفة بالخطر!!).

ويقول: (نحن أمام تقسيم جديد لعالم عربي أضاع هو مشروع نظامه، ولذلك جاء إلى فضاء المنطقة من يرسم خرائطها الجديدة، في ظروف جديدة، لها مواصفاتها الجديدة. الخرائط الجديدة لا توزع إرث الخلافة العثمانية، وإنما توزع إرث المشروع القومي العربي.. .لم يستطع المشروع العربي أن يحمي نفسه، وهكذا اليوم يتوزع إرثه).

يتحول الناس بدافع نفسي للاتجاه المعاكس الذي يرى أن الغرب لا دور له في هذه الثورات، ولا يمكنه أن يؤثر على مسارها، وأن كل ما حدث جاء رغماً عن أنف الغرب المتغطرس، وأن كل من يقول بهذا القول أو يتفق في بعض مساحاته فهو إما مأجور أو مأزوم بنظرية المؤامرة، وقدرة الغرب الخارقة على التلاعب بالعالم العربي كأحجار الشطرنج.

لهذا يتعين على العقلاء والباحثين والنابهين أن يجتهدوا في تجريد مواقفهم عن العواطف والشعارات والمسميات عند تحليل هذه الأحداث، وأن يحرصوا على التحلي بالموضوعية في البحث والتمحيص، بعيداً عن هوية المؤيدين والمعارضين لهذا الحدث أو ذاك، ونحن رأينا - حتى في أوج الثورات العربية - تباين مواقف الدول والجماعات والشخصيات حولها، فهوية المؤيدين والمعارضين تنوعت واختلفت بين الثورة في مصر وتونس عن الثورة في ليبيا، والثورة في سوريا اختلف مؤيدوها ومعارضوها عن الثورات السابقة، والمقصود من هذا الكلام ألا تكون هوية المؤيد والمعارض لهذا الموقف أو ذاك هي (العامل المحوري) الذي يصوغ رؤيتنا وموقفنا تجاه الأحداث، وإن كان هذا لا يلغي أن هذا قد يصلح أن يكون قرينة لترجيح رأي ما عندما تضاف إليه قرائن أخرى أكثر قوة ومنطقية.



ويتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: الإسلاميون الجدد بعيون غربية (إسلام بلا خوف).

المبحث الثاني: الإسلاميون.. مبررات النشأة وحقيقة المعركة.

المبحث الثالث: بداية فقدان البوصلة بين (الممكن).. و(المنشود).

المبحث الرابع: هل جماعة الإخوان المسلمين من الإسلاميين الجدد؟

المبحث الخامس: أسباب وقوع الإسلاميين الجدد في التوظيف.

المبحث السادس: كيفية التعامل مع الإسلاميين الجدد.

المبحث السابع: عصر الإسلاميين الجدد... واللوازم الباطلة.



المبحث الأول

إسلاميون جدد بعيون غربية (إسلام بلا خوف)؟

بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م نشط العديد من الباحثين الغربيين مستقلين وغير مستقلين في دراسة الظاهرة الإسلامية في العالم العربي، ومن أبرز الدراسات الأكاديمية التي صدرت في تلك الفترة كتاب (إسلام بلا خوف، مصر والإسلاميون الجدد) لأستاذ العلوم السياسية بكلية ترينيتي الأمريكية د. ريموند وليام بيكر الذي صدر في ٢٠٠٣م وترجم إلى اللغة العربية ٢٠٠٨م[١]، وقد اختار المؤلف ستة من المفكرين الإسلاميين في مصر ليعرض ما يعده معالم لمشروع الوسطية الإسلامية الذي تمثل في أفكارهم وأطروحاتهم خلال ربع القرن الأخير.

والمفكرون الستة هم الشيخ محمد الغزالي رحمه الله، والشيخ د. يوسف

(١) (إسلام بلا خوف، مصر والإسلاميون الجدد) ريموند وليام بيكر، ترجمة د. منار الشوربجي، الناشر: المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

القرضاوي، والقاضي طارق البشري، والمحامي محمد سليم العوا، والصحفي فهمي هويدي، وأستاذ القانون أحمد كمال أبو المجد[1].

وفي رأي د. منار الشوربجي التي قامت بترجمة الكتاب أن هذه هي المرة الأولى التي يبرز فيها في وقت واحد عدد من الرموز الفكرية لتيار الوسطية الإسلامية، ويقدمون فيها مشروعاً حضارياً متكاملاً، ففي السابق كانت الوسطية بحسب وجهة نظرها تظفر برمز فكري واحد[2] أو حركي يجدد أفكارها.

يؤكد المؤلف أن ثمة أسئلة ملحة برزت بعد ١١ سبتمبر، من ضمنها: ما هي آفاق الإسلام الإصلاحي اليوم؟ وما مدى إمكانية وجود اعتدال إسلامي بشأن المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية المحورية؟ وما هو شكل المستقبل الذي يعدنا به تيار الوسطية الإسلامي؟

ثم يقول:

لقد قدم الإسلاميون الجدد إجابات واضحة ومهمة عن كل تلك الأسئلة على المستوى النظري والعملي[3].

ويعرّف الوسطية بقوله: (والوسطية التي ترتكز على المقاصد العليا للشريعة قد أثراها التراث الفكري الذي تركه محمد عبده وجمال الدين الأفغاني)[4].

---

(١) كان المؤلف موضوعياً إلى حد كبير في كتابه ولكن مع مراعاة أنه ينطلق في الحكم على الأفكار من منظومته الفكرية الغربية، فقد ذكر في مواطن متفرقة جهود الإسلاميين الجدد ضد الجماعات المسلحة في مصر، كما ذكر أن ثمة اختلافات بينهم في قضايا عدة ومنها على سبيل موقف الشيخ محمد الغزالي الحازم تجاه رواية نجيب محفوظ (أولاد حارتنا)، ومواقفهم الحازمة تجاه العلمانيين المتطرفين.

(٢) ضربت أمثلة في الجانب الفكري على هذه المدرسة بجمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، انظر ص (١٠).

(٣) ص (٢٢).

(٤) ص (٣٢).

ومن خلال ستة فصول يعرض الباحث الأمريكي لما يعده معالم المشروع التجديدي للإسلاميين الجدد، وهي كالتالي: إصلاح التعليم، الاحتفاء بالفنون، بناء الجماعة الوطنية، إقامة نظام اقتصادي، الكفاح من أجل التجديد الإسلامي، التفاعل مع العالم.

يؤكد المؤلف أن الإسلاميين الجدد لا يقبلون القراءات المغلوطة والجاهلة بالإسلام التي تحرم الموسيقى والرقص والتعبير الفني عموماً[١].

ويستشهد برؤيتهم المنفتحة تجاه الفنون بالفتوى التي أصدرها الشيخ يوسف القرضاوي تجاه ما قام به من يصفهم بالمتطرفين الإسلاميين الذين أرادوا تحطيم التماثيل التاريخية في أفغانستان، وأن فهمي هويدي كان ضمن الوفد الذي زار أفغانستان في ربيع ٢٠٠١م لإقناع القادة الأفغان بالتخلي عن تدمير التماثيل، والذي عقب بعد ذلك بأن علماء أفغانستان أساؤوا فهم الإسلام وقدرته على الوفاء بمتطلبات الحياة الحديثة، وعجزوا عن إدراك معنى جماليات الانتماء والمكانة المقدرة التي احتفظ بها الإسلام للفنون في الحياة البشرية[٢].

ويرى المؤلف أن خلاف الإسلاميين الجدد مع الجماعات المصرية المسلحة لم يتوقف على رفضهم لتلك الجماعات في الوسائل التي سلكوها للتغيير وهو العنف، بل إنهم يختلفون معهم حتى في الأهداف التي يريدون تحقيقها حيث يقول:

(يرفض الإسلاميون الجدد لا فقط عنف المتشددين وإنما الأهداف التي يسعون لتحقيقها، فهم يرفضون بقوة رؤية المجتمع التي تتبناها جماعات العنف المتطرفة)[٣].

---

(١) ص (٦٧).
(٢) ص (٧٤).
(٣) ص (١١٩).

يشيد الباحث الأمريكي بكتاب الشيخ محمد الغزالي (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث)، وينقل عن مؤيديه أنه أحدث ثورة فكرية قوضت الأساس الفكري الذي يرتكز عليه المتطرفون، ودعمت بشدة الجهود التي تهدف إلى دعم الوسطية الإسلامية في موقفها المتفاعل مع العصر الجديد، ويحتفي المؤلف بموقف الغزالي في تجويز تولي المرأة الولاية العظمى، وتصديه للفقهاء الذي يخلطون العادات بالإسلام، ومن ذلك القول بوجوب النقاب الذي يعتبره الغزالي خلط بين العادات الموروثة والرجعية لشبه الجزيرة العربية وبين الإسلام ودعوته، ثم يستشهد بتأكيد كمال أبو المجد على كلام الغزالي بأنه لا يوجد سبب مقنع للنقاب لا في النص ولا في الفقه، وأنه مجرد عادة رجعية عاشت في دول الخليج[1].

يقول المؤلف بعد استعراضه لأقوال الشيخ الغزالي في قضايا المرأة: (إن تعاطي الإسلاميين الجدد مع أفكار المتشددين والتقليديين بشأن القضايا المتعلقة بدور المرأة في المجتمع الإسلامي إنما تمثل معركة أساسية في إطار الأزمة الفكرية الأكبر، فالمعركة الأكبر هي تلك الدائرة بين إستراتيجية الإسلاميين الجدد للتفسير القائمة على العقل والوسطية وبين حرفية النص الجامدة التي يتبناها المفكرون المتطرفون الذين ألهموا جماعات العنف، فضلاً عن أولئك الأكثر رجعية من التقليديين).

ثم يستشهد المؤلف بموقف فهمي هويدي من منع فرنسا للحجاب في مدارسها حيث ينقل عنه قوله: (إن مسألة الحجاب هي من الفروع لا من الأصول والجذور). وبالروح نفسها يقول الغزالي: (إنني أقل اهتماماً بالحجاب الذي يغطي الوجه بالمقارنة بذلك الذي يحجب العقل)[2].

---

(١) ص (١٢٨، ١٢٩).

(٢) ص (١٢٩).

وفي مجال الحريات يقول المؤلف:

(وبالقدر نفسه الذي أدان به الإسلاميون الجدد العنف الذي أنهى حياة فرج فودة[1]، أدانوا المزايدات والتجاوزات الهدامة التي قوضت الحياة الشخصية والمهنية لنصر أبو زيد الأكاديمي الشاب، الذي اتهم عام ١٩٩٣م بالردة بسبب أعماله المتعلقة بنقد الخطاب الإسلامي[2].... ولم يتردد فهمي هويدي في القول بأن الإسلاميين الذين رفعوا القضية ضد الباحث ليسوا أقل سوءاً من الحكومة التي هددت بحبس الصحفيين بحجة ازدراء نظام الحكم " فكل منهما يرفض التعايش مع اختلاف الرأي، وهم يرفضون قيمة الحوار ويعملون على تضييق مساحة التسامح ")[3].

وفي مجال حقوق الأقليات يقول المؤلف (ولقد اتخذ الإسلاميون الجدد موقفاً واضحاً مؤداه أن صحيح الإسلام يدعو إلى المشاركة الكاملة لغير المسلمين في المجتمع الإسلامي)[4].

وفي مجال التعددية السياسية يؤكد المؤلف أن ثمة فرقاً واضحاً بين رؤية الإسلاميين الجدد ومنهج مؤسس جماعة الإخوان المسلمين الإمام حسن البنا حيث يقول:

---

(١) كاتب علماني له مواقفه الشهيرة تجاه تطبيق الشريعة يقول (ببساطة أنا ضد الشريعة الإسلامية فوراً أو خطوة خطوة)، انظر مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية د. صلاح الصاوي ص (٧٤).

(٢) نصر حامد أبوزيد، باحث مصري اهتم بالدراسات اللغوية وعلوم القرآن وقضايا التأويل، يرى أن القرآن الكريم مجرد نص لغوي وأنه تضمن أباطيل وأساطير، صدر حكم قضائي بردته عن الإسلام أيدها علماء الأزهر، فغادر مصر إلى هولندا في منتصف التسعينيات، أوضح العديد من العلماء والمفكرين كفرياته، انظر على سبيل المثال: محمد جلال كشك في "قراءة في فكر التبعية" والدكتور سيد العفاني في " أعلام وأقزام " والدكتور طارق منينه في "أقطاب العلمانية في العالم العربي والإسلامي"، والدكتور سعيد الغامدي في (الانحراف العقدي في أدب الحداثة وفكرها).

(٣) ص (٢٣٢).

(٤) ص (٢٠٣).

(كان القرضاوي يتحدث باسم كل الإسلاميين الجدد حين أعلن بوضوح كامل تبنيه للتعددية السياسية بما فيها المنافسة بين الأحزاب السياسية، وقد مثل ذلك رفضاً صريحاً لرؤية حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين)[1].

ثمرة حركية:

يعد المؤلف تجربة حزب الوسط في مصر الذي تشكلت نواته من شباب إسلاميين انشقوا عن جماعة الإخوان المسلمين يشكلون الثمرة الحركية لفكر "الإسلاميين الجدد"، حيث ميز الحزب نفسه بأنه حزب مدني، وضم معه بعض الأقباط، ولهذا رحب الإسلاميون الجدد بالحزب، فقد وضع د. يوسف القرضاوي كل ثقله ومكانته وراء دعم حزب الوسط، وانتقد بشدة موقف الإخوان منهم، وعندما قرأ كمال أبو المجد مبادرة الحزب عدَّها تمرداً على جمود تنظيم الإخوان وأيدها، واعترض محمد سليم العوا بقوة على الهجوم غير المبرر على الحزب ودعا الحركة الإسلامية والمجتمع المدني عموماً لإدراك التطور الفكري وراء ذلك العمل، والذي دفع تلك المجموعة الإسلامية إلى الذهاب إلى ما هو أبعد من الإطار المعروف للعمل في داخل الحركة الإسلامية في مصر، وقد انتقد العوا قيادة الإخوان بشدة في تعاونها مع الحكومة في قمع الحرية السياسية[2].

ومن أبرز الأحداث التي استوقفت المؤلف طويلاً الفتوى التي أصدرها الإسلاميون الجدد في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠١م، بناء على سؤال وجهه أعلى مستشار ديني للمسلمين الذين يخدمون في الجيش الأمريكي، فقد استفتاهم حول جواز المشاركة في الحملة العسكرية على أفغانستان:

---

(١) ص (٢١٢).

(٢) ص (٢٤١، ٢٤٢).

حيث يقول المؤلف:

(جاءت الفتوى لتعلن بوضوح أن من واجب الأمريكيين المسلمين الخدمة في القوات المسلحة لبلادهم حتى لو كانت الولايات المتحدة تخوض حرباً ضد دولة مسلمة، وقد أذهلت الفتوى الكثيرين في العالم العربي والإسلامي وأغضبتهم، خاصة وأنهم يعرفون سجل القرضاوي الناقد لإساءة الولايات المتحدة استخدام القوة، وقد انضم للقرضاوي في تلك الفتوى الشجاعة والمثيرة للجدل كل من فهمي هويدي، وطارق البشري، وسليم العوا، فضلاً عن فقيهين آخرين)[1].

في الختام:

مؤلف هذا الكتاب باحث أمريكي مستقل، وأستاذ في العلوم السياسية في جامعة بيرلنتي الأمريكية، وينقل عنه بعض الإعلاميين العرب أن لديه نظرة نقدية ثقيلة للسياسة للأمريكية، وأنه يعد أحد الوجوه الغربية القليلة التي تملك رؤية معتدلة تجاه العرب والمسلمين، ومن هذا المنطلق أردتُ عبر هذا العرض الموجز للكتاب أن أقدم (رؤية تحليلية فكرية غربية غير مسيسة) تجاه مجموعة من العلماء والمفكرين الإسلاميين، والذين يمكن أن يوصفوا بأنهم من رواد (التنوير الإسلامي) الذي يهدف - عند صياغة العديد من تصوراته ومفاهيمه - إلى إيجاد مواءمة بين الفكر الغربي الليبرالي ومجموعة من المفاهيم والأحكام الشرعية على اختلاف وتباين بينهم في ذلك، وعندما نستعرض هذه الدراسة ونبحث عن (معايير الاعتدال والجِدة) التي وجدها المؤلف رايموند، ولم يجدها في عامة العلماء والمفكرين الإسلاميين المعاصرين؛ سوف نكتشف بجلاء ووضوح أن مواقفهم تجاه (نقاط الاختلاف) بين الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية الليبرالية لا سيما في الحقول التالية (حرية الفكر،

---

(١) ص (٢٠١، ٣٠٢).

حقوق الأقليات، الديمقراطية التعددية السياسية، حقوق المرأة وحكم تولي المرأة للولايات العامة، الفنون) هي (المحرك الرئيس) للباحث في اختيار هؤلاء المفكرين الإسلاميين رموزاً لما يعده مدرسة إسلامية معتدلة[1].

إن الرؤية التوفيقية التي تبناها هؤلاء المفكرون - مع كامل احترامنا لعلمهم وفضلهم ومكانتهم - في هذه القضايا بُنيت غالباً على شذوذات علمية، وتأويلات محدثة للنصوص الشرعية لتتوافق مع المنظومة الفكرية الغربية، وهذا يعطي أي مفكر أو داعية أو ناشط سياسي أو مؤسسة إسلامية تذكرة (عبور) للذهنية الغربية الليبرالية التي ستصنّفه عندئذ ضمن دائرة (الإسلام المعتدل)، ولا يسوغ لإبطال هذه الرؤية التذرع بعداوات سابقة أو خصومات تاريخية من قِبل الغرب، فقد اختلف الموقف الغربي كثيراً اليوم، وأصبح الباب مشرّعاً لحملَة هذا الفكر، ونحن نقرره هنا بوصفه تحليلاً وتوصيفاً للإستراتيجية الأمريكية في العالم الإسلامي بعد الثورات، وهذا لا يقتضي (بمجرده) إدانة أو تزكية أي شخصية إسلامية في هذا الطرف أو ذاك.

قبل أن نقيّم الأفكار فنؤيدها أو ننتقدها؛ لنتفق أولاً على أن أطروحات التنوير الإسلامي في هذه القضايا تجد حفاوة خاصة لدى الغرب اليوم، ومن يرصد بدقة المشهد العربي بعد الثورات لا تخطئ عينه ذلك قط، فإذا اتفقنا على هذا الأمر يمكننا عندها الانتقال لمناقشة بعض هذه الأطروحات، ومدى قدرة حملَتها من الاستفادة من

---

(١) لأجل هذا انتقد د. خليل العناني (باحث ومحاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة "دورهام" بإنجلترا) جماعة الإخوان المسلمين لأنها لم تعالج ما يعده ضعفاً في تراثها الفقهي بالاستفادة من كتابات هؤلاء المفكرين والشيوخ حيث يقول: (وحتى الآن تعاني الجماعة من ضعف واضح في تراثها الفقهي، وينصرف الحديث هنا إلى قضيتين رئيسيتين أولاهما: ضعف التجديد الديني داخل الجماعة... أما القضية الثانية: فتتعلق بعدم الاستفادة من الاجتهادات الفقهية المميزة من أمثال الشيخ محمد الغزالي والعلامة الدكتور يوسف القرضاوي) انظر: (الإخوان المسلمون في مصر، شيخوخة تصارع الزمن) ص (١٣٦)، مكتبة الشروق الدولية، ط الثانية ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

الأجواء المفتوحة في ظل الربيع العربي، وعن مدى مناعة وتماسك منظومتها الفكرية والفقهية بما يحول عن توظيفها لاختراق ثقافي وفكري للمجتمعات الإسلامية في أزمنة الثورات العربية.

المبحث الثاني
الإسلاميون.. أسباب النشأة وحقيقة المعركة؟

عندما كان " الرجل المريض" الممثل بالدولة العثمانية يلفظ أنفاسه الأخيرة، وباع الإنجليز للعرب وعوداً زائفة، وثار العرب ثورتهم الكبرى؛ كان من أوائل ما سعت له قوى الاستعمار الغربي إلغاء تحكيم الشريعة الإسلامية في بلاد المسلمين، وقد يستغرب الشاب المسلم المعاصر عندما يعلم أن الإنجليز المستعمرين في مصر سعوا لتوظيف بعض المشايخ والفقهاء بوصف ذلك جسرَ عبور لهذا الهدف، مع العلم بأن هؤلاء الأشياخ لم يتوقعوا هذا ولم يدر بخلدهم قط، بل كانوا يظنون أنهم يقومون بثورة تصحيحية في البلاد العربية، ويرون أن تعاملهم مع المستعمر يدخل في دائرة المباح التي يُقصد منها الإفادة من قوة المستعمر لتحسين أوضاع البلاد العربية المتخلفة، ولم يدر هؤلاء أن المستعمر كان أذكى منهم وأكثر مكراً وكيداً، ومن هؤلاء الشيخ محمد عبده رحمه الله الذي يعد أحد رموز المدرسة التنويرية الإصلاحية بحسب تعبير محبيه ومؤيديه، يقول الشيخ د. سفر الحوالي ملخصاً الدور الذي لعبه الشيخ محمد

عبده في تلك الحقبة الحرجة من تاريخ مصر، حيث كانت المؤسسة الشرعية الرسمية الممثلة بالأزهر تعيش حالة من الركود العلمي والتخلف عن معايشة التحديات الفكرية والسياسية التي كانت يعيشها المصريون، فشرع الشيخ محمد عبده في مهاجمة ونقد الأزهر، وقد كان مصيباً في جزء غير قليل من نقده، ولكن مؤسسة الأزهر مع ما فيها من القصور والخلل كانت تنفر من المستعمر والعمل معه تحت أي ستار، ويصف تلك الحالة الشيخ د. سفر الحوالي "شفاه الله" حيث يقول:

"وابتدأ محمد عبده عمله الإصلاحي بمهاجمة الأزهر ونقد المحاكم ونقد الحياة الاجتماعية وكرومر من ورائه يقطف الثمار. لقد كانت بريطانيا - كعادتها- عازمة على إلغاء الشريعة الإسلامية فور تمكنها في البلاد، غير أن كرومر رأى أن أفضل وسيلة لذلك هو تفريغ المحاكم الشرعية من محتواها بأن يتولاها علماء (ذوو طابع تحرري) تتم تربيتهم بإشرافه هو والشيخ في معهد خاص لقضاة الشرع" . . .

وقد يكون أخطر آثار محمد عبده التي تعد ركيزة من ركائز العلمانية في العالم الإسلامي إضعاف مفهوم "البراء والولاء، ودار الحرب ودار الإسلام" إذ كان الشيخ أعظم من اجترأ عليه من المنتسبين للعلماء، لا بتعاونه مع الحكومة الإنجليزية فحسب، ولكن بدعوته الصريحة إلى موالاة الإنجليز وغيرهم - بحجة أن التعاون مع الكفار ليس محرماً من كل وجه - ودعوته إلى التقريب بين الأديان.

حقيقة أن الرأي العام الإسلامي قد ثار على بعض فتاوى الشيخ التي أباح بها موالاة الكفار، ولكن تأثيرها في الأمة لا شك فيه، لا سيما في تلك الفترة الحرجة التي تتميز بغبش الرؤية واختلاط المفهومات.

ويليها في الخطورة فتواه حول إباحة الربا بطريق صناديق التوفير معتمداً - كما يرى العقاد - على مفهوم الآية من أنه لا يحرم من الربا إلا الأضعاف المضاعفة!

وأخيراً فإن الشيخ – بقصد أو بدون قصد – قد أوجد القاعدة التي ارتكز عليها من يسمّون دعاة الإصلاح [1] للتعلق بأذيال الغرب، وإقصاء الإسلام عن توجيه الحياة، إذ ظلوا ينقضون عرى الإسلام عروة عروة، حتى أن المعركة الآن أصبحت تدور ضد قانون الأحوال الشخصية، وهو البقية الضئيلة من آثار الشريعة الإسلامية، والميزة الاجتماعية التي تميز المسلم من غيره.

لم يكن محمد عبده علمانياً، ولكن أفكاره تمثل بلا شك حلقة وصل بين العلمانية الأوروبية والعالم الإسلامي[2]، ومن ثم فقد باركها المخطط اليهودي الصليبي، واتخذها جسراً عبر عليه إلى علمانية التعليم والتوجيه في العالم الإسلامي، وتنحية الدين عن الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى إبطال العمل بالشريعة والتحاكم إلى القوانين الجاهلية المستوردة، واستيراد النظريات الاجتماعية الغربية، وهو ما تم جميعه تحت ستار "الإصلاح" أيضاً[3].

أما الجماهير الإسلامية فقد اتخذت أفكار الشيخ الإصلاحية مبرراً نفسياً لتقبلها للتغيير العلماني المتدرج في الدول العربية.

وقد صور محمد المويلحي في عمله الرائع "حديث عيسى بن هشام" شيئاً من ذلك على لسان أبطال الرواية، إذ يسأل أحدهم متعجباً: "كيف ساغ للمصريين أن

(١) قال د. سفر الحوالي: من الإنصاف أن نذكر أن الشيخ ندم على طريقته في الإصلاح مفضلاً "عليها تطبيق التربية الفردية، انظر كتاب العقاد والإسلام في القرن العشرين": ١٤٧.

(٢) يقول ألبرت حوراني وهو مفكر لبناني نصراني عن الشيخ محمد عبده: (لقد نوى إقامة جدار ضد العلمانية، فإذا به في الحقيقة، يبني جسراً تعبر العلمانية عليه لتحتل المواقع واحداً بعد الآخر، وليس من المصادفة كما سنرى أن يستخدم معتقداته فريق من أتباعه في سبيل إقامة العلمانية الكاملة) انظر الفكر العربي في عصر النهضة ص (١٧٩)، دار النهار، بيروت.

(٣) انظر حول آثار الفكر الإصلاحي: غازي التوبة: ٥٤، والاتجاهات الوطنية: ١/ ٣٥٥، وأساليب الغزو الفكري: ٢٠١-٢٠٥. وقول جب عنه: (كان تلاميذه الحقيقيون من صفوف العلمانيين) دراسات في حضارة الإسلام: ٣٣٠.

يأخذوا بقانون نابليون المخالف للشريعة؟ فيجيب الآخر بأن المفتي أقسم بالله أنه موافق للشريعة[1] " .

عندما ابتليت أمة الإسلام بهذه الكارثة، وهي تنحية الشريعة الإسلامية عن حياة المسلمين العامة، وهذا أمر لم تعهده الأمة منذ مبعث النبي ﷺ بهذا الحجم والاتساع، تنادى العلماء والأخيار في بلاد المسلمين منذ ذلك اليوم لتقويم هذا الانحراف الخطير في مسيرتها، وبدؤوا أفراداً وجماعات في تصنيف الكتب ونشر الفتوى والبيانات لرفع وعي المسلمين بهذه النازلة التي حلّت بديارهم، ومن هؤلاء العلماء:

حسن البنا، وعلي الطنطاوي، ومصطفى صبري، وأحمد شاكر، ومحمود شاكر، ومحب الدين الخطيب، ومحمد الخضر حسين، ومحمد محمد حسين، وسيد قطب، وعبد الرحمن السعدي، ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ، وعبد العزيز بن باز، وعبد القادر عودة، وعبد الرحمن الدوسري، وسفر الحوالي، ويوسف القرضاوي.

وهذا مقتطفات من أقوال بعضهم في هذه المسألة:

١- قال الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر: (فصل الدين عن السياسة هدم لمعظم حقائق الدين، ولا يقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين)[2] .

٢- قال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ: (إن من الكفر الأكبر المستبين: تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد ليكون من المنذرين بلسان

---

(١) العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، سفر بن عبدالرحمن الحوالي، ص(٥٧٨)، مكتبة الطيب، القاهرة، بتصرف يسير.

(٢) راجع تعليقه على هامش فتح المجيد ص ٢١، نقلاً عن قضية تطبيق الشريعة للصاوي.

عربي مبين، في الحكم به بين العالمين والرد إليه عند تنازع المتنازعين مناقضة ومعاندة لقول الله عز وجل: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩])[1].

٣- قال الشيخ عبد القادر عودة - تقبله الله في الشهداء -: (ولا خلاف بين الفقهاء والعلماء في أن كل تشريع مخالف للشريعة الإسلامية باطل لا تجب طاعته، وأن كل ما يخالف الشريعة محرم على المسلمين، ولو أمرت به أو أباحته السلطة الحاكمة أياً كانت)[2].

٤- قال الشيخ يوسف القرضاوي: (بل إن العلماني الذي يرفض مبدأ تحكيم الشريعة من الأساس، ليس له من الإسلام إلا اسمه، وهو مرتد عن الإسلام بيقين، يجب أن يستتاب، وتزاح عنه الشبهة، وتقام عليه الحجة، وإلا حكم القضاءُ عليه بالردة، وجُرّد من انتمائه إلى الإسلام، أو سحبت منه "الجنسية الإسلامية"، وفرق بينه وبين زوجه وولده، وجرت عليه أحكام المرتدين المارقين، في الحياة، وبعد الوفاة)[3].

كانت حقيقة المعركة واضحة جليّة لدى عامة علماء الأمة ومفكريها ومجاهديها طوال تلك العقود المتطاولة التي عانى لأجلها علماء الأمة القمع والظلم والاضطهاد والاعتقال والتشريد والقتل ومن التعذيب ما تشيب له الولدان، وكانت الشعوب آنذاك مدبرة عنهم مولية وجوهها قِبل خصومهم من دعاة القومية والشيوعية، وهم في ذلك يصبرون ويصابرون، لا تلين لهم قناة ولا يهن لهم عزم، لقد شيّع أكثر من خمسة ملايين من الشعوب المغيّبة جنازة جمال عبدالناصر، الذي رحل وقد

---

(١) تحكيم القوانين للشيخ محمد بن إبراهيم ص ١.

(٢) التشريع الجنائي الإسلامي ٢/ ٧٠٨.

(٣) الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، د. يوسف القرضاوي، ٧٣-٧٤.

تخضبت يداه بدماء عبد القادر عودة وسيد قطب ومحمد فرغلي وقافلة طويلة من رجالات الإسلام العظام، فما كان إقبال الناس على غيرهم وإدبارهم عن دعوتهم سبباً ليراجعوا ركائز أفكارهم ومنهجهم، بل أدركوا أن ما يحدث سنّة ربانيّة سلكها الأنبياء والمصلحون قبلهم، فظلّوا على ثغور العلم والدعوة مرابطين وبالعزم والإيمان مستمسكين، وتفرّقوا في أرض الله الواسعة ينشرون الخير والعلم فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً، فما هي إلا سنوات قليلة حتى أثمرت سنوات الصبر والبذل أجيالاً جديدة من الأمة، أقبلت تلثم أيديهم وتتحلّق حول دروسهم وتقرأ مذكراتهم وذكرياتهم وتحمل الراية عنهم، فأنتجت غراسهم على مدى ثلاثة عقود ثماراً يانعة، تمثلت في أجيال الصحوة الإسلامية المباركة، لقد نجح علماء الأمة ودعاتها في نشر الخير والعلم بين أوساط المجتمعات خلال تلك العقود، وهو الأمر الذي جعل الصحوة الإسلامية تهز المفكرين والباحثين في الدول الغربية الكبرى، فيذكر على سبيل المثال الأستاذ طلعت الشايب في ترجمته لكتاب (صدام الحضارات) لهنتجتون أن المفكر الأمريكي يعد الصحوة الإسلامية حدثاً تاريخياً بالغ الأهمية أثّر على خُمس البشرية أو يزيد، وأنه لا يقل أهمية عن الثورة الأمريكية أو الثورة الفرنسية أو الثورة الروسية، وهو حدث يشبه أو يماثل الإصلاح البروتستانتي في المجتمع الأوروبي[1].

ظلّت الشعوب الإسلامية التي تقودها الصحوة مع نجاحاتها في مسارات متعددة إلا أنها عانت في المسار السياسي من حالة انسداد واحتدام وملاحقات، ترصد سكنات الإسلاميين، وتحول بينهم وبين غايتهم الكبرى، المتمثلة بسيادة شرع الله في أرض الله على عباد الله، وتنوعت طرق تحقيق هذه الغاية عبر أعمال مشروعة غالباً،

---

(١) انظر كتاب صدام الحضارات ص (١٨٠) في الحاشية، قارن تقييم هنتجتون لأثر الصحوة الإسلامية مع الازدراء والاستخفاف والجحود الذي يردده بعض من غادر مرابعها فضلاً عن خصومها الفكريين من الليبراليين وغيرهم.

ووسائل لم يوفق فيها أهلها للصواب حيناً آخر، وطفقت الحركات الإسلامية تطرق كافة الأبواب المتاحة للتغيير من أعمال دعوية وتعليمية أو مشاركة سياسية ضمن المنظومة الديمقراطية أو غيرها من الوسائل، وفي المضمار السياسي شعر الإسلاميون بحالة من الحصار والمراوحة، حيث الانتخابات الشكلية والملاحقة الأمنية وقصف إعلامي مركّز، يستهدف تشويه مشاركتهم السياسية، ويصفها بأنها لون من الانتهازية التي تتنافى مع أصول اللعبة الديمقراطية الغربية، وتستهدف الانقلاب عليها لتحكيم الشريعة، ويُحسن هنا التنبيه إلى أن منطلق الحركات الإسلامية في الدخول في العملية الديمقراطية في البداية كان دخولاً مصلحياً، لا يسبغ الصبغة الشرعية على القوانين الوضعية المستمدّة من القوانين الأجنبية، ولكنه يشارك من باب تقليل المفاسد وتحقيق المصالح[1]، فرؤية عامة الإسلاميين كانت تفرق في موقفها من الديمقراطية الغربية بين جانبين:

الأول: الجانب الفلسفي النظري: الذي يجعل من الشعب مصدر التشريع، فالحلال ما أحله الشعب والحرام ما حرمه، وقد أجمع علماء الإسلام قاطبة على أن هذا الأساس الفلسفي مناف لقاعدة الإسلام وهي توحيد الله تعالى، والتي تعني أن يكون المسلم عابداً لله وحده، وذلك بالاحتكام إلى ما شرّعه الله في أموره كلها، قال تعالى: ﴿**فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً**﴾ [النساء: ٦٥].

فهذا الجانب لم يقبله الإسلاميون، وكانوا دوماً يصوتون ويحشدون المجتمع ضد أي قانون يُطرح يخالف الشريعة، حيث إن هذا قصارى طاقتهم وجهدهم كما هو معلوم.

---

(١) ينظر للأهمية كتاب (الموازنة بين المصالح والمفاسد وأثرها في الشأن المصري بعد الثورة) للشيخ محمد عبدالواحد كامل، دار اليسر.

الثاني: الجانب الإجرائي: يراد بها الآليات التي تتبعها الديموقراطية، كحق الاقتراع العام، والترشيح والانتخابات وتكوين الأحزاب، وتداول السلطة وغيرها من الإجراءات، فهذه رأى الإسلاميون - الذين دخلوا العملية السياسية - أنها من المباحات التي لم يأت في الشرع ما يمنعها، أو أن لها أصلاً في الشرع على خلاف بينهم في ذلك.

ولهذا كان الموقف المبدئي لعامة الإسلاميين - بمن فيهم المؤيدون للمشاركة السياسية في ظل النظم التي تحكم بالقوانين الوضعية - عدم المشاركة، يقول الشيخ د. يوسف القرضاوي تحت عنوان: "الأصل عدم المشاركة": (لا ريب أن الأصل في هذه القضية ألا يشارك المسلم إلا في حكم يستطيع فيه أن ينفذ شرع الله فيما يوكل إليه من مهام الولاية أو الوزارة، وألا يخالف أمر الله ورسوله)[1].

والذي جعل الأصل عدم المشاركة هو ما تنطوي عليه المشاركة من إشكالات شرعية، تتركز معظمها في الجانب الفلسفي للديمقراطية الغربية، ولكن مع ذلك رأى الكثير منهم مشروعية المشاركة، لما يترتب على غيابهم من فوات مصالح وكثرة مفاسد[2]، إذ لا يخفى على الراصد أن مقتضى غياب الإسلاميين انفراد العلمانيين

---

(١) من فقه الدولة في الإسلام ص (١٧٨).

(٢) من أقدم العلماء المعاصرين الذين قالوا بهذا الشيخ العلامة عبدالرحمن السعدي، حيث يقول (هذه الروابط التي يحصل بها الدفع عن الإسلام والمسلمين لا بأس بالسعي فيها، بل ربما تعين ذلك؛ لأن الإصلاح مطلوب على حسب القدرة والإمكان، فعلى هذا لو ساعد المسلمون الذين تحت ولاية الكفار وعملوا على جعل الولاية جمهورية يتمكن فيها الأفراد والشعوب من حقوقهم الدينية والدنيوية؛ لكان أولى من استسلامهم لدولة تقضي على حقوقهم الدينية والدنيوية، وتحرص على إبادتها، وجعلهم عملة وخدماً لهم، نعم إن أمكن أن تكون الدولة للمسلمين وهم الحكام فهو المتعين، ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة فالمرتبة التي فيها دفع ووقاية للدين والدنيا مقدمة، والله أعلم) تفسير السعدي ص (٣٨٩).

وانظر في حكم المشاركة في العملية السياسية في ظل النظم المعاصرة.

وغير المسلمين بصياغة دستور الدولة وتشريع قوانينها بما يضاد الشرع، ويكون لهذا انعكاساته وآثاره السلبية الكبرى على المجتمع المسلم، وأما عند المشاركة بفاعلية فهذا سيجعلهم عاملاً مؤثّراً في الدفع بصياغة دساتيرها وقوانينها بما يتوافق مع الشريعة، وفي هذا من المصالح ما لا يُحصى متى ما كانت العملية الديمقراطية نزيهة، وفي أقل الحالات فاعلية العمل السياسي للإسلاميين تتضمن على المدى القريب مكاسب لحماية مؤسساتهم ومشاريعهم وأنشطتهم تحت مظلة رسمية يعسر على المستبد محاصرتها، كما أن في مشاركتهم دفعاً لهيمنة العلمانيين (واللادينيين) على دوائر صنع القرار، وتحقيقاً للعديد من المصالح للمسلمين التي تربو على مفاسد المشاركة، والذي يمكن مدافعتها وتقليلها ما أمكن بالإنكار والمعارضة وحشد الرأي العام وما إلى ذلك، كما أنهم رأوا في الديمقراطية الحالية مضامين متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمنع الظلم والاستبداد، واحترام كرامة الإنسان وحق الشعوب في اختيار من يحكمها، والرقابة على السلطة والثروة وغير ذلك من القضايا.

وعلى المدى البعيد والاستراتيجي يعد العمل السياسي في غاية الأهمية في بناء قدرات الإسلاميين في الحكم والسياسة، بما يجعلهم مؤهلين عند حدوث أي تغيرات كبرى في بلدانهم، وهذا ما حدث فعلاً بعد الثورات، حيث لم يستطع أكثر المناوئين تجاهل التيارات الإسلامية، وذلك لأسباب عدة، ومن ضمنها وجود الكوادر المؤهلة نسبياً للعمل السياسي، وهذا ما لم يتوفر لدى غيرهم من التيارات العلمانية، أو الإسلامية التي ليس لديها باع في الميدان السياسي.

ملحوظة: من الإسلاميين من يدعو للديمقراطية، ويحصرها في الشق الإجرائي كالانتخابات وحق الأمة في اختيار من يحكمها وفصل السلطات، ويرى أن الشق الفلسفي الموجود في الديمقراطية يُستبعد ولا علاقة له في الديمقراطية التي يدعو إليها، فالخلاف مع هؤلاء الإسلاميين (خلاف لفظي)، فالعبرة بالمعاني لا الألفاظ، فإذا كان

يدعو لديمقراطيةٍ نُزع منها المكون العلماني، فرأيه موافق لرأي عامة الإسلاميين في هذه المسألة.

نخلص من هذا الحديث لنقول:

إن القناعة السائدة والراسخة عند علماء المسلمين والتيارات الإسلامية في الموقف تجاه عامة النظم المعاصرة تنطلق من تفريق واضح بين نموذجين:

١- النموذج المنشود: هو النظام السياسي الذي تكون السيادة فيه للشرع، والسلطة فيه للأمة، فما شرعه الله في كتابه وسنة نبيه ﷺ وأجمع عليه علماء الإسلام فلا يدخل ابتداء تحت التصويت، ولا يخيّر الناس في قبوله ورده، فما حرّمه الله شرعاً فهو ممنوع قانوناً، وما أباحه الله شرعاً فهو مباح قانوناً، وليس للبشر قاطبة حكاماً ونواباً وشعوباً دور تجاه أحكام الشرع إلا الانصياع والامتثال، إذ إن هذا متعلّق بأصل التسليم والانقياد لهذا الدين ﴿**فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ [**النساء**: ٦٥].

يقول الشيخ أ. د. صلاح الصاوي:

(ويبقى الفارق الأساسي بين الإسلام وبين العلمانية أن سلطة الأمة في الإسلام مقيدة بسيادة الشريعة وحاكمية القرآن والسنة، فليس لها أن تحل حراماً أو أن تحرم حلالاً أو أن تشرع من الدين ما لم يأذن به الله، أما سلطة الأمة في العلمانية فهي مطلقة من كل قيد فهي التي تصنع الحلال والحرام وهي التي تقرر ما تشاء من الشرائع بلا حريجة دينية، ولا تقيد بشريعة سماوية)[١].

---

(١) يسألونك عن الشريعة، صلاح الصاوي، ص (٩٤)، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية. ط الثانية١٤٣٢هـ.

ولا صحة لما ردده العلمانيون منذ ٦٠ عاماً، وهو أن تطبيق الشريعة يقتضي ترسيخ الاستبداد[١]، حيث يؤكد الإسلاميون أن الأمة والشعوب هي صاحبة الحق في تولية حكامها، وفي الرقابة عليهم، وفي عزلهم عند الاقتضاء ما لم يفض هذا العزل إلى فتنة وإراقة للدماء، وهي التي تسن عبر مجالس حرة القوانين الإدارية والإجرائية التي يحتاج إليها الناس في حياتهم، وأن سوى ذلك من الآليات والإجراءات كفصل السلطات وتكوين الأحزاب وإقامة الانتخابات هي من المباحات التي لم يرد في الشرع نص يمنعها[٢]، وهي من المشترك الإنساني الذي يمكن الاستفادة منه فيما لا يتعارض مع الشريعة.

٢- النموذج الممكن: هي النظم الديمقراطية القائمة اليوم، والتي تتضمن ما يوافق الشرع وتتضمن ما يناقضه ويخالفه، فالمشاركة فيه جاءت ابتداءاً (لغياب) النموذج المنشود، ولتحصيل ما يمكن تحصيله من الممارسة من المصالح الشرعية المعتبرة من خلاله.

---

(١) من المؤسف اليوم أن نرى طائفة من الإسلاميين التنويريين تردد ما يردده العلمانيون منذ نصف قرن، وهي القسمة الثنائية بين القبول بكل مكونات الديمقراطية الغربية التي يدخل فيها إعطاء حق التشريع للناس من دون الله، وبين الاستبداد والديكتاتورية، والإسلاميون لا سيما السلفيين يؤكدون على وجود خيار ثالث وهو النموذج الإسلامي الذي أشرنا إليه.

(٢) يوجد طائفة من السلفيين تقول بالمنع، ولهم أدلتهم واعتراضاتهم التي نوقشت في كتب عدة، ولكن هذه الثلة من السلفيين من حيث الحجم يوجدون اليوم على هامش التيار السلفي في العالم الإسلامي، ومن الجور تعميم رأي هذه الفئات على النسيج السلفي العام، وهذا ما دأب العلمانيون وبعض الإسلاميين مع الأسف على فعله مراراً، مع أن أصل تحفظ واعتراض هؤلاء على هذه المسائل مما يستحق الحوار والمناقشة دون تعيير وسخرية واستهجان، وعجباً لإسلاميين وتنويريين تتسع صدورهم للتبسم والتبسط والحوار مع ملاحدة ينكرون وجود الله ومبتدعة يكفّرون صحابة رسول الله ﷺ ثم لا يجد مخالفوهم من الإسلاميين مساحة للحوار سوى لغة السخرية والاستهجان.

ومن الملاحظ أن العلمانيين يكثرون من اتهام الإسلاميين بأنهم سينقلبون على الديمقراطية، مع أن التاريخ العربي المعاصر حافل بالانقلابات العلمانية على الديمقراطية، وما زالت تجربة فوز الإسلاميين في الانتخابات الجزائرية أنموذجاً صارخاً، ليس للنخبة العلمانية الجزائرية، بل لكل من أيدها وساندها من العلمانيين العرب على الانقلاب العلماني على الديمقراطية عندما تأتي بمن لا يعجبهم، ولا زال سيناريو الكفر بالديمقراطية[1] والاستقواء بالمستبدين والغرب يتكرر بعد الثورات العربية، كما فعل العلمانيون في مصر بعد فوز الإسلاميين بالرئاسة لا سيما في أحداث التصويت على الدستور.

---

(١) انظر مقالي في موقع الإسلام اليوم بعنوان (الديمقراطية تأكل أبناءها).

المبحث الثالث
بداية فقدان البوصلة بين (الممكن).. و (المنشود)

المدرسة التوفيقية التنويرية التي حاولت المواءمة بين المفاهيم الغربية الليبرالية والمفاهيم الشرعية وُجدت منذ دخول الاستعمار البلاد العربية، ومع خللها وأخطائها التي وقعت فيها، إلا أن لها جهودها المشكورة في الدفاع عن الهوية الإسلامية والرد على الملاحدة وغلاة العلمانيين، وتعد رموز ما يسمى بالمدرسة العقلية الحديثة ابتداء بجمال الدين الأفغاني ثم الشيخ محمد عبده؛ رواد هذه المدرسة، ولكن هذه المدرسة سرعان ما أفلت وضعفت ولم يصبح لها امتداد واسع بعد رحيلهم، وفي تصوري أن من أسباب ذلك الطوفان الفكري العلماني الجارف الذي فتك بتلك الأجيال، وهي نتاج عصور التخلف والانحطاط التي بلغت أدنى حالاتها سوءاً مع تسلط المستعمر لبلاد المسلمين، وتقسيم العالم الإسلامي، ثم قيام النظم العلمانية المعاصرة بعد الاستقلال، ومما يؤكد هذا أن معظم تلاميذ محمد عبده كانوا من العلمانيين، وأعتقد أن شيوع المذاهب الفكرية العلمانية في العالم العربي مع انخرام رموزه ودعاته، لم يجعل (للتنوير الإسلامي) موضعاً في ذلك الوقت، فارتفاع موجات الإلحاد

والعلمنة في تلك الحقبة والأجيال التي جاءت بعدها، وتحلّل نسبة كبيرة منها من الالتزام بالشعائر الإسلامية[1]؛ جعل من البقية الباقية من العلماء والدعاة والتيارات الإسلامية تعود إلى المصادر الصافية النقيّة للثقافة الإسلامية، وتهرع لظلالها الوارفة، وتبنّي تصوراتها معتمدة عليها إجمالاً وتتجاوز القراءة التلفيقية بين الإسلام والمنظومة الفكرية الغربية، والتي ظهرت حيناً من الدهر ثم زالت، فانتشار وشراسة الظاهرة العلمانية والإلحادية واستبداد رموزها على الأصعدة كافة السياسية والإعلامية والفكرية كان عاملاً طارداً لأي قراءة تلفيقية آنذاك، كما أن الدول الغربية لم يكن لها أن تدعم هذا الخيار ما دام الخيار العلماني يحظى بشعبية وانتشار، فهو (النسخة الأقرب) لمنظومتهم الفكرية.

لهذا عندما بدأت الحركة الإسلامية في الظهور والبروز، وخاضت غمار العملية السياسية، كانت الصورة واضحة لا غبش فيها حول النموذج الممكن والنموذج المنشود، ولكن مع تطاول السنوات تلو السنوات، وقلّة ثمار التجربة السياسية التي كانت تدار بصورة استبدادية وديمقراطية صورية، واعتقالات تسبق كل عملية انتخابية، وقعت الحركة الإسلامية بين كماشتين:

الأولى: ظهور الجماعات الإسلامية المسلحة، والتي تبنّت خيار العنف وسيلةً لتحكيم الشريعة، وخيار العنف كان مرفوضاً من الحركة الإسلامية.

الثانية: النخبة العلمانية المدعومة غربياً والمهيمنة على الإعلام والمجال الفكري والثقافي والسياسي الرسمي، والتي كانت تعدهم (الواجهة الأنيقة) لجماعات العنف.

---

(١) يذكر الشيخ علي الطنطاوي في ذكرياته أنه عندما أوفد معلماً إلى بلد عربي، كان أكثر المعلمين والمعلمات في المدرسة يفطرون في نهار رمضان بشكل علني، وانحسار التدين في حقبة ما قبل السبعينيات الميلادية يدركها كل من عايشها أو قرأ عنها.

غنيّ عن القول بأن الإسلاميين - إذ يعدون تحكيم الشريعة (أنموذجهم المنشود) - لا يمكنهم لاعتبارات سياسية معروفة التصريح بهذا، فموازين القوى كلها ضدهم، ومن ثم كان هناك نوع من المناورة والتورية بالألفاظ[1] التي يستخدمها الإسلاميون عبر المنابر الإعلامية العلمانية التي كانت تمارس عليهم ضغوطاً رهيبة، كانت تزداد في شراستها ومحاصرتها لهم مع اشتداد موجة العنف، في ظل تلك الأجواء الملتهبة بدأت تبرز آراء المدرسة التنويرية تجاه الديمقراطية، التي حاولت بشكل أو بآخر تكييف مفاهيم الديمقراطية الغربية مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك إعطاء الشعب حق التشريع، أو تجويز الولاية العظمى للمرأة، أو فتح حرية الرأي والفكر للملاحدة والعلمانيين، أو تجويز الولاية العظمى لغير المسلم، أو إنكار عقوبة المرتد.. إلخ، ويجب أن نعترف أن المنهجية الاستيعابية الفضفاضة للحركة الإسلامية آنذاك والبراجماتية السياسية التي يتم تقديمها أحياناً على ما سواها، قد أفضت إلى أن تشق هذه الآراء التنويرية طريقها في أوساط الحركة الإسلامية[2]، وأن توجد لها أنصاراً ومؤيدين في داخل مصر وخارجها، وتمثل حالة حزب النهضة في تونس حالة متقدمة سابقة على غيرها في الأقطار العربية في هذا المضمار.

هذه الحالة أنتجت ما تداوله الإعلام العربي والغربي عن اختلاف التوجهات داخل جماعة الإخوان المسلمين بين (إصلاحيين) و(محافظين)، وكانت النخبة الليبرالية تعد أصحاب التوجه التنويري هم الإصلاحيون الذين يمكن الرهان عليهم في العمل السياسي، وكان يضرب المثل بهذا التوجه في حينه د. عبد المنعم أبوالفتوح

---

(١) كالقول بأننا لا نؤيد الدولة الدينية ويقصدون بها الثيوقراطية المرفوضة في الإسلام.

(٢) ممن أشار إلى هذا الأمر الباحث حسام تمام في ملخص لكتابه (تحولات الإخوان المسلمين.. تفكك ونهاية التنظيم)، وبعيداً عن النتيجة التي خلص إليها الباحث في آخر كتابه والتي قد لا نوافقه عليها، ولكن المقصود أنه أشار إلى احتياج الجماعة تحت الضغط السياسي في حقبة العنف إلى آراء الإسلاميين الجدد أو المدرسة التنويرية للإجابة عن أسئلة العلمانيين الملحة عن حقوق الأقباط وحقوق المرأة وسيادة الشريعة.

ومحمد حبيب وغيرهما، كما تعد أصحاب التوجه الإسلامي الأصيل هم المحافظون المتشددون، الذين لا يزالون يؤمنون بحلم الدولة الإسلامية، ويمثلون على هذا التوجه بالشيخ مصطفى مشهور والمرشد الحالي محمد بديع، وكان ثلة من العلمانيين يؤكدون أن تيار المحافظين - الذي يمسك بزمام التنظيم - لا يتبنّى العملية الديمقراطية، إلا بوصفها عملية مرحلية لتحقيق حلم إقامة دولة الشريعة.

بدأ الاتجاه التنويري في الانتشار والتوسع، وأصبح له رموزه في مصر والخليج وبلاد المغرب، وشرع في تأصيل أطروحاته وتأطير أفكاره وتسويقها وبثها عبر مؤسسات علمية وإعلامية ودعوية وقنوات فضائية كبرى، واختار فريق منهم الخروج من جسد الحركة الإسلامية كما فعل عبد المنعم أبوالفتوح، والذي ناصره الشيخ د. يوسف القرضاوي بعد طرده من جماعة الإخوان المسلمين، واختار آخرون البقاء في أروقة الحركة الإسلامية[1]... وهذا ما رصده بدقة المفكر العربي عزمي بشارة على قناة الجزيرة[2]، حيث أثنى على حزب النهضة في تونس وتجربة حزب الوسط في مصر، واصفاً إياها بأنها تجاوزت الفكر الإخواني، واتجهت لتكوين تيار إسلامي دون العبء الأيديولوجي والتاريخ الطويل للإخوان المسلمين، وأنها متصالحة مع الفكرة الديمقراطية.

وعندما سُئل عن جماعة الإخوان المسلمين تحديداً، ومدى إيمانها وتقييمه للتحولات التي مرّت بها هذه الجماعة، وواقعها اليوم على صعيد إيمانها بالنظام الديمقراطي والدولة المدنية وفكرة المجتمع المدني:

---

(١) هذا فيما أظن أحد أكبر عوامل الضبابية في تمييز التباين الفكري في الحركة الإسلامية، لا سيما بعد الثورات العربية، التي جعلت من تبني مفاهيم الديمقراطية الغربية خياراً حتمياً لكل من يتصدى للعمل السياسي.

(٢) برنامج في العمق مع الأستاذ علي الظفيري، حلقة بعنوان (الديمقراطية والتيارات السياسية العربية ج٣) في ٦/ ٨/ ٢٠١٢م.

أجاب د. عزمي بشارة بأنه من المبكر الحكم على هذا الأمر، ولكنه توقع أن ثمة صراعاً سيحصل بين الحزب[1] والجماعة، وأن الأمر سيؤول في النهاية من خلال اللعبة الديمقراطية للحزب، ويأمل أن تتفهم الجماعة ذلك ولا تتذرع بما وصفه بأنه (المبرر التاريخي العصموي)، حيث يقول: (في النهاية أعتقد الديمقراطية ستعدل الأمور باتجاه حزب يقبل مبادئ الديمقراطية، مثل حزب العدالة والتنمية).

يرى بشارة أن جماعة الإخوان المسلمين لم تصل إلى وصل إليه حزب العدالة والتنمية التركي والتجربة الإسلامية في المغرب في الإيمان بالفكرة الديمقراطية، مع تأكيده على وجود أفراد ومجموعات داخل الجماعة يحملون هذا الفكر، كانوا يضطرون في فترة سابقة للانشقاق أو يُستبعدون من الجماعة، ولكنه يلاحظ اليوم أن ثمة شخصيات تصرح بأفكارها من داخل الجماعة، ولا تُستبعد أو تنشق، فصارت الجماعة تحتويهم وتستوعبهم، ويرى عزمي بشارة أن ضريبة إبقاء هؤلاء أنهم سيحدثون تغييراً داخل الجماعة، فعندما تستوعب وتحتوي لا بد أن تتأثر، ولكن يرى أن هذا التغير قد يستغرق جيلاً كاملاً، ويعقب الإعلامي الأستاذ / علي الظفيري مؤيداً بأنه لاحظ عند لقائه بمجموعات من شباب الإخوان في مصر والكويت أنهم يحملون فكراً مختلفاً ومغايراً عن فكر كبار الجماعة.

الجدير بالذكر أن الدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح، الذي تمثل أطروحاته نسخة مشابهة من الناحية الفكرية للنموذج الأردوغاني، كان قد رشح نفسه للانتخابات الرئاسية المصرية، وهو الأمر الذي ترتّب عليه فصله من جماعة الإخوان رسمياً، وقد تلقى أبوالفتوح دعماً معنوياً كبيراً من فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي لترشيحه رئيساً للبلاد، مفضّلاً إياه على كل المرشحين بمن فيهم د. محمد مرسي مرشح جماعة

---

(١) المقصود حزب الحرية والعدالة وهو الذراع السياسية للإخوان المسلمين، فعزمي بشارة يتوقع أن يبتلع الحزبُ الجماعة.

الإخوان المسلمين، وهو الأمر الذي استغربته العديد من وسائل الإعلام العربية آنذاك، وقد كان أبوالفتوح يرفض تسميته بالمرشح الإسلامي، ويفضل وصفه بأنه مرشح محافظ(١).

وقد وصفت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية(٢) - في سياق سلسلة تقاريرها المعنونة "بالإسلاميين الجدد" - عبدالمنعم أبوالفتوح برائد الليبرالية في سباق الرئاسة، وقالت رغم كونه إسلامياً إلا أنه استقطب الكثير من تأييد المصريين باختلاف توجهاتهم السياسية والدينية.

ربما حاول البعض نفي هذا التباين الفكري للجماعة في الحالة المصرية، وعزوه لمقتضيات العمل السياسي واستحقاقاته، ولكن مما يؤكد عدم صحة هذا التبرير أن هذا التباين الفكري أصبح له امتداداته الواضحة في الأقطار العربية الأخرى، ويظهر - التباين الفكري بين خط تنويري وخط إسلامي أصيل - بشكل أكثر وضوحاً في المجتمعات العربية التي ليس فيها حياة سياسية بالمعنى المعروف عالمياً، حيث اتضح

---

(١) ذكر هذا في إحدى مقابلاته التلفزيونية مع قناة التحرير وهي موجودة على اليوتيوب.

(٢) نقلاً عن "اليوم السابع" الثلاثاء ١٣/ ٣/ ٢٠١٢م، ومما ورد في التقرير:

(إن الإسلاميين المتعاطفين معه والليبراليين يرون أنه يشبه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، الذي تتأصل جذوره فى الإسلام السياسي، ولكنه يدافع في الوقت عينه عن التسامح والتعددية، وكشأن الكثير من الإسلاميين العصريين، حث أبو الفتوح هؤلاء اللاعبين فى الحياة السياسية على ضرورة فصل أنفسهم عن توجهاتهم الدينية، وذلك لتجنب المساومة على مهمتهم الروحية بنشر التسامح فى سياساتهم، مثلما فعل هو في محاولته للانضمام لركب المرشحين للرئاسة..

ومن جانبه، قال إسلام لطفي، أحد قادة شباب الإخوان، وأحد المشتركين في الثورة المصرية، إن أبو الفتوح "يؤمن بالديمقراطية ويؤمن بالإسلام، ويقبل القيم الليبرالية وسيطبق العدالة الاجتماعية".

وأضاف: "ستجد هذا الاتجاه رائجاً بصورة كبيرة بين الشباب، وكلما صعدت على الهرم السني لهؤلاء لتصل إلى الخمسينات والستينات، ستجد المؤيدين لهذا الاتجاه أقل، والبعض في الجماعة يقولون إن أبو الفتوح ليبرالي أكثر مما ينبغي، ولكنهم ينتمون إلى مدرسة الإسلاميين القديمة، الذين لا يعتقدون في الديمقراطية أو بعض القيم الليبرالية).

التباين بشكل واضح بيّن بين رموز وشخصيات لا زالت ملتزمة بالمنظومة الفكرية الإسلامية الأصيلة، وبين شخصيات أخرى من الجيل الثاني أو الثالث، أصبحت تتبنّى خطاباً تنويرياً مختلفاً إلى حد التضارب والتناقض مع الخطاب الأول، وإن بقيت مقتضيات العمل الحركي مانعة من الاصطدام المباشر، كما يلحظ المتابع وجود نزيف وتسرب من الجيل الجديد لصالح الخط التنويري، وهذا ما يؤكّد صحة ما ذكره عزمي بشارة أن مقتضيات الاحتواء والاستيعاب قد تؤدي أحياناً لتغيير تدريجي غير محسوس في المنظومة الفكرية للحركة الإسلامية.

الجدير بالذكر أنه في حقبة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بدأت مجموعات شبابية وشخصيات محسوبة على الصحوة الإسلامية في الخليج تقديم أطروحات متسقة ومتناغمة إلى حد كبير مع هذا الاتجاه التنويري، وبدأت تحزم حقائبها لمغادرة مرابعها الأولى باتجاه محطة التنوير الإسلامي (الإسلاميون الجدد)، وفي خضم الهجمة الفكرية والإعلامية الشرسة التي طالت الخطاب السلفي في العشرية السبتمبرية، انضم لهذا الاتجاه شرائح من الإسلاميين، التي ظنّت - وهي واهمة - أن الخطاب النقدي التنويري بعد سبتمبر كان عبارة عن محاولة تصحيحية لأخطاء موجودة في الخطاب السلفي تجاه بعض القضايا، ولم تستوعب - إما لعدم تخصصها في العلوم الشرعية، أو لحداثة أعمارها، أو لدوافع أخرى[1] - حجم (التحول الفكري) لدى

(١) هناك دوافع شخصية وفكرية بوصفها ردة فعل حادة من تجربة دعوية أو خطاب دعوي أو موقف فكري ومذهبي تاريخي مسبق تجاه الدعوة السلفية المعاصرة، كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في وضع (غمامة) على أعين العديد من الأخيار والفضلاء عن توجه الإسلاميين الجدد مع كونهم لا يتبنون بالضرورة أجندتهم الفكرية، وإن كان العامل الزمني قد يكون له مفعوله في صهرهم في بوتقتهم الفكرية، ومما يدفع بهذا الاتجاه إلى التفاقم في الخليج أن ورقة (الخلاف الفقهي) تستثمر بوصفها نقطة عبور للتغريب مع دعم أو صمت مطبق من الإسلاميين الجدد ومن هنا تختزل هذه الفئة من الفقهاء والأخيار الخلاف في صورة خلاف فقهي تاريخي مألوف ليس له بواعثه وآثاره التي تتجاوز الخلاف العلمي السائغ إلى مشروع متكامل لتجسير التغريب عبر ورقة الخلاف الفقهي.

هؤلاء، فانساقت له وتم توظيفها بشكل أو بآخر في دعم هذا الاتجاه، وبدأ المراقب يرصد على الصعيد الإقليمي والعربي مؤسسات فقهية وفكرية وإعلامية بدأت تصهر هذا المزيج من الإسلاميين الجدد في قالب مميز له سماته وملامحه.

إذا كنا نعتقد أن المنهجية الاستيعابية الفضفاضة التي انتهجتها الحركة الإسلامية في زمن مضى أدّت إلى تسلل الأطروحات التنويرية لجسد الحركة الإسلامية؛ فإن الإسلاميين الجدد أو تيار التنوير يمتلك فضاء لا تكاد ترى ضوابطه وكوابحه، وهو ما يجعله يستوعب في مناشطه وخطابه طوائف عدة من المفكرين والناشطين من خارج دائرة الإسلاميين[1] من الليبراليين المهمومين بتجذير القيم الليبرالية الغربية في حقول فقه الدولة والنهضة والحريات وحقوق الإنسان وملفات حقوق المرأة، ولا يمتلكون موقفاً إقصائياً تجاه الإسلاميين، فالإسلاميون الجدد لا ترى لهم خصومة ظاهرة على أرض الواقع مع المعسكر العلماني بأطيافه كافة، إلا مع العلمانية المتطرفة التي تقصي حريات الإسلاميين، وهو الأمر الذي يتناقض كما هو معلوم مع مبدأ الحرية الغربية، فمحل الخصومة في الخطاب المعلن مع العلمانيين غالباً ليس في (عزل الإسلام عن السياسة والحياة العامة)، بل في (إقصاء الإسلاميين) طبقاً للمعيار الليبرالي للحريات، ولذا يقدم العديد من الإسلاميين الجدد في خطابهم رؤية تعطي المشروعية القانونية لنشر عامة آراء العلمانيين والزنادقة والملاحدة بحجة حرية الفكر والرأي.

(١) لنا أن نعد ملتقى النهضة الذي عقد مرات عدة في بلدان خليجية كان آخرها في الكويت أنموذجاً تطبيقياً لهذا التوجه، فقد كان من الضيوف المدرجين في فعالياته شخصيات مختلفة تجتمع وتأتلف في مساحات واسعة مع مفاهيم الديمقراطية الليبرالية، مع تنوع خلفيات أصحابها المذهبية والطائفية والفكرية.

المبحث الرابع
هل جماعة الإخوان المسلمين من الإسلاميين الجدد؟

إن التباين الفكري بين توجه تنويري وتوجه إسلامي أصيل الذي أشرنا إليه آنفاً في جماعة الإخوان المسلمين لم يغب عن العديد من الباحثين والراصدين في الشرق والغرب، ومن هنا فلا يصح الإجابة عن سؤال هذا المبحث بالإثبات أو النفي، بل ثمة تفصيل تفرضه مقتضيات هذا التباين الفكري، وإذا كانت الكفة على الصعيد التنظيمي لا زالت ترجح لصالح التيار الإسلامي الأصيل؛ فإن الكفة على الصعيد الجماهيري تدفع باتجاه تصاعد التيار التنويري، ومن أهم العوامل التي ستدفع بالخط التنويري للتصاعد داخل جماعة الإخوان وخارجها[1] هو استحقاقات العمل السياسي الذي تتحكم فيه قيم الحداثة الغربية (الديمقراطية الغربية) في حقبة الثورات العربية، وهذا ما أشار إليه بلغة ماكرة الباحث الفرنسي المتخصص في الحركات الإسلامية (أوليفي

(١) هذا يشمل حتى التيارات السلفية التي انخرطت في العملية السياسية، ولكن في الحالة السلفية لا يزال الخطر أقل بسبب محورية دور العلماء في بنية التنظيمات السلفية، وحداثة عهد التيار بالتجربة السياسية.

روا)[1]، وأعرض هنا لمقتطفات مهمة من مقاله الذي جاء بعنوان (الإسلاميون الجدد) يقول:

(منذ أن اندلع الربيع العربي في أواخر سنة ٢٠١٠، ارتبط الإسلام السياسي بالديمقراطية بشكل متزايد، والجدل الذي ثار حول ما إذا كانا متلائمين قد عفا عنه الزمن تقريباً، ولا أحد منهما يمكن أن يعيش من غير الآخر.

في بلدان الشرق الأوسط التي تمر بمرحلة انتقال سياسي، يبدو أن السبيل الوحيد للإسلاميين للحفاظ على شرعيتهم هو من خلال الانتخابات.

إلى الآن قد تكون ثقافتهم السياسية غير ديمقراطية، لكنهم أصبحوا اليوم معروفين من قبل المشهد السياسي الجديد، وهم مضطرون لمراجعة ثقافتهم السياسية كما فعلت بالضبط الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والتي انتهت بقبول المؤسسات الديمقراطية رغم أن ممارستها ظلت أوليغارشية[2].

في الوقت ذاته، فإن الديمقراطية لا يمكن أن تؤسس جذورها في البلدان العربية التي تعيش التحول من دون إدماج الجماعات الإسلامية الوسطية المعتدلة، مثل: الإخوان المسلمين في مصر، والنهضة في تونس، والإصلاح في اليمن.

ما يسمى بالربيع العربي كشف الطريق بالنسبة إلى الإسلاميين، وبالرغم من العديد منهم، لا يتقاسمون الثقافة الديمقراطية من المتظاهرين، فإن عليهم أن يأخذوا في حسابهم قواعد لعب الحقل الجديد الذي أحدثته المظاهرات. . . .

---

(١) مقالة بعنوان (الإسلاميون الجدد) نشرت في مجلة (شؤون خارجية) الأمريكية في ١٦/٤/٢٠١٢م، ترجمة: مركز نماء للبحوث والدراسات.

(٢) أي استبدادية، والأوليغارشية نظام سياسي تتولى السلطة فيه فئة قليلة من ذوي النفوذ والمال، وأصل الكلمة يوناني حيث أن أوليغوس معناها "قلة" وأورغو تعني "يحكم ويأمر"، أي أن معناها القلة الحاكمة للبلد.

الديمقراطية لم تكن بالتأكيد في قلب أيديولوجية الإسلاميين، الإخوان المسلمون في مصر، . . . والإسلام لم يكن بالتأكيد يشجع الديمقراطية العلمانية.

يبدو الآن أن تقدم كل من الإسلام السياسي والديمقراطية يسير جنباً إلى جنب، وإن لم يكن بنفس الوتيرة، والمشهد السياسي الجديد يحدث تحولات في الإسلاميين أكثر مما يحدث الإسلاميون من تحولات في هذا المشهد.

حينما حقق الإسلاميون مكاسب على الأرض في السبعينيات والثمانينيات، كانت الهيمنة في البداية للحركات الثورية والتكتيكات الراديكالية، لكن بعد ثلاثين سنة، تعددت حركة الإحياء الديني في العالم العربي، والتحولات الاجتماعية كبحت جماح التطرف والراديكالية.

كان عدد القتلى وحجم الدمار الذي خلف الإسلام الراديكالي في أعقابه سبباً في حدوث تحول في الاهتمام بالتطرف.

وحتى التحول الذي حدث على الواجهة الإعلامية، وبروز وسائل إعلام متحررة من قبضة التحكم، لعبت أيضا دوراً أساسياً. ففي منتصف التسعينيات، أصبحت قناة الجزيرة أول محطة فضائية تلفزية مستقلة في العالم العربي، وفي غضون جيل واحد، كان هناك أكثر من ٥٠٠ محطة مثل هذا القبيل.

وعرضت العديد من هذه المحطات مجموعة واسعة من البرامج الدينية - من الشيوخ التقليديين إلى المفكرين المسلمين الليبراليين - وهذا بدوره ساهم في تقدم فكرة التنوع، وفجأة، لم تعد هناك حقيقة واحدة في الدين تم التبشير بها على مسار واحد منذ أربعة عشر قرناً.

تغير الإسلاميون عبر الفوز أو الإخفاق أو بهما معاً.

في التسعينيات، أطّر الناشطون في المنفى جداول أعمالهم بأجندة الديمقراطية وحقوق الإنسان. لقد أدركوا أن بساطة شعار مثل " الإسلام هو الحل" ليس كافياً لبناء برامج، أو تشكيل تحالفات قادرة على إزاحة الحكام المستبدين.

لقد استنتج راشد الغنوشي مؤسس حركة النهضة في تونس، قبل عشرين سنة من الربيع العربي، بأن الديمقراطية هي أفضل وسيلة لمواجهة الأنظمة الديكتاتورية، وأنها أكثر جدوى من الدعوة إلى الجهاد أو تطبيق الشريعة.

تغير الإسلاميون لأن المجتمعات تغيرت أيضاً. لقد عكس صعود الإسلاميين الثورة الاجتماعية والثقافية داخل المجتمعات المسلمة أكثر مما عكس الثورة السياسية).

ثم يستعرض الباحث الفرنسي مذاهب الإسلاميين المعاصرين في الديمقراطية الغربية حيث يقول: (خلال مناقشات القرون الماضية حول الإسلام والديمقراطية، اختلفت مواقف علماء الإسلام والمثقفين إلى ثلاث معسكرات:

- **المعسكر الأول**: رفض الديمقراطية والعلمانية معاً باعتبارها مفاهيم غربية لا تستحق حتى الدحض، داخل هذا الرأي الأصولي، فإن المشاركة حتى في السياسة اليومية، مثل الانخراط في الأحزاب السياسية أو التصويت يعد حراماً، أو ممنوعاً دينياً.

- **المعسكر الثاني**: كان يعتقد أن العودة إلى التعاليم الحقيقية للإسلام يمكن أن يحدث أفضل نمط للديمقراطية، ضمن هذا الرأي المحافظ، المؤمن يمكن أن يتعمد لفهم الطريق الصحيح، لكن فكرة أن الدين يمثل الحقيقة المطلقة لا يمكن مناقشتها. هؤلاء الإسلاميون استدعوا مفهوم التوحيد أو الوحدانية، أو التفرد، أو حاكمية الله، واعتقدوا أنه لا يمكن أن تحل محلها إرادة الشعب[1].

---

(١) تأمل كيف أمكن للباحث الفرنسي أن يفرق بين الإسلاميين الذين يأخذون بالديمقراطية بما لا يخالف الشريعة عند ذكره للمعسكر الثاني، ثم أشار إلى التنوير الإسلامي في المعسكر الثالث الذين يعيدون تأويل أحكام الإسلام ليتوافق مع الديمقراطية الغربية، وهذا ما عجز عنه أو تظاهر بالعجز عنه بعض المحسوبين على الحالة الإسلامية في السعودية.

- المعسكر الثالث: ويضم الذين ينتصرون لفكرة الاجتهاد، أو إعادة تأويل الإسلام ليكون متوافقاً مع المفهوم الكوني[1] للديمقراطية. هذا الموقف كان أكثر شيوعاً في صفوف المثقفين منهم إلى رجال الدين، لكن فتح أبواب الاجتهاد - التي كان المحافظون يعتقدون أنها كانت مغلقة في العصور الوسطى- فد أنتج بالفعل طيفاً خاصاً من الأفكار ليست كلها موضع اتفاق.

الاتجاه الإسلامي الجديد سيمزج بشكل متزايد الحداثة التقنوقراطية والقيم المحافظة. لا تستطيع الحركات التي دخلت الساحة السياسية اليوم أن تدير وجهها عن التعددية الحزبية خوفاً من نسبة كبيرة من القاعدة الناخبة التي تريد الاستقرار والسلام، ولا تريد الثورة.

العديد من الحركات الإسلامية لا تتقاسم الثقافة الديمقراطية التي تبنتها الصحوة الديمقراطية العربية، لكن تقديراً للتركيبة السكانية، وللدائرة الواسعة التي يستهدفونها، سيكون عليهم أن يأخذوا في الاعتبار وبشكل متزايد حقل اللعبة السياسية الجديد الذي أحدثته المظاهرات حتى داخل حركاتهم الخاصة) ا.هـ.

المقصود من إيراد هذه المقتطفات، التأكيد على التبعة الفكرية والشرعية الباهظة التي قد يدفعها الإسلاميون والمجتمعات الإسلامية عموماً عبر تجاهل أو التهوين من دور الاتجاه التنويري في الحالة الإسلامية، وهذا لا يعني بأي حال أن نناصب الحالة التنويرية العداء المطلق، أو أن نستهلك جهودنا في الصدام معها، أو نتفرغ لنقدها وندع العلمانيين يعبثون، فالموقف منهم وكيفية التعامل معهم أفردت له مبحثاً خاصاً

(١) من أساليب التضليل التي يروجها الغربيون تسمية مبادئهم وأفكارهم وثقافتهم بأنها (عالمية) و(كونية)، وبأن من يختلف عنها فهو خارج نطاق (العالمية) و(الكونية)، وهذا ما أشار إليه حتى بعض منظريهم كصموئيل هنتجتون في كتابه الشهير (صدام الحضارات) ص ١٠٩ حيث يقول: (إن مفهوم "الحضارة العالمية" يساعد على تبرير بسط السيطرة الثقافية الغربية على المجتمعات الأخرى. . . "العالمية" هي أيديولوجيا الغرب لمواجهة الثقافات غير الغربية).

في هذا الفصل شرحت فيها وجهة نظري، كما لم أقصد بأي حال (التزهيد) بأهمية الدخول في المعترك السياسي، فالذي يظهر لي أن أكبر خدمة يقدمها الإسلاميون لخصومهم أن يعتزلوا المعترك السياسي، ويتركوا الساحة للعلمانيين والليبراليين والتنويريين، ولكني أردتُ هنا التأكيد على التبعات الفكرية والشرعية لهذا الحراك، وأنه كان وما زال في (بؤرة) الوعي الغربي من مفكرين وباحثين ومؤسسات بحثية استخباراتية، كما جرى البرهنة والتدليل عليه في الفصل الأول من الكتاب.

أعود هنا إلى الحديث عن التباين الفكري بين توجه تنويري وتوجه إسلامي أصيل الذي أشرت إليه آنفاً في جماعة الإخوان المسلمين، وهذا لم يغب عن العديد من الباحثين والراصدين في الشرق والغرب، ومما يؤكد وجود تيار إسلامي أصيل موقف قيادات عدة من تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، فقد كتب د. محمد مرسي - الرئيس المصري الحالي وعضو مجلس الإرشاد سابقاً - مقالاً بعنوان: (الإخوان المسلمون والأحزاب الإسلامية المعاصرة) في ٥/ ٨/ ٢٠٠٧م، نُشر في الموقع الرسمي للجماعة، جاء فيه:

(نعتقد أن الأمة هي مصدر السلطة، أي صاحبة الحق وحدها في اختيار رؤسائها وممثليها وأولي الأمر منها، وننزل على رأي الأمة حتى وإن خالف رأيَنا، ما لم يصطدم بأصلٍ في الشرع. . . . إن العمل العام - ومنه العمل السياسي الذي يمارسه الإخوان - لا يخرج بأهدافه ووسائله "ولا ينبغي له أن يخرج" عن الأصول والثوابت الإسلامية، ولا يستطيع الإخوان أن يقرروا من عند أنفسهم- "كما يُقال تكتيكيّاً" - غضّ الطرف أو التقاعس أو إهمال أو تجميد بعض أجزاء منظومة العمل المتكاملة، بزعم أن ذلك- إن حدث- يمكن أن يُوجِد حالةً من القبول للإخوان عند النظم الحاكمة في بلادنا وفي الغرب ولدى الصهاينة؛ سعياً إلى تحقيق إنجازاتٍ سريعة في بعض مجالات العمل وخاصةً السياسية منها، ولو حدث ذلك التغاضي وغضّ الطرف فإن هذا يعني الحديث عن كيانٍ آخر غير جماعة الإخوان المسلمين.

إن الإخوان المسلمين وهم يسعون إلى إيجاد المجتمع المسلم الذي تخرج منه الحكومة التي تُعبِّر عن الأمة الراشدة وتحكم بما أنزل الله يضعون نصْبَ أعينهم أن الطريق طويل ومحفوفٌ بالمكاره، وأن الجهود المطلوبة عظيمة وكبيرة؛ لأن الأهداف عظيمة وكبيرة.. ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠]، وعندما يحدث في بعض البلاد الإسلامية فوزُ حزبٍ من الأحزاب الإسلامية المعاصرة- كما وقع أخيراً لحزب العدالة والتنمية في تركيا المسلمة- فإن ذلك يُسعدنا من منطلق الأخوَّة العامة، وانتشار الحرية، وتحقيق العدل في تلك البلاد).

ثم يقول:

(من كل ذلك يتضح أن مَن أراد أن يصف حركته أو حزبه بأنه إسلامي فلا بد من أن يكون الإسلام، والإسلام فقط هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في منهجه وفي تطبيقه وسلوكه وفي أهدافه وغاياته وفي متابعته ومراجعته، وإلا فإنَّ العبرةَ ليست بالألفاظ والمباني ولكنها بالمقاصد والمعاني وليختر كل لنفسه ما يشاء، ولكن المقارنة بين حالة النجاح لذاك الحزب في أيٍّ من تلك البلاد ووضع ومسيرة الإخوان المسلمين عندنا مقارنةٌ مغلوطةٌ وقسمةٌ ضيزى ولا مكانَ لها؛ لأننا لا يمكن أن نُقارن بين حالتي النجاح لحركتين مختلفتين اختلافاً بيِّناً في الأصول والثوابت والأهداف والغايات وكذلك في الوسائل والآليات[1]).

---

(١) يؤكد د. محمد مرسي أن الفروق بينهم وبين حزب العدالة والتنمية في تركيا يختلف اختلافاً بيناً في (الأصول والثوابت)، وهذا الموقف الواضح في قضية سيادة الشريعة لا يروق لليبراليين فحسب، بل وجد في كتابات الإسلاميين الجدد لا سيما خارج مصر نقداً لاذعاً لهذا الخطاب بوصفه يقف ضد اندماج الجماعة في الدولة الوطنية المعاصرة، ويدل على تشدد وتعلق بتراث شيوخ الإخوان الذي يرفضون "التجديد" المتوافق مع مستجدات العصر، فتأمل كيف استعار الإسلاميون الجدد لغة الاستخفاف والاتهام بالرجعية والتخلف للخطاب المتمسك بسيادة الشريعة، وهو الخطاب نفسه الذي كانت تردده النخب العلمانية القومية واليسارية والليبرالية منذ ٥٠ عاماً، والمأمول ألا تدفع البراجماتية السياسية جماعة الإخوان إلى أن يمسك هؤلاء بمنابر التوجيه الفكري للقواعد الشبابية؛ لأن هذا سيكون له تبعاته الخطيرة التي بدأنا نلمس بعض آثارها.

كما أن موقف قيادات الجماعة كان واضحاً في انتقاد ورفض نصيحة أردوغان لهم بتضمين العلمانية في دستور مصر بعيد زيارته الأولى بعد ثورة ٢٥ يناير.

الجدير بالذكر أن مؤسسة راند الأميركية أصدرت دراسة حديثة في ١٨ أكتوبر ٢٠١٢ بعنوان (الإخوان المسلمون، شبابها، وتبعات للتواصل الأميركي)[١]، قدمت في آخرها مجموعة من التوصيات لصانع القرار الأميركي في كيفية الانفتاح على الجماعة وشبابها، جاءت كالتالي:

التوصية الأولى: أن على صانع القرار الأميركي الانفتاح على مختلف فئات الإخوان وشبابهم، فالإخوان عادة ما يقدمون للمسئولين الأميركيين عدداً قليلاً من قياداتهم مختارين بعناية للقاء معهم، وهم قيادات سياسية منفتحة وبعضها شباب يجيد الإنجليزية، ويمتلك رؤى سياسية معتدلة، ويدرك كيف يخاطب الغرب.

الأميركيون يريدون تخطي هؤلاء والوصول إلى شباب الإخوان في الأقاليم الشباب المحافظ التقليدي، فالأمريكان يريدون التعامل مع فئات الإخوان كما هي بلا تجميل.

ثانياً: الأمريكان لا يريدون إغضاب قيادات الجماعة ولا الأحزاب والتيارات السياسة الأخرى، فهم يريدون إحداث توازن بين انفتاحهم على الجماعة وغيرها من الجماعات والحركات في مصر، فليس هناك مبرر للانفتاح على الإخوان سوى حجمهم السياسي النسبي، ويجب الانفتاح على آخرين وفقاً لحجمهم السياسي أيضاً.

كما أن قادة الإخوان سوف يعارضون الانفتاح غير المنظم على شبابهم أو الانفتاح دون علمهم؛ لذا يوصي التقرير صانع القرار الأميركي بالتواصل مع قيادات الإخوان أولاً بخصوص هذا الأمر، حتى لا يمنعوا شبابهم من التواصل مع الأميركيين.

---

(١) نشرت الأهرام ملخصاً له بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠١٢م.

أما التوصية الثالثة، فهي ضرورة الانفتاح الذكي والمنظم من خلال مبادرات من الدبلوماسية الشعبية، تركز على الشباب، أو بالأحرى تفعيل مشاركة شباب الإخوان من مختلف الخلفيات ضمن برامج الدبلوماسية الشعبية الأميركية المطبقة في مصر، وبهذا يضمن الأمريكان إصابة أكثر من هدف بحجر واحد، فهو انفتاح منظم، وشعبي يتخطى المسئولين، ويحدث بشكل علني، ويوفر فرصاً للتواصل مع الشباب وتغيير رؤاهم تجاه أميركا وسياساتها[1].

مؤشرات التفريق بين الإسلاميين في المضمار السياسي:

في الميدان الفكري يسهل التفريق بين الإسلاميين الجدد (التنوير الإسلامي) وبين الإسلاميين (التيار الأصيل)، وأما في الحياة السياسية المعاصرة التي تحكمها قيم الحداثة الغربية الممثلة بالديمقراطية الغربية؛ فقد لا يظهر للباحث وطالب العلم فروقاً بين الاتجاهين، إذ إن طبيعة العمل السياسي المعاصر وهيمنة القوى الغربية على العالم وتربص حلفائهم في الداخل يجبر الخطاب السياسي للتيارات الإسلامية على الالتزام بخطاب يتناسب أو لا يتصادم بصورة مباشرة مع مقتضيات الممارسة الديمقراطية، ولكن مع هذا كله فربما أمكن رصد مؤشرات وقرائن يمكن أن يتلمّس منها المرء الفرق بين الاتجاهين في العملية السياسية:

١- الهوية الفكرية للعلماء والمشايخ المحسوبين على الحزب.

٢- منهجية الكتابات الفكرية والعلمية لرجالات الحزب الإسلامي، لا سيما قبل الثورات العربية.

٣- إقرار وقبول أحكام مناقضة لقطعيات الشريعة.

(١) انظر قراءة في الدراسة الأمريكية للأستاذ علاء بيومي بعنوان (ماذا تريد أمريكا من الجماعة وشبابها) نشر في موقع مفكرة الإسلام في ٢٠/١٠/٢٠١٢م.

٤- المضامين العقدية والأخلاقية التي يشحن بها الحزب خطابه الانتخابي للناس، وهذا مؤثر جداً في بيان محورية سيادة الشريعة في عقيدة المسلم، ويمكن أن نضرب مثالاً واقعياً بالخطاب الإعلامي الانتخابي للمرشح الإسلامي الشيخ د. حازم صلاح أبو إسماعيل، فقد نجح الشيخ بصورة استثنائية في تقديم خطاب سياسي يستوعبه عامة الناس والنخب، مفاده أن هدف دخوله للعمل السياسي تحقيق سيادة الشرع، وبعيداً عن الطريقة غير النزيهة التي حالت بين الرجل وبين فوز شبه محقق اتفق عليه المراقبون، إلا أن تجربة الشيخ حازم في الانتخابات الرئاسية أبرزت إمكانية تقديم خطاب سياسي مشحون بالمضامين الإسلامية، التي تجعل عامة الناس تنحاز لأحكام الشريعة، وترى فيها النموذج الذي يلبي احتياجاته الدينية والدنيوية، من دون تحطيم القيود السياسية والثقافية التي فرضتها مقتضيات الدخول في الديمقراطية الغربية.

المبحث الخامس
أسباب وقوع الإسلاميين الجدد في التوظيف

الوقوع في شراك من هو أكثر قوة ونفوذاً أمر وارد، ويخلط بعض الناس بين ما يسميه تقاطع المصالح الذي قد يوجد بين اتجاهين مختلفين، وبين توظيف طرف لطرف آخر لمشاريعه، فعلى سبيل المثال: عندما زعم بعض الناس أن الجهاد الأفغاني ضد السوفييت في الثمانينيات تم توظيفه من المعسكر الغربي الأمريكي ضد المعسكر الشرقي السوفيتي، وأن تلك المعارك كانت داخله ضمن الحرب الباردة بين القطبين، حيث كان الدعم الغربي والعربي يتدفق على الجبهة الأفغانية آنذاك، أجاب المدافعون عن هذا الزعم بأنه لم يكن تحالفاً أو توظيفاً، إنما هو عبارة عن تقاطع مصالح بين الجهاديين العرب والمعسكر الغربي.

الذي يمكن أن يحدد أي الإجابتين أقرب للصحة، أن نسأل الإسلاميين الذين دعموا وأيدوا الذهاب للقتال هناك: ما هدفهم الرئيسي لحث الشباب المسلم على القتال: هل كان الهدف دفع عدوان الروس والذب عن المسلمين الأفغان فقط؟ أم كان

الهدف إقامة دولة إسلامية أو نواة دولة خلافة إسلامية لينطلق المجاهدون منها لتحرير فلسطين وتوحيد المسلمين. . . إلخ؟

في تصوري أن الإجابة الدقيقة هنا مهمة، فإن كان الهدف هو الأول وهو دفع عدوان الروس فحسب، فيصح أن يقال إن ما حدث كان تقاطع مصالح وليس توظيفاً، وأما إن كان الهدف هو الثاني، فهنا يمكن أن يقال إن ثمة توظيفاً حدث؛ لأننا نعلم ما حدث بعد طرد الروس من اقتتال شرس بين الأحزاب الأفغانية ونوعيّة الصراعات والاغتيالات التي انتشرت هناك، ففي نهاية المطاف تحققت مصلحة الطرف الأقوى الذي كان يدير المعركة بكسر شوكة الروس في أفغانستان، ولم يتحقق ما كان يرجوه أصحاب الهدف الثاني.

كلامنا هذا يتناول الحادثة كمثال على مسألة التوظيف[1] فحسب، ومن هنا يثور السؤال فيما لو سلّم القارئ معي على وجود المشروع الغربي الجديد في المنطقة العربية الذي يُراد أن يكون الإسلاميون الجدد أحد أهم أدواته[2]: لماذا لا يتفطن هؤلاء الإسلاميون وفيهم أهل علم وثقافة واطلاع، وفي تصوري أن هذا يعود إلى الأسباب التالية:

١- قلة الخبرة السياسية:

إن الشعوب العربية عامة ومن ضمنها الإسلاميون عاشت معظمها في تغييب كامل عن التأثير على الشأن العام، وعانت جدباً وقحطاً في الميدان السياسي،

---

(١) هذا لا يمنع من القول أن المعسكر الغربي دفع ضريبة هذا التوظيف أثماناً باهظة بعد ذلك.

(٢) فالأدوات المستخدمة كثيرة ومنها: اللعب على إشعال التوتر والصدام بين مكونات الدول العربية كالسنة والشيعة، والعرب والأكراد، والعرب والبربر، والنزاعات القبلية والمناطقية، وقد شهدنا طرفاً منها في ليبيا ما بعد الثورة، واستثمار وجود شرائح داخل المجتمع مهمشة لخلخلة النسيج الاجتماعي وتفتيته.

والجدب الميداني والواقعي أنتج جدباً فكرياً وعلمياً، وفي تصوري أن شطراً كبيراً من هذا القصور يمكن تفهمه وتبريره قبل الثورات العربية، فحجم الابتلاء والقمع والتنكيل الذي صُبّ على الإسلاميين لأكثر من نصف قرن، لم يتح لهم المجال لتوسيع قدراتهم في هذا المضمار، بالإضافة إلى وجود قطاع عريض منهم لم يكن يرفع بهذا المجال رأساً، ويرى الانشغال به من الكماليات إن لم يكن من العبث.

في فبراير ٢٠٠٨م عُقد مؤتمر في قطر بعنوان (أمريكا والعالم الإسلامي)[١]، وقد حضر المؤتمر عدد غفير من المفكرين والباحثين من العالم الإسلامي والولايات المتحدة، وعندما اتصلت إحدى القنوات[٢] بالدكتور عبدالله النفيسي لاستطلاع رأيه حول المؤتمر، أبدى النفيسي رأياً حاداً تجاهه، وذكر أن الوفد الأمريكي يضم ١٢٢ شخصاً، أكثرهم لم يأت لدواعي حوار حقيقي، وذكر أن من ضمن الوفد الأمريكي رجل اسمه (مارتن أندك)[٣]، وهو يهودي أسترالي الأصل، كان يقود مظاهرات في سيدني، يقول فيها (العربي الجيد.. هو العربي الميت)، وعندما ذكر مذيع البرنامج أن نوايا الحاضرين جيدة، قال النفيسي (في السياسة النوايا غير مهمة، المهم هو النتيجة).

المقصود ها هنا أن الإسلاميين قد لا تنقصهم في كثير من الأحيان النوايا الصادقة، ولكن تسلّم السلطة في المشهد السياسي، وبقاء أكثر خيوط اللعبة السياسية لدى غيرهم من القوى الداخلية والخارجية، يفضي في نهاية المطاف أن يقوموا مكرهين أو كارهين بما لا يحبّون أن يقوموا به، بل قد يقع بعضهم فيما وقعت فيه النظم السابقة في علاقاته مع القوى الدولية والعدو الصهيوني، وقد يتذرعون في ذلك بحجج مختلفة

(١) المؤتمر انبثق من منتدى أمريكا والعالم الإسلامي الذي تنظمه الخارجية القطرية بالشراكة مع معاهد أمريكية سنوياً منذ عام ٢٠٠٤م حتى العام الحالي ٢٠١٢م (الموقع الالكتروني للمنتدى).

(٢) برنامج الرأي الحر، قناة الحوار في فبراير ٢٠٠٨م.

(٣) مارتن شان إندك كان سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط أثناء إدارة بيل كلينتون.

وظروف ضاغطة، ولكن في نهاية المطاف، فإن ظاهر المشهد الذي تراه الشعوب بعيداً عن الكواليس، أن الإسلاميين يقومون بهذا الفعل أو ذاك الذي كانوا بالأمس القريب ينتقدون أو يعيبون النظم السابقة على فعله، ولهذا الأمر آثاره التي لا تخفى، فلسنا هنا بصدد إدانة أو تبرئة أي فصيل إسلامي في موقف من هذه المواقف، ولكننا نتحدث عن آثار سلبية محققة، بعيداً عن المقاصد الحسنة والدوافع النبيلة، ولو أننا تيقنّا أن لهذه المواقف مبرراتها ومسوغاتها المقنعة، فإن هذا لا يمنع الدعاة وعامة الإسلاميين من وضع إستراتيجية دعوية وعلمية لتلافي تلك الآثار السلبية المتحققة، مهما قدّرنا والتمسنا للسياسيين الإسلاميين من مسوّغات ومبررات.

٢- تضخم الدنيوي على حساب الديني:

تحت ضغط المفاهيم الليبرالية الغربية، بدأ بعض الإسلاميين الجدد في إيجاد مفهوم عصري حديث لمقاصد التصور الإسلامي في العمل السياسي، وبدأنا لا نلحظ كبير اختلاف بين خطاب ليبرالي وخطاب إسلامي حديث، يختزل الغاية من تطبيق الشريعة الإسلامية في حل مشكلات التنمية والبطالة وأزمة الإسكان، ومع يقيننا بأن في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي تجعل من مهام النظام السياسي تأمين حاجات الناس الحياتية ومن ضمن ذلك مشاكل البطالة والإسكان وغيرها؛ إلا أنه من الانحراف المنهجي اختزال الغاية من تطبيق الشريعة الإسلامية فيها، وبعض الإسلاميين الجدد لا يصرح بهذا بشكل مباشر، ولكن خطابه الدعوي والإعلامي تجد فيه تكثيف الإشارة إلى هذا المعنى، والإغفال شبه التام عن الغايات العقائدية والإيمانية للغاية من إقامة النظام السياسي في الإسلام، وهذا يبدو جليّاً كذلك عند محاولة هذا الداعية أو المثقف الحكم على تجارب معاصرة لأحزاب ودول إسلامية[1]، حيث يبدو "النجاح المادي في حل مشكلات التنمية" هو المعيار الوحيد للحكم على مجمل التجربة السياسية بالنجاح.

---

(١) يتضح هذا جلياً عند تقييم هؤلاء الدعاة للتجربة الماليزية والتجربة التركية.

يقول الشيخ العلامة أ.د صلاح الصاوي:

(اتفق أهل العلم قديماً وحديثاً على تعريف الدولة الإسلامية، بأنها نيابة عن النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به، وأن أوّل واجبات الإمام حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة، فالمطلوب حفظ الدين كله لا حفظ الحدود، والغاية حراسة الدين كله، وسياسة الدنيا به، لا اقتطاع جزء منه وتقديمه على أنه هو الدين وهو الإسلام!!

أما اختزالك الغاية من تطبيق الشريعة في حل مشكلات التنمية والبطالة ونحوه؛ فهو تزييف للوعي لا يقبل من مثقف موضوعي!! إننا نطبق الشريعة لأنها أمر الله، والله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِيناً﴾ [الأحزاب: ٣٦].

نطبق الشريعة حتى يصح إيماننا ويثبت لنا عقده، فإن الله يقول: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥]، ويقول سبحانه: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

نطبق الشريعة لكي نبرأ من النفاق الأكبر فإن الله يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠].

ثم نطبق الشريعة لأنها السبيل الأوحد إلى الحياة الطيبة في الأرض كما قال تعالى: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٣ – ١٢٤].

ونطبقها لكل ندفع عن أنفسنا وعن أمتنا الكوارث والأزمات فإن الله يقول: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ [النحل: ١١٢][1].

إذا كان الشاب أو المثقف أو الداعية يجعل الغاية من تطبيق الشريعةِ هو (حل مشكلات التنمية وتحقيق الرفاهية المادية)؛ فمن الطبعي أن يستهين أو لا يلقي بالاً للغايات الكبرى من تطبيق الشريعة الإسلامية التي أشار إليها العلامة د. صلاح الصاوي وأجمع عليها علماء الأمة، ومن ثم فمساحة الخلاف بينه وبين المشروع الغربي الذي يستهدف نشر قيم الديمقراطية الليبرالية في العالم الإسلامي تضيق إلى مربعات قليلة.

٣- الواقعية السائلة:

من خصائص السوائل أنها تتشكل بحسب الإناء الذي توضع فيها، ويوجد لدينا شخصيات تتشكل فكرياً وإعلامياً بحسب الفضاء السياسي والفكري الضاغط والمهيمن، فإن كان الفضاء الفكري تسيطر عليه القيم الإسلامية ومناخ الصحوة الإسلامية - كما كان في الثمانينيات والتسعينيات - كانت إسلامية صحوية بامتياز، حيث الصدام مع النظم انطلاقاً من الرؤية الإسلامية المثالية، مع عدم استحضار ما لديها من إمكانيات، ومدى جاهزية المجتمعات الإسلامية وتقبلها لتغيير شمولي في حقبة محدودة، وإن كان الفضاء الفكري تهيمن عليه فكرة التعايش السلمي "الطوباوية" كما في العشرية السبتمبرية، تشكلت بحسب هذا الجو السائد، وقادت عملية تعايش مع أشرس النظم العالمية والعربية عدواناً وقمعاً واستبداداً، واليوم عندما تصاعدت القيم الديمقراطية الغربية بعد الثورات العربية، تعود هذه الفئة إلى التصعيد مع النظم، ولكن ليس من بوابة الشريعة وإنما من نافذة الديمقراطية.

---

(١) يسألونك عن الشريعة، ص (١٤٧، ١٤٨).

ليس هناك إنسان يمكن أن يسلم من تأثير الواقع عليه، بل المسلم مطالب بالتعامل مع الواقع الذي يعيشه، والتفاعل مع أحداثه والتكيف مع متغيراته، ولكن المهم أن يكون هذا التكيّف في الأدوات والوسائل المباحة، وليس في المفاهيم الشرعية التي لا يجوز العبث بها أو تفريغها من مضامينها، عبر تأويلات مستحدثة أو لغة عائمة لديها مشكلة كبيرة مع الوضوح والشفافيّة.

٤- الخلل في منهجية الاستيعاب لدى بعض الحركات الإسلامية:

إنّ تقبل الخلاف العلمي السائغ يُعد أحد أهم الأدوية الناجعة لعلاج إشكالية الافتراق والاختلاف في ساحة العمل الإسلامي، وكما أنه يوجد لدينا في التيارات الإسلامية شرائح تغلّب جانب المفاصلة والعنف اللفظي تجاه مخالفيها من الإسلاميين في مسائل اجتهادية، ليس فيها إجماع ولا مخالفة لقطعيات الشريعة؛ فإن لدينا في الجهة المعاكسة من التيارات من تفتح جانب الاستيعاب وتقبل الخلاف إلى المدى الذي يمنعها من تصحيح الرأي المخالف للإجماع، أو لقطعيات الشريعة والرد عليه بلغة واضحة، مع حفظ مقام القائل وعدم التعدي عليه، وفي تصوري أنه لا تنافٍ بين إحسان الظن بالمخطئ والترفّق به وحفظ سابقته في الخير، والدعوة والتعاون معه في موارد الاتفاق، مع نقده والرد عليه بلغة صريحة ومهذبة، متى ما كان الخطأ واضحاً بيّناً وله آثاره السلبية على الأمة، ولكن عندما تغيّب آلية التصحيح الرشيد في بعض الحركات الإسلامية، ويكون التركيز دوماً على تغليب جانب الاستيعاب على حساب تصحيح المفاهيم الخاطئة، يفضي هذا إلى تجذير المفاهيم الخاطئة وصعوبة علاجها واستئصالها بعد ذلك، ويصبح للمناخ السياسي والثقافي السائد عامل مؤثر لسير الحركة الإسلامية في مسار لا يرتضيه الغيورون، ولكنهم يحجمون عن تصحيحه لما أشرنا إليه آنفاً.

المبحث السادس
كيفية التعامل مع الإسلاميين الجدد

أولاً: من هم الإسلاميون الجدد:

من حيث المدى الزمني، فهذا الاتجاه الفكري ظهر منذ زمن طويل، وذلك في أعقاب أول ارتطام بين الحضارة الغربية المعاصرة والأمة الإسلامية، الذي بدأ بدخول جيش نابليون مصر في عام (١٧٩٨- ١٨٠١م)، وبرز بشكل جليّ مع الاستعمار البريطاني لمصر[1].

(١) للتوسع في دراسة أفكار هذا الاتجاه يمكن الاستفادة من الكتب التالية:
١ - الاتجاهات العقلانية الحديثة، ناصر العقل، دار الفضيلة.
٢ - اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، فهد الرومي، مؤسسة الرسالة.
٣ - العصرانيون، محمد حامد الناصر، مكتبة الكوثر.
٤ - التنويريون والموقف من الآخر، ظافر شرقة، مركز الفكر المعاصر.
٥ - موقف الاتجاه العقلاني الإسلامي من النص الشرعي، سعد بن بجاد العتيبي، مركز الفكر المعاصر.
٦ - التجديد في الفكر الإسلامي، عدنان أمامة، دار ابن الجوزي.
٧ - مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية، أحمد قوشتي، مركز التأصيل للدراسات والبحوث.
٨ - حوار هادئ مع الشيخ محمد الغزالي رحمه الله، للشيخ د. سلمان بن فهد العودة.

وقد اختلف الباحثون والمؤرخون حول تسمية هذا الاتجاه الفكري، فقد أطلقت عليه مصطلحات عدة مثل:

(الاتجاه العصراني) أو (الاتجاه العقلاني) أو (التنوير الإسلامي) واليوم يطلق عليهم في كثير من الأوساط البحثية الغربية والعربية مصطلح (الإسلاميون الجدد).

ومن أبرز سماته أنه يستهدف المواءمة والتوفيق بين نصوص الشرع ومعطيات الحضارة الغربية، وذلك بتطويع النصوص الشرعية، وتأويلها تأويلاً جديداً يتلاءم مع المفاهيم المستقرة لدى الغربيين[1].

ويعرفهم الشيخ أحمد سالم بأنهم (تيار فكري يسلّم بسلطة الوحي على العقل، وكونه معياراً للممارسات الإنسانية، حاول مفكروه التوفيق والمواءمة بين الإسلام وبين مفاهيم التنوير الغربي، فقبلوا منها ما رأوه حقاً، وردوا منها ما رأوه باطلاً، ولكنهم أثناء عملية التوفيق هذه، أضاعوا قطعيات من الشريعة وخالفوها، إما بقبول باطل وإما برد حق، فكانت مخالفة القطعي، بقبول ما هو باطل من المفاهيم الغربية، ورد ما هو ثابت قطعي من الدين[2]).

ثم يقول:

(ومن أمثلة القطعيات التي ضيعها بعض أولئك المفكرين أثناء عملية المواءمة هذه: قصر مفهوم الجهاد في الإسلام على الدفع، وإنكار شيء من المعجزات الثابتة بالأدلة القطعية، وتحريف بعض نصوص الوحي تحت ضغط العلوم الحديثة، مثل تحريف مفهوم (الطير الأبابيل)، وإطلاق القول بعدم العقوبة على الآراء الباطلة، والقول

(١) تجديد الفكر الإسلامي، د. عدنان أمامة ص (٣٦٦)، حوار هادئ مع الشيخ محمد الغزالي للشيخ سلمان العودة.

(٢) مخالفتهم للقطعي تقع منهم على سبيل التأويل والخطأ في فقه الشريعة وليس العمد.

بجواز تولي غير المسلم منصب حاكم المسلمين وولي أمرهم، والقول بإبدال المواطنة محل الذمة، وإلغاء الذمة كصورة للعلاقة بين المسلم وغير المسلم، والقول بعدم جواز إلزام المسلمين بالشريعة رغم وجود الاستطاعة، مراعاةً لحريتهم في الاختيار)[1].

من المهم التأكيد على أن المحسوبين على التيار التنويري ليسوا على درجة واحدة في هذا المعيار، فهم على تفاوت واختلاف في تلبسهم ببعض أفكاره.

ثانياً: التنوير الإسلامي بين جيلين:

من يتابع مسيرة التنوير منذ ظهوره، يجد أن لأفراده مع ما لديهم من خلل، كان لديهم مواقف عظيمة ومؤلفات رصينة في الرد على الفكر العلماني، الذي كان مهيمناً على الحيز العام في الشأن الفكري والإعلامي، حيث كانت النظم المستبدة توفر جميع أنواع الدعم للتيار العلماني باتجاهاته كافة، ولكن ثمة ظاهرة مقلقة بدأت في التجلي لدى الاتجاه التنويري لا سيما في منطقة الخليج، وهي أنّ خطابهم الإعلامي وإنتاجهم الفكري يكاد يخلو من التصدي للتيارات الليبرالية والعلمانية، وأصبح (نقد السلفية المعاصرة) وخلخلة الأحكام الشرعية المستقرة - سواء أكانت مجمعاً لديها أو ما كان منها اجتهادياً - هو المظهر البارز الذي تراه حاضراً بصورة مباشرة أو غير مباشرة في خطاب التنوير، ونحن هنا لا نبحث عن تقييم هذا النقد أو الحكم عليه بالصحة والخطأ، فهذا له موضع آخر، ولكن يحق لأي باحث وراصد أن يتساءل عن غياب تيار فكري محسوب على الحالة الإسلامية، يتعرض فيه مجتمعه المسلم لأشرس هجمة للتغريب، لم يتعرض لمثلها في تاريخه المعاصر قط، لا في شراستها وحجم نفوذها، ولا امتدادها الزمني واتساع تأثيرها.

---

(١) مقالة خارطة التنوير من التنوير الغربي إلى التنوير الإسلامي، أحمد سالم (أبوفهر السلفي). مجلة البيان العدد (٣٠٢).

عندما يرصد المتابع الإنتاج الإعلامي والفكري لهذا التيار - الذي يمكن تقديره بمئات الساعات التلفزيونية وآلاف التغريدات التويترية وعشرات الكتب الفكرية - يلحظ غياباً كاملاً عما يتعرض له المجتمع المسلم من اختراق تغريبي هائل لمنظومته القيمية والإسلامية، إن هذا الملمح جدير بالفحص والتحليل واستشراف دوافعه وآثاره، بعيداً عن العبارات الفضفاضة التي تستهدف الالتفاف والتعمية عن حقيقة الدور الذي سيقوم به الإسلاميون الجدد في منطقة الخليج على وجه الخصوص، في ظل الظروف الحالية الحرجة التي تعيشها الأمة إذا ما استمروا على هذا النهج دون تغيير.

ثالثاً: تحليل خطاب الإسلاميين الجدد بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:

إذا تأملنا في خطاب الإسلاميين الجدد، أو خطاب التنوير الإسلامي الذي بدأ في الظهور بعد ١١ سبتمبر ٢٠١١م، ثم تصاعد بعد الثورات العربية، يمكننا أن نقسمه إلى قسمين:

١- الحمولة الإيجابية:

وتشمل المضامين كافة التي يجتهد الإسلاميون الجدد في الدعوة إليها وتحقيقها، ودل الشرع على وجوبها أو استحبابها أو إباحتها، ويمكننا أن نلحظ جيداً نقدهم للظلم والاستبداد والدعوة للعدل بين الناس، كما يعتني خطابهم في الحقول الإسلامية التي لا تتناقض مع القيم الليبرالية، كالحث على قيمة الإتقان في العمل والإنتاج وتطوير الذات، والتعلم والعمل التطوعي، أو الحث على ما يتعلق بالتعبد الفردي كالصلاة والصيام، وهذه حمولة فكرية موافقة للشرع ونافعة للمسلمين، فيشرع لكل مسلم - لا سيما الدعاة والعلماء والإسلاميين - التعاون معهم في هذه المجالات، والثناء على هذا الجانب من خطابهم، فرابطة الإيمان الجامعة بين المسلمين تستلزم محبتهم وموالاتهم في غرس هذه القيم الشرعية لعموم قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢]، ويدخل في ذلك إنكار الظلم والسعي في استنقاذ

المستضعفين، وتقوية البنية القانونية المتوافقة مع الشرع في تقييد الاستبداد ومنعه، وإذا كانت الشريعة قد شرعت للمسلمين التحالف مع غير المسلمين لتحقيق العدل ورفع الظلم وتحقيق كل قيمة مشتركة بيننا وبينهم؛ فكيف بإخواننا من أهل الإسلام، ومما يدل على ذلك حديث حلف الفضول، فعن طلحة بن عبدالله بن عوف أن رسول الله ﷺ قال: (لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي فيه حمر النعم ولو ادعى به في الإسلام لأجبت)[1]، وقد قال ﷺ: (لا تدعوني قريش اليوم إلى خطة يسألوني فيها صلة الرحم إلا أعطيتهم إياها)[2]، وفي رواية: (لا تدعوني قريش إلى تعظيم المحارم فيسبقوني إليه)[3].

إن اختزال موقف عامة الإسلاميين الجدد في نقدهم، ورد كل ما لديهم، ينطوي على محذور شرعي له آثاره الضارة، فأما كونه محذوراً شرعياً فلأنه خلاف العدل المأمور به ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، وميزان العدل الذي شمل المسلم والكافر والبر والفاجر، يجب أن يشمل إخواننا من الإسلاميين الجدد، فنؤيدهم ونثني عليهم فيما أصابوا وننتقد أخطاءهم، فإن كان المرء يزعم أنه يرد باطلهم بمقتضى إيمانه وتدينه؛ فواجب عليه ألا يرد ما عندهم من الحق بمقتضى إيمانه وتدينه كذلك.

إن من الآثار الضارة أن عامة الناس إذا وجدوا عامة الإسلاميين ينتقدون الإسلاميين الجدد، ولا يذكرون ما لديهم من الحق؛ فإن هذا سيفضي لأن يتصور الناس أنهم إنما انتُقدوا لأجل ما لديهم من الحق، وهو ما يرتد سلبياً من جهة تمرير حمولتهم الفكرية السلبية للمجتمع.

---

(١) سنن البيهقي ٦/ ٣٦٦، وقال الألباني: صحيح، انظر فقه السيرة (١/ ٦٧).
(٢) مسند أحمد ٤/ ٣٢٣.
(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣٧٩٩٤).

٢- الحمولة السلبية:

وتشمل تلك المفاهيم الشرعية التي سعى التنويريون لتأويلها تأويلاً شاذاً محدثاً لتتوافق مع المفاهيم الليبرالية، ومن أمثلة ذلك محاول تقديم الديمقراطية الغربية التي تعطي (للشعب) حق التشريع؛ لجعلها أنموذجاً إسلامياً، والدعوة للحرية الغربية التي تجعل من الإضرار بالآخرين السياج الوحيد لتقييدها، ولا تلقي بالاً بالقيود التي تفرضها الشريعة الإسلامية، وتجويز ولاية المرأة أو غير المسلم للولاية العظمى، وهو ما يتنافى مع إجماع أهل العلم على منعه.

رابعاً: كيف يغرس الخطاب التنويري أفكاره؟

لكي يتضح للقارئ الكريم دور الإسلاميين الجدد أو دعاة التنوير في غرس المفاهيم الليبرالية، سأذكر هذا المثال، وإن كنا نعتقد أن النوايا حسنة والدوافع نبيلة، ولكننا نتحدث عن المحصلة النهائية على عامة الناس:

عندما يقوم روائي أو كاتب بكتابة مقالة، يجاهر فيها بالإلحاد أو الزندقة، أو يذكر فيها ما يناقض قطعيات الشريعة الإسلامية، كالقول مثلاً بأن الحجاب غير واجب، أو القول بأن إقامة الحدود الشرعية وحشية وإجرام، وأن القرآن الكريم نص تاريخي قديم قد يكون طاله العبث والتحريف..

فالموقف الشرعي معلوم، وهو رفض هذه الأقوال واستنكارها، ودعوة الدولة إلى محاكمة هذا المتعدّي على ثوابت الإسلام ومحكماته، ومقاضاته شرعاً.

موقف الليبرالي: لا يجوز محاكمته، بل يجب على الدولة حمايته؛ لأن الليبرالية ترفض وضع قيود على الحريات إلا عند (الإضرار المادي للآخرين)، والأديان بمجردها ليس لها أي حق في تقييد حرية الفكر والإبداع.

موقف التنويري: لا يجوز محاكمته ويجب حمايته؛ لأن الإسلام جاء ليفتح باب الحريات ما لم يتسبب بضرر على الآخرين، والدليل على ذلك قوله تعالى ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [**الكهف**: ٢٩]، وقوله تعالى ﴿لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾ [**الغاشية**: ٢٢] ، والمنافقون مع كون أن لهم أفكاراً كفرية، لم يعاقبهم النبي ﷺ بل ناقشهم، وحاورهم[1].

التعقيب: كما ترى أن المحصلة واحدة بين الفهم الليبرالي والفهم التنويري، وأن المفهوم إذا جردته عن طريقة الاستدلال فواحد، فالسؤال: أي الخطابين أكثر قدرة على التأثير على عقول المجتمع المسلم المحافظ؟ وأيهما أكثر نفاذاً لعقول المسلمين؟

والجواب: لا شك في أن الخطاب الذي يستدل بآيات قرآنية وأحاديث نبوية أكثر تأثيراً وقدرة على النفاذ في العقلية المسلمة المعاصرة، لا سيما أنها تشحن النفوس المهزومة بمبرر أمام الفكرة الليبرالية الضاغطة، وقد ذكرنا سابقاً أن الغربيين أنفسهم لا يعنيهم كيفية استخلاص المفكر والمثقف لفكرته، فالمهم لديهم أن تكون المحصلة النهائية للمفاهيم والأفكار متوافقة مع المفاهيم الليبرالية الغربية.

جاء في تقرير راند ٢٠٠٧م:

(ومع ذلك يأخذ مسلمون معتدلون آخرون بوجهة النظر القائلة بأن الديمقراطية في العالم الإسلامي يجب أن تعتمد على النصوص والتقاليد الإسلامية. فهم يسعون إلى وضع سياق لهذه النصوص بطرق تدعم القيم الديمقراطية وتجد مصادر من الكتب

---

(١) ثمة مثالان على هذه الحالة وهو موقف فهمي هويدي من ردة نصر حامد أبوزيد، وموقف بعض التنويريين السعوديين من مطالبة العلماء بمحاكمة شاب كتب كتابات منحرفة في صفحته في تويتر، فالموقف التنويري وإن حاول التعمية على منطلقاته بإشغال الناس بالحديث عن أخطاء المحتسبين والمشايخ والقضاء، ولكن المحصلة النهائية والمنطلق الفكري الذي اتضح لاحقاً أنهم لا يرون أصلاً مشروعية عقوبة من يتعدى على المحكمات الشرعية بذريعة حرية الرأي.

المقدسة تتعلق بالديمقراطية، كما هو الحال في الأمر القرآني القائل بأن المسلمين يجب أن يخضعوا جميع أمورهم للاستشارة (الشورى) في أي من الحالات، كيف تكون النتائج. سواء ما إذا كانت الفلسفة السياسية مشتقة من مصادر غربية أو قرآنية[1] حتى يجب دراستها، فلا بد أن تدعم بشكل حاسم التعددية وحقوق الإنسان المعترف بها دولياً).

إن سبل التصدي للحمولة السلبية ينبغي أن تكون على مسارين:

١- المسار المباشر: ويقتضي الرد على أفكارهم وآرائهم بعلم وعدل.

٢- المسار غير المباشر: وهو إبراز الخطاب الإسلامي الذي يعالج إشكاليات الواقع، ويلبي احتياجات الناس السياسية والاقتصادية والثقافية، وهذا الخطاب أكثر تأثيراً وأمضى أثراً، وهذا يستلزم التمايز عن بعض الخطابات المحسوبة على الحالة الإسلامية، التي غالباً ما توظف لترسيخ الاستبداد والفساد.

(١) الدراسة توضح بجلاء أن ليس ثمة مشكلة لديهم أن يكون مستند دعاة الديمقراطية الغربية القرآن أو الكتب الغربية، فالمهم لديهم النتيجة والمحصلة وهو الدعوة إلى عدم تطبيق الشريعة وجعل البشر مصدراً للتشريع بدلاً عن الله تعالى.

المبحث السابع
عصر الإسلاميين الجدد... واللوازم الباطلة

ثمة لوازم غير صحيحة قد يستنتجها بعض القراء الكرام تبعاً لهذه القراءة للمشهد السياسي والفكري في حقبة الثورات العربية، يهمّني الإشارة إليها هنا بإيجاز:

١- التزهيد بالعمل السياسي:

إذا كان ثمة آثار سلبية شرعية ودعوية للمشاركة السياسية للإسلاميين؛ فإن هذا لا يعني بأي حال التزهيد بالمشاركة السياسية، وهذا ملحظ ينبغي التفطن له، إنّ أكبر خطأ استراتيجي قد يقع فيه الإسلاميون اليوم في أي بلد عربي، هو اعتزال العمل السياسي في حقبة الثورات، وأن تترك الساحة السياسية لقمة سائغة للتيارات العلمانية والليبرالية، لتقوم بصياغة دساتير الدول وأنظمتها التشريعية وقوانينها بما يتوافق مع منظومتها الفكرية العلمانية، ومع تسليمنا بأن مبدأ المشاركة السياسية في ظل النظم المعاصرة لن يسلم من سلبيات؛ إلا أن اعتزال التيارات الإسلامية كافة له ضريبته الباهظة، التي لا تقل عما حدث للبلاد العربية بعد رحيل الاستعمار في القرن

الماضي من انفراد نظم علمانية بسن القوانين، والتحكم بمفاصل الدول التي مهدت لاستبدادها، وقمع الظاهرة الإسلامية ومحاصرة مشاريعها، وتشريع كل القوانين الحامية لكل مظاهر الانحلال والتحلل من أحكام الإسلام.

يطرح بعض الفضلاء حلاً وسطياً في مبدأ المشاركة اليوم، وذلك باقتراح إقتصار عمل التيارات الإسلامية على مؤسسات مدنية وأهلية، وأن تتحول لتيار وجماعة ضغط، دون أن تتدخل في إشكاليات تشكيل الأحزاب والمشاركة السياسية المباشرة، وهذا الاقتراح قد يكون وجيهاً فيما لو كانت الدول العربية تعيش ديمقراطيات مستقرة، كما هي الحال في الدول الأوروبية، وأما تحت هدير الثورات والتحولات الكبرى التي تعيشها البلاد العربية؛ فإن مقتضى اعتزال الإسلاميين كافة للعمل السياسي، انفراد النخب العلمانية والليبرالية والتنويرية بتشكيل دساتير الدول ومستقبلها السياسي لعقود قادمة، ومن تأمّل في واقع النخب العلمانية والليبرالية العربية لم يشك لحظة في عدائها الصارخ وفجور خصومتها ضد المنظومة الإسلامية، واستعدادها للتحالف مع أقليات غير مسلمة أو دول غربية وإقليمية من أجل تغييب الإسلاميين عن المشهد.

إن التأكيد على أهمية العمل السياسي لا يعني استهلاك الطاقات فيه، ورصد مسيرة الدعوة الإسلامية بأحداثه ومحطاته ونتائجه، بل يظل المسار السياسي أحد مسارات التغيير والإصلاح، التي متى ما نفرت طائفة له وحصلت بها الكفاية، نفر غيرهم لسائر المسارات الإصلاحية الأخرى.

٢- حتمية الخيار القتالي:

الجهاد ذروة سنام الإسلام، وردت الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة في فضله وخيريّة أهله، وأجمع علماء الأمة على مشروعية الجهاد دفعاً وطلباً، والمرجع في مسائله وأحكامه كغيره من أحكام الشرع لأهل العلم العارفين، قال تعالى: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ**

إن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، ولم تزل الأمة في كل عصورها - لا سيما في أزمة الاستضعاف - في حاجة ماسة إلى إحياء هذه الشعيرة، على أن يكون ذلك بضوابطها الشرعية التي يحددها علماء الشريعة، لتحقق هذه الشعيرة مقاصدها الشرعية.

ولا ينبغي أن يخلط المرء بين شعيرة الجهاد وبين تطبيقاته المعاصرة، وإذا كان الصحابة رضوان الله عليهم - وهم خير كتائب المجاهدين التي عرفها التاريخ الذين زكّاهم الله في كتابه الكريم - لم يسلم بعضهم من أخطاء أو مخالفات، كما حدث للرماة في معركة أحد؛ فإن غيرهم ممن جاء بعدهم من باب أولى.

إن أي تيار فكري أو قتالي يستهدف تحويل بلاد المسلمين الآمنة لأرض حرب مفتوحة، تدمّر مقدراته وتعبث بأمنه؛ قد يكون إحدى الأدوات التي يتم توظيفها لتفجير المكونات الاجتماعية والطائفية في كل بلد لينفذ منها الأعداء، وهذا التيار مرشح للتصاعد فكرياً بين الشباب السلفي لثلاثة أسباب:

١- كثرة أماكن الاضطراب والفراغ الأمني النسبي نتيجة للثورات العربية وتداعياتها.

٢- ظن هذه التيارات أنها قادرة على استثمار أجواء الثورات العربية لتحكيم الشريعة الإسلامية بقوة السلاح.

٣- ردة فعل معاكسة من بعض الشباب المسلمين، الذين يظنون أن تطبيق الشريعة الإسلامية أصبح قاب قوسين أو أدنى بعد الثورات العربية[1]، وكذلك خيبة أملهم من نتائج المشاركة السياسية للإسلاميين.

---

(١) هذا الإفراط في التفاؤل لن يسلم منه دعاة، وبعضهم ربما أنتج خطابه المفرط في التفاؤل واللغة الجازمة بقرب تحقيق هذا الأمر أو ذاك ردة فعل معاكسة بعد فترة قليلة، لستُ متحفظاً لمبدأ التفاؤل فالنبي ﷺ كان يعجبه الفأل وفي بعض ما شهده المسلمون في الثورات بشائر تدعونا إلى التفاؤل، ولكن محل الإشكال في اللغة العاطفية المبنيّة على نظرة غير واقعية لما يحدث في المنطقة العربية.

إن غياب فقه واقع الاستضعاف[1] الذي تعيشه الأمة الإسلامية، يدفع الكثيرين لسياسة حرق مراحل التدرج في التغيير والإصلاح، وقد غاب عن هؤلاء أن (أمة لا تصنع سلاحها[2]، ولا تزرع غذاءها؛ لا تملك قرارها)، فإقامة كيان سياسي مستقل عن هيمنة الأعداء لا يحققها التعاطف الشعبي الوقتي، ولا توجدها انتصارات عسكرية محدودة، مع تقديرنا لكل ذلك.

إنما يحصل التغيير بالتدرج في تغيير ما أفسدته سنوات التبعية والاستبداد، فهاهو الْخَلِيفَةُ الرّاشِدُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ جَاءَ إلى الحُكْم بعدَ مظالِمَ اقترفَهَا بعضُ الذينَ سبقُوهُ، فتدرَّجَ في الإصلاحِ ولَـمْ يتعجلْ في التغييرِ، فدخلَ عليه ولدُهُ عبدُ الملكِ، فَقَالَ لَهُ: «يَا أَبَتِ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَمْضِيَ لِـمَا تُرِيدُهُ مِنَ الْعَدْلِ؟ فَوَالله! مَا كُنْتُ أُبَالِي لَوْ غَلَتْ بِي وَبِكَ الْقُدُورُ فِي ذَلِكَ»، قَالَ: «يَا بُنَيَّ! إني إنَّمَا أُرَوِّضُ النَّاسَ رِيَاضَةَ الصَّعْبِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُحْيِيَ الأَمْرَ مِنَ الْعَدْلِ، فَأُؤَخِّرَ ذَلِكَ حَتَّى أخرجَ مَعَهُ طَمَعاً مِنْ طَمَعِ الدُّنْيَا، فَيَنْفِرُوا مِنْ هَذِهِ وَيَسْكُنُوا لِهَذِهِ».

---

(١) انظر للأهمية: كتاب (واقع المسلمين بين فقه الاستضعاف وفقه التمكين) لأبي فهر السلفي، المركز العربي للدراسات الإنسانية.

(٢) من الشواهد القريبة أن الشعب السوري المجاهد مُنع عنه طوال عام ونصف العام من عمر الثورة السلاح النوعي، وقد ساهم في هذا الحصار كل الدول المحيطة بسورية، حتى قال أحد قادة الجيش الحر: يأتي إلينا سلاح يديم المعركة ولا يحسمها، وقد صرح أحد قادة العمل الإسلامي في الشام في لقاء فضائي أن الأمريكان كانوا يغربلون السلاح الذي يمر عبر الحدود، هذا الملمح ينبغي أن يفتح عيون الإسلاميين لحقيقة إمكانياتهم وقدراتهم، وأن يدركوا أن حقيقة التوكل على الله يستلزم تحقيق الحد الأدنى من الإعداد، والأمة التي تعتمد على عدوها في تحقيق كفايتها الاقتصادية والعسكرية ليست مهيأة في هذا الظرف لتحقيق كامل طموحاتها وآمالها، ومن هنا فهي تحتاج إلى قدر كبير من التؤدة وطول النفس والتدرج في التغيير، وتحرير إرادة الشعوب من سطوة الاستبداد، مع حفظ وحدتها وكياناتها الحالية من التفكك هو أول الغيث الذي يحتاج إلى رعاية ومصابرة ودأب، ريثما تثمر غراس المشروع الإسلامي وتورق بساتينه.

إن أمة عانت لقرنين على الأقل الجهلَ والفقر والتخلف والاستعمار، غرست فيها مفاهيم أجنبية عنها، وتوارى في وعي شعوبها العديد من المفاهيم الشرعية؛ تحتاج من المصلحين قدراً كبيراً من التؤدة والتدرج في تعليمها وتربيتها وتأهيلها علمياً وتربوياً، على أن يتوازى هذا مع السعي الدؤوب في تحرير إرادتها من الارتهان لأي قوى خارجية، وهذا لا شك في أنه يتطلب قدراً الموازنة في المصالح والمفاسد، ففي ظل واقعنا المعاصر، متى ما كان ثمة انفصام وهوة سحيقة بين الشعوب ودعاة المشروع الإسلامي؛ فإن المحصلة أن الشعوب ستكون أول من سيقف ضده وتطالب بإسقاطه، وقد رأينا خلال عامين في بلدان الثورات أن الصراعات والأحداث المتعاقبة والفوضى الأمنية والسياسية الذي تشترك في إشعالها قوى دولية وإقليمية وداخلية، يمكن أن تتلاعب بوعي الشعوب، حتى رأينا أن أحد وجوه النظام المستبد الذي سقط بعد الثورات يحصد بعد عام واحد تقريباً من الثورة قرابة ٤٨٪ من الأصوات، وقد صوت له أكثر من اثني عشر مليوناً.

إننا لو أردنا أن نقوم بجرد حساب - خلال أكثر من نصف قرن - بين حصاد الحركات الإسلامية التي راعت سنة التدرج في التغيير والإصلاح، وحصاد الحركات الإسلامية التي عمدت للسلاح، سوف نكتشف البون الشاسع على كل الأصعدة. إن المعركة الفكرية والسياسية القادمة - بتحدياتها الكبرى وأحداثها الخطيرة - بحاجة إلى شباب الإسلام، لا سيما من تربّى منهم على طاعة الله، ونفسه وروحه تطمح لنصر دينه وإعلاء شريعته.

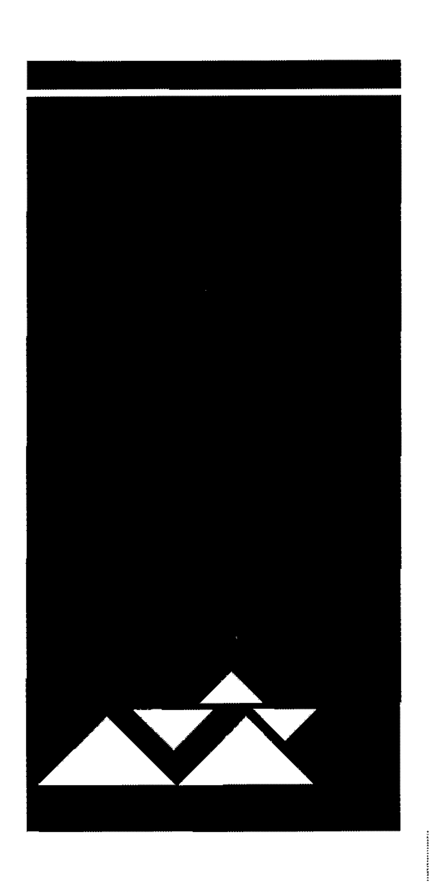
٣- تخوين الإسلاميين الجدد:

إن المتأمل في مسيرة وأداء الإسلاميين الجدد، أو مدرسة التنوير الإسلامي؛ فإنه سيجد فرقاً بين جيلين:

١- الجيل القديم: الذي كان له جولات مشرفة وصولات مشهودة في الذب عن الإسلام وشريعته، والرد على التيارات العلمانية والشيوعية والقومية.

٢- الجيل الجديد: الذي ليس له أي حصيلة نقدية للتيارات العلمانية، ويتركز خطابه الإعلامي في تقديم صكوك البراءة من التطرف والتشدد، عبر نقد ومضغ التيارات السلفية واختياراتها العلمية والفكرية، وينشط غالباً في الحقول الاجتماعية والأخلاقية التي لا تتعارض مع الليبرالية.

من اللوازم الباطلة التي ستستخدمها تيارات متباينة ومختلفة في محيط التيارات الإسلامية وخارجها؛ تخوين الإسلاميين الجدد، والزعم بأنهم عملاء جدد للغرب، ومن تأمل في واقع هؤلاء الفضلاء وسيرتهم وبذلهم - لا سيما الجيل القديم - أدرك أن من يقول هذا إنما يرجم بالغيب، ويتعدى على عرض مسلم دون حجة أو بيّنة، وما ذكرته في الكتاب من تحليلات ودراسات لا يلزم منه بأي حال تخوين هؤلاء الفضلاء، وقصارى ما قد يستنتج من بعض الأحداث؛ أن الإسلاميين الجدد وقعوا في مداراة وتفاهمات خاطئة، سواء كان ذلك مع القوى الدولية أو الإقليمية أو التيارات العلمانية، فمن وظف ما ذكرته في هذا الكتاب لتخوين الإسلاميين الجدد فقد أخطأ وضل وخاب مسعاه، مع تأكيدنا بأن هذا كله لا يتعارض مع بذل النصح لكل مسلم، وأن نستحضر دوماً في حق أنفسنا وإخواننا أن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، وأن العصمة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.



ويتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: معركة المفاهيم الثالثة تدق طبولها.

المبحث الثاني: أبعاد المعركة الفكرية في بلدان الثورات العربية.

المبحث الثالث: أبعاد المعركة الفكرية في البلدان العربية الأخرى.



المبحث الأول
معركة المفاهيم الثالثة تدق طبولها(*)

حسب اطلاعي فإن مقالة الشيخ أحمد سالم (أبو فهر السلفي) التي جاءت بعنوان (معركة المفاهيم الثالثة[1]) أول بادرة في الأوساط الإسلامية التي قرعت جرس الإنذار، ووضعت الخطوط العريضة للتداعيات الفكرية الخطيرة التي نتجت عن تفجر مسار الثورات العربية.

(*) مادة هذا المبحث مستقاة من مقالات للشيخ أحمد سالم (أبوفهر السلفي) بعنوان (معركة المفاهيم الثالثة)، (معركة المفاهيم الثالثة.. ثلاثة أسئلة).

(١) يقسم الشيخ مراحل معركة المفاهيم التي خاضها المسلمون منذ سقوط الدولة العثمانية إلى ثلاث مراحل زمنية: الأولى مع الحملة الفرنسية، والثانية مع خروج الاستعمار وقيام الدولة العلمانية الاستبدادية، والثالثة مع الثورات العربية، كما يعد الشيخ أحمد الفترة ما بين (٢٠٠١م-٢٠٠٩م) مرحلة انتقالية حفلت بالاضطراب والتحولات. وفي تصوري أن هذا صحيح، وإن كنت أعتقد أن الغرب عزم على البدء بالتغيير عبر احتلال العراق في ٢٠٠٣م، ولكن استبسال المقاومة العراقية ساهم في عرقلة مشروع الشرق الأوسط الكبير وتأخيره حتى اندلاع الثورات العربية في أواخر ٢٠١٠م.

يرى الشيخ أحمد سالم أن قطار الثورات العربية كان إيذاناً بميلاد معركة المفاهيم الثالثة لأربعة أسباب :

١- تجارب الثورات في العالم كله تنطق بما تُحدثه الثورة من حراك في جميع مجالات الفكر والإبداع، فالثورة توجد مجالاً في الفضاء المجتمعي، يستفز الساكن والخامل للتحرك، فهي أعمق وأشمل من أن تكتفي بالتأثير على الحالة السياسية .

٢- السلطان عموماً والنظام القمعي خصوصاً له دور كبير في تنظيم حراك الأفكار وتحديد بوصلتها؛ فهو يدعم منها ما يؤيد نظامه ويقمع أو يتجاهل منها ما ينابذه، وهو يسعى لإقامة تطاحن ما بين المنظومات الفكرية، ولكنه تطاحن يخدم أسس عرشه فقط، فمعارك المفاهيم التي تجري تحت سلطان مستقر عادلاً كان أو قمعياً يُعد السلطان عاملاً من العوامل التي تخرجها عن صورتها الطبيعية، وتهذّب منها كل ما يضر استقرار النظام الحاكم، وهذا في أغلب الأحيان يجعل هذه المعارك أقل عنفاً وأحياناً أقل ضرراً؛ لأن التوازنات ومقومات الشرعية التي يعتمد عليها الحاكم تجعله يضع ثقله كله من أجل أن تظل معارك المفاهيم داخل إطار معين وتحت مستوى معين، وأن تكون هزائم كل طرف فيها وانتصاراته راجعة لمعاييره هو وإراداته هو، وليس لما مع كل طرف من أدوات النصر والهزيمة، وتخلص الصراع المفاهيمي من هذه اليد المقيدة يطلق طاقاته ويزيد في أوار معاركه .

٣- تخلق الثورات مساحة من الفراغ الفكري والسياسي، يُشعل جذوة الطمع داخل المنظومات الفكرية، ويُشعرها أن الفرصة قد حانت لحيازة مساحات من السلطة والتأثير أكثر مما بين أيديهم، وهو ما يدفعها جميعاً للتحرك وبذل أقصى الجهد في عمليات التواصل والاستقطاب والدعوة وزيادة القاعدة الجماهيرية، أو زيادة أدوات النفوذ والسلطة التي بين أيديها، فإما أن تزيد في جمهورها، وإما أن تزيد في نفوذها وقوتها المالية أو الإعلامية أو السياسية ما يعوضها عن نقص الجمهور، فالثورات فرصة لزيادة التسليح .

٤- هذا السبب يختص بالثورات العربية الحالية وحاصله: أن عامين تقريباً منذ حدثت الثورات العربية، ورغم وصول نخب إسلامية لسدة الحكم انفراداً أو مشاركة في ثلاثة بلاد ثورية (مصر-تونس-ليبيا)، وفي بلد غير ثوري (المغرب)؛ فإن الظاهر للعيان أن منظومة المفاهيم الغربية الليبرالية هي الغمامة المظللة لهذين العامين، وأن النخب الإسلامية التي وصلت للحكم نفسها قد وصلت من خلال نظم سياسية أنتجتها التجربة الليبرالية وفلسفتها، ومهما قيل عن توافق أجزاء منها مع الشريعة، إلا أن المُسَلّم به لدى الجميع أن الموجود في الواقع هو المظلة الليبرالية، ما يتوافق منها مع الإسلام وما لا يتوافق، وأنه حتى الصياغات الدستورية التي خرجت والتي ستخرج ستحتوي على المفهوم الليبرالي أولاً ثم تقييده بالنص الشرعي لاحقاً، وربما يكون تقييداً جزئياً أو كلياً، وربما يكون تقييداً مكتوباً في النص الدستوري أو في المدونات التفسيرية.

فواقع الحال: أن التيارات الإسلامية مضطرة لأن تعطي الغرب وأن تعطي أقلياتها الطائفية وأن تعطي النخب والأطياف السياسية العلمانية ما يرضيهم ويسكتهم، وهذا الذي يرضيهم ويسكتهم أكثر مادته منتزع من المنظومة المفاهيمية الغربية الليبرالية.

وأخطر من ذلك: أنه نتيجةً للطبيعة الفكرية للتيارات الإسلامية التي وصلت للحكم: فإن شيئاً غير قليل من هذه المفاهيم الغربية يتم حشره في المفاهيم الإسلامية، وزعم أنها منه وهو منها وذلك توسلاً بعمليات تأويلية غير منضبطة.

ولذلك كتب أحد أهم المستشرقين المعتنين بالإسلام السياسي أوليفيه رواه مقالاً في اللوموند الفرنسية بعنوان: (الثورة ما بعد الإسلامية)[1] يقول فيه:

---

(١) نقلاً عن صحيفة النهار اللبنانية بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠١١م.

"إن ما نشهده حالياً هو تشتت المرجعية الإسلامية، وعجز التيارات الرافعة للشعار الإسلامي عن احتكار المشروعية الإسلامية، على الرغم من السمة الدينية الغالبة على المجتمع؛ فالبضاعة الإسلامية نفسها أصبحت شديدة التنوع، والسلطة التأويلية للنص لم تعد قائمة، ومسارات التدين غدت متعددة وغير محصورة في النمط السياسي".

ويتوقع الشيخ أحمد سالم أن (معركة المفاهيم الثالثة) الحالية ستكون أعنف المعارك على الإطلاق، ويعدد خمسة أسباب لهذا الاستشراف:

١- أن تيار التنوير الإسلامي يشهد الآن أضعف جيل له ممانعةً، وأكثر أجياله قبولاً للعلمانية وتشرباً بمضامينها، وهو في الوقت نفسه أكثر أجيال هذا التيار ضعفاً في أدواته الشرعية.

٢- أن التيار الإسلامي المرشّح بصورة أساسية (وليس الوحيد) لحمل راية الممانعة والأصالة هو التيار السلفي، ويعاني انقسامات بسبب الدخول في العملية السياسية أو صراعاته مع التيارات الأخرى.

٣- أن السلفية رغم أن أدواتها الشرعية قياساً إلى باقي التيارات الإسلامية تعد أدوات جيدة جداً، بل هي قياساً إلى أدوات تيار الممانعة والأصالة في المعركتين السابقتين تعد أفضل من بعض النواحي، لكن تبقى المشكلة الأكبر في ضعف أدوات هذا التيار فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية، والمناهج الحديثة.

٤- أن أعظم ما يعين في معارك المفاهيم إقبال العامة على الدعاة والعلماء، وإصغاؤهم لهم ورجوعهم إليهم، وقلة ما يطرق أسماعهم مما يخالف كلام أولئك العلماء، والحال الآن غير هذا، فلا العامة تأذن لعلمائها أذنهم لهم فيما سبق، ولا فراغ الدعاة للعامة واقترابهم منهم هو كما كان آنفاً، ووسائل الإعلام المشرعة المتكاثرة

كالسيل يحمل حمماً تجعل الواردات على قلوب العامة وأسماعها مما يقلل أثر كل داعية وواعظ، كل هذا يزيد صعوبة معركة المفاهيم الحالية جدّاً.

٥- الصراع بين التيارات الإسلامية والذي تزيده السياسة عنفاً، وتزيده قلة الفقه في نخب الإسلاميين ضراوة.

المبحث الثاني
أبعاد المعركة الفكرية في بلدان الثورات العربية

لا ريب أن للثورات العربية آثارها الإيجابية في إطلاق حرية الدعوة الإسلامية بعد سجن طويل، فتحطم القبضة الأمنية الحديدية التي كانت تمسك بخناق الدعاة وتحاصر الخطاب الإسلامي في زوايا محدودة، سيكون له تداعياته الإيجابية الذي يحسن بالدعاة استثمارها على أكمل وجه، وإذا أردنا أن نحصر حديثنا في هذا المبحث في بلدان الثورات العربية، فإننا لا يمكن أن نغفل الآثار الفكرية الكبرى التي ستنتج عن تسلم الإسلاميين للسلطة فيها، سواء نجحت تجربتهم في السلطة أو فشلت، فلكلا الحالتين آثارهما الإيجابية والسلبية على حد سواء.

من أجل فهم أعمق لهذه الرؤية، ينبغي أن نعيد التأكيد على نقطة في غاية الأهمية لا يتفطن لها الكثيرون، والتي أشار إليها الشيخ أبو فهر السلفي في المبحث السابق، عندما ذكر مسلّمة ينبغي استحضارها ونحن نحلل واقع بلدان الربيع العربي، وهي أن منظومة المفاهيم الغربية الليبرالية هي المهيمنة على النظام السياسي لدول الربيع

العربي، وأن النخب الإسلامية التي وصلت للحكم نفسها قد وصلت من خلال نظم سياسية أنتجتها التجربة الليبرالية وفلسفتها، ومهما قيل عن توافق أجزاء منها مع الشريعة، إلا أن المُسَلم به لدى الجميع أن الموجود في الواقع هو المظلة الليبرالية، ما يتوافق منها مع الإسلام وما لا يتوافق.

الحقيقة أن هيمنة هذه المفاهيم الليبرالية على الحياة السياسية في العالم العربي ليست نابعة بالأصالة من إرادة الشعوب، ولا نابعة للحتمية الليبرالية الزائفة التي بشر بها فوكوياما[1] وأبناؤه البررة في العالم الإسلامي، وإنما تعود بالدرجة الأولى إلى استبداد القوى الغربية العظمى التي تمسك بزمام قيادة العالم عبر مؤسساته الدولية، وتعد كل نظام مختلف عن نسقها الفكري خارجاً عن الشرعية الدولية، والذي يجب محاربته وتعده نظاماً شريراً متخلفاً[2]، ولكي تتضح الصورة جلياً فلنتخيل أن بلداً إسلامياً كمصر مثلاً أعلن أنه سيحكم بالشريعة الإسلامية، وأن نظامه سيكفل للشعب المصري أن ينتخب حكومته عبر انتخابات نزيهة كل أربع سنوات، وأنه سيقوم بالفصل بين السلطات الثلاث، وأنه سيكفل للأقباط حقوقهم التي كفلها لهم الإسلام، وأن هذا النظام الجديد سيوقع على الاتفاقيات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان كافة مع التحفظ على ما يخالف الشريعة الإسلامية، والتي سيكون المرجع في تحديدها علماء المسلمين، ولتكن مؤسسة الأزهر مثلاً هي المرجع في ذلك، وأن الشعب سيختار نوابه عبر برلمان منتخب كل أربع سنوات، وأن البرلمان سيتولى سن القوانين والتنظيمات المناسبة لتطلعات الشعب واحتياجاته المعيشية والفكرية، مع جعل أحكام الشريعة الإسلامية (مبادئ فوق دستورية) غير قابلة للتصويت، فلا يشك باحث منصف أن

---

(١) كما في كتابه الذائع الصيت (نهاية التاريخ).

(٢) هذا لا ينافي بطبيعة الحال أن ثمة نظماً سياسية عدها الغرب خارجة عن الشرعية الدولية وهي فعلاً نظم استبدادية وقمعية كما هي الحال مثلاً في كوريا الشمالية.

هذا النظام الإسلامي العادل الذي يوفر بيئة قانونية عادلة لا مكان فيها للاستبداد؛ لا يُعد (نظاماً شرعياً) طبقاً للمعايير الغربية الليبرالية، التي توصف في الإعلام العربي والغربي والمحافل أنها معايير (دولية أو عالمية أو كونية)، والنظم المناوئة للغرب اليوم كالصين مثلاً لا تستمد مشروعيتها من التزامها بالمعايير الغربية الليبرالية، بل بالقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي ترغم الغرب على الاعتراف به واحترامه؛ لأن الغرب ببراجماتيته يمكنه أن يركل كل المبادئ الإنسانية التي يتشدق بها في المحافل الدولية إذا تعارضت مع مصالحه، وأما الأمة الإسلامية - التي ورث الغرب سيطرته عليها منذ سقوط الدولة العثمانية ويعدها غنيمة باردة ومزرعة مستباحة - فهي التي يمكن أن يتعامل معها بمنطق السيد المستبد، الذي يملي على عبده أوامره ومفاهيمه وأفكاره، التي متى ما خالفها عده شارداً آبقاً متمرداً، ولا يُلام المستضعف المسكين إن خيّره المستبد بين أن يعلن اقتناعه بمفاهيمه وإلا قتله وانتهك عرضه، في هذه اللحظة سيتبدّى لك شخص ثالث - بين الطرفين - يفوق المستبد خسة ودناءة، يتهم هذا المقهور المستضعف بالتناقض بين ما كان يقوله وقت السعة والقدرة ووقت الاستضعاف؛ لأن هذا الشخص الثالث لا يقل عن السيد المستبد إيماناً بمبادئه، فهو يريد من المستضعف أن يعلن مبادئه فيُقتل وتخلو له الساحة، لتكون مبادئ السيد المستبد هي المهيمنة والحاكمة للمجتمع الذي يعيش فيه.

قصدتُ من هذا المثال التوضيحي أن أنبه المسلم الحصيف في تحليله لواقع المجتمعات العربية اليوم، إلى أن ينتزع عقله وتفكيره من أسر اللحظة الراهنة والضخ الإعلامي الموجه والمروج لقيم الحضارة الغربية المستبدة، التي لا ترضى لشعوب إسلامية - تبعد عنها آلاف الأميال - أن تحكم نفسها بالمفاهيم التي آمنت بها وتشربتها، منذ أن دخلت هذا الدين قبل أربعة عشر قرناً.

نخلص من هذا الكلام لنقول:

إن واقع الحال في بلدان الثورات العربية أن التيارات الإسلامية مضطرة لأن تعطي الغرب، وأن تعطي أقلياتها الطائفية، وأيضاً تعطي النخب والأطياف السياسية العلمانية ما يرضيهم ويسكتهم، وهذا الذي يرضيهم ويسكتهم أكثر مادته منتزع من المنظومة المفاهيمية الغربية الليبرالية، ومع التماسنا العذر للإسلاميين في أصل مشاركتهم السياسية واضطرارهم لقدر من المداراة في حراكهم، إلا أنه في نهاية المطاف لا يمكن إغفال الآثار السلبية المترتبة على صدور هذه المادة المفاهيمية الليبرالية من حركات وشخصيات إسلامية على الشعوب العربية، التي ستأخذ هذه المادة على أنها مفاهيم متوافقة مع الإسلام، مع كونها حمّالة لأوجه متعددة، ولكن المتلقي غالباً لن يستطيع تمييز المضامين الإسلامية الصحيحة عن المضامين العلمانية، وهنا تكمن الخطورة في نشر وتجذير المفاهيم العلمانية من شخصيات وأحزاب إسلامية، فإذا أدركنا أن هذه الإشكالات والتداعيات السلبية لن يحلها أن يعتزل كل الإسلاميين العمل السياسي؛ لأن مقتضى اعتزال الإسلاميين المشاركة السياسية أن ينفرد العلمانيون ببناء الدولة بعد الثورات، وأن يقوموا بصياغة دساتيرها وبناء هياكلها طبقاً لمنظومتهم الفكرية العلمانية، وفي هذا من الخطورة ما هو ظاهر وبيّن، فإذا تقرر أن الحاجة ماسة - إن لم يكن أكثر من ذلك - إلى مشاركة طائفة من الإسلاميين في العمل السياسي، وأن حظوظ الإسلاميين الجدد - نتيجة للدعم الغربي والدعم المتوقع من شرائح ليبرالية وعلمانية - ستكون أقوى لتسلم السلطة، فيجب البحث هنا في سبل تقليل الآثار الفكرية السلبية الناتجة عن تسلم الإسلاميين للسلطة في بلدان الثورات العربية، ويمكنني هنا أن أقترح أن يكون ذلك عبر مسارين:

١- **المسار السياسي:** الذي يقتضي مشاركة فئة من الإسلاميين في العملية السياسية، على ألا يكون هدفهم من المشاركة تسلم السلطة، بل يكون هدفهم في الظروف الحالية إيجاد مظلة سياسية وقانونية لمشاريعهم الدعوية، والتحالف الوقتي غير الدائم مع بقية الأحزاب الإسلامية في موارد الاتفاق ضد الأحزاب العلمانية، ومن جهة أخرى يكون لها (دورها النقدي والتصحيحي) من داخل قبة البرلمان للممارسات السياسية الخاطئة، في ضوء الرؤية الشرعية التي سيقع فيها الإسلاميون الجدد، وهذا دور له صعوباته وإشكالاته، وتحتاج كل محطة من محطاته إلى دراسة دقيقة في ضوء المصالح والمفاسد، إذ لن يخلو من بعض الآثار السلبية، ولكن سيكون له ثمراته الإيجابية، والتي من أهمها عدم انفراد الإسلاميين الجدد في صياغة الرؤية الإسلامية أمام الشعوب، بحيث يكون في نجاحهم السياسي تمرير لبعض المفاهيم العلمانية والليبرالية، وفي فشلهم سقوط كامل للفكرة الإسلامية في ذهنية الشعوب، والقيام بدور الرقابة الشرعية على الممارسة السياسية أياً كان مصدرها وهوية القائمين عليها.

في تصوري أن تجربة الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل -في الحالة المصرية قبل ترشحه للرئاسة وحتى بعد استبعاده - تعد (أنموذجاً تطبيقياً) لما اقترحته، حيث يواصل الشيخ - حتى اليوم - في ظهوره الإعلامي مهمة النقد السياسي في ضوء الرؤية الشرعية لبعض ممارسات الأحزاب الإسلامية، من دون أن ينجح المعسكر العلماني بآلته الإعلامية الضخمة في توظيفه لضرب الأحزاب الإسلامية، وحديثي هنا منصب على تجربة الشيخ حازم بعيداً عن المشروع السياسي للشيخ، الذي كان يستهدف تسلم السلطة، وهذا ما أظنه غير ممكن في الواقع الحالي لاعتبارات دولية مع استحقاق الشيخ له.

٢- المسار الدعوي (الخيار الاستراتيجي):

إن المهمة الرئيسة للدعاة والمثقفين الإسلاميين هي امتداد لرسالة الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، وهي تعبيد المجتمعات الإسلامية لربها جل وعلا في مناحي حياتها كافة العامة والخاصة، إذ إن الله تبارك وتعالى أخبرنا أن هذا هو الغاية العظمى والحكمة الكبرى من وجود الإنسان في هذه الحياة ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنس إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ويقول جل وعلا: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وهنا نستخلص أن العمل السياسي مع أهميته لا يعدو أن يكون إحدى الوسائل التي سلكها الإسلاميون لتحقيق هذه الغاية العظيمة.

عندما اجتهد الدعاة والإسلاميون في الالتحام بعموم الناس وشاركوهم همومهم وآلامهم وآمالهم، وجابوا المدن والقرى دعوة وتعليماً وصدقة وبذلاً؛ أدركت الشعوب صدقهم وصحة منهجهم، ولم تنجح النظم العلمانية المستبدة بكل ما أوتيت من آلة إعلامية جبارة في تشويه صورتهم وإسقاطهم. لقد عمل العلمانيون بكل الطرق في إغراق الشعوب في أتون الشهوات والانحلال، وفي لُجّة الأفكار المنحرفة، وتم توظيف الأموال والنجوم المصطنعة في المجال الفني لإسقاطهم وتشويههم، فباءت جهودهم بالفشل الذريع؛ لأن الناس كانت ترى الداعية وإمام المسجد والواعظ والشباب المتدينين قريبين منهم في كل وقت، فإذا أصابت أحدهم ضائقة مادية وجد من الدعاة من يعينه أو يقرضه أو يشفع له، وإذا كثرت همومه، وبلغ به التعب مبلغه من مكابدة لقمة العيش وهدير الشهوات؛ وجد في المنبر الدعوي الزاد الإيماني الروحي والتعامل الأخلاقي الرفيع، الذي يجدد إيمانه ويجعل لحياته ومكابدته معاني سامية لم يستشعرها من قبل.

إن الذي جاء بالأحزاب الإسلامية لسدة الرئاسة أو مقاعد البرلمان - حقيقة بعد توفيق الله - هي الجهود المباركة التي بذلها الدعاة والإسلاميون خلال عقود من الاستبداد والقمع، فانحازت الأمة لهم عندما تحررت إرادتها، فغراس النصر في أحواض الدعوة، وعندما نؤكد على ضرورة التحام واندماج الدعاة مع الشعوب، فليس المقصود هنا بأي حال (تسييس) العمل الدعوي كما يظن الراكضون في المضمار السياسي، بل لا بد أن يكون العمل الدعوي ابتداء نابعاً من نية خالصة، تطلب رضا الله تعالى والاقتداء بهدي الأنبياء عليهم السلام، فأقصى ما يطمح له الدعاة بدعوتهم ومحاضراتهم وبرامجهم وبذلهم المعنوي والمادي هو تعبيد الناس لله رب العالمين، فإذا تحققت هذه الغاية لدى الداعية في مدعويه، وتكاثرت شُعبها لديهم، طابت نفسه وسكن فؤاده، وتطلعت روحه لحث السير مجدداً في هذه المهمة الربانية، التي لا تنقطع إلا برحيل الداعية عن هذه الحياة.

من الواضح أن ما مر به الإسلاميون في بلدان الثورات العربية أثر تأثيراً بالغاً على هذا المسار الاستراتيجي، فمن جهة انشغلت طائفة كبيرة بتفاصيل الحراك السياسي اليومي، ومن جهة أخرى كثرت الحواجز بين الدعاة وعموم الناس، وتسلل الفتور لآخرين، ولا ننكر هنا أن من أسباب تراجع هذا الخيار حاجة المسار الدعوي للتجديد في أساليبه وأدواته بما يتناسب مع المستجدات الاجتماعية والفكرية بعد الثورات، ولكن أن نحث السير ونجتهد مع بعض القصور أفضل من القعود والتراخي تطلباً لكمال أو صورة مثالية، قد يعسر تحقيقها في فترة وجيزة وحقبة مفصلية، كالتي تعيشها المجتمعات العربية اليوم.

المبحث الثالث
أبعاد المعركة الفكرية في البلدان العربية الأخرى

المدخل:

من المعلوم أن للظروف السياسية انعكاساتها المؤثرة على الحالة الفكرية، ومن الواضح أن تحولات الموقف الغربي تجاه الإسلاميين الجدد ألقى بظلاله الداكنة على النظم الشمولية التي لم يصلها قطار الثورات العربية، وتكثر في أدبيات إعلام تلك النظم اختزال الإسلاميين الجدد في جماعة الإخوان المسلمين، الذين تصورهم كجماعة تستخدم الشعار الديني لتحقيق مآربها السياسية، والحقيقة أن مفهوم جماعة الإخوان المسلمين في تلك الدول يتجاوز المحسوبين عليها تنظيمياً أو فكرياً، ليشمل كل من يوظف قيم الديمقراطية الغربية في نشاطه السياسي والحقوقي؛ لأننا سبق أن نبهنا إلى أن منظومة " الإسلاميين الجدد" الفكرية ليست حكراً على شرائح من الإخوان[1]، بل تتجاوزها لشرائح أخرى من المتراجعين عن المنهج السلفي، وشرائح أخرى من المستقلين الأكاديميين أصحاب الاهتمامات الحقوقية، ونلفت الانتباه هنا

(١) سبق مناقشة هذا الموضوع في مبحث سابق.

إلى أن أجواء الربيع العربي جعلت من المناداة بقيم الديمقراطية الليبرالية هي الطوق الأكثر تأثيراً في الساحة الحقوقية، وهذا أنتج أن كل مثقف أو ناشط ليس لديه مشروع مسبق ولديه حصيلة نقدية للأوضاع سيركب هذه الموجة، ويتبنى قيمها من دون فحص لمضامينها وتدقيق في مفاهيمها، إذ الهدف لدى هذه الشريحة التغيير ولا شيء غير التغيير.

الانفتاح الغربي الجديد تجاه الإسلاميين المنادين بالديمقراطية؛ أنتج بالضرورة الانتقال التصاعدي في موقف النظم الشمولية من سياسة الاحتواء للإسلاميين إلى سياسة المواجهة، ولا يغيب عن الأذهان أن بعض الأسماء المحسوبة على الإخوان وردت في تقارير غربية، عادّة إياهم نماذج حقوقية جدير بالاحترام، وليس في هذا إدانة لهم، ولكن من شأن هذا - كما هو معلوم - زيادة توجس النظم الشمولية من رجالات الحركة الإسلامية، ولا ريب أن منطق العقل والحكمة هو احتواء التيارات الفكرية كافة، وصهر جهودها وتطلعاتها في مشروع وطني إصلاحي في كل بلد، لمنع أي متربص خارجي يسعى في استثمار أي احتقان أو قصور لخلخلة بنية المجتمع، فمن المعلوم أن الإنسان عادة إذا غاب العدل في مجتمعه وشعر بغياب الأمن، أنتج هذا ضعفاً أو تبدلاً في انتمائه لهذا المجتمع.

أولاً: إحداثيات المعركة السياسية والفكرية:

في هذا المبحث لن نتكلم عما ينبغي أن يكون أو ما نتمنى أن يحدث، ولكن حديثنا سيتناول رؤية استشرافية لما نتوقع أن يحصل في ضوء معرفتنا بطبيعة محركات الحالة الفكرية في تلك المجتمعات العربية التي لم يصلها قطار الثورات العربية، فمن الواضح أن التوجس من الإسلاميين الجدد، وتضاؤل الثقة بالغرب بلغ ذروته في أعقاب سقوط النظام المصري في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ومن هنا فالإسلاميون الجدد

- الذين يتبنون مدرسة التنوير الإسلامي - هم القوة الحقيقية الفاعلة لحراك التغيير، وهذه القوة لا ترجع لما يملكه رواد هذا الاتجاه من عمق شعبي، فالتيار الإسلامي الأصيل - لا سيما التيار السلفي - هو صاحب الوجود الأعمق والأوسع في هذه المجتمعات، مع ما تعرض له من تصدعات وهجوم مقصود في العشرية السبتمبرية، ولكن يمكن تحديد ينابيع قوة الإسلاميين الجدد في هذه المجتمعات في أربعة مصادر:

١- الدعم الحقوقي والإعلامي الذي سيحظى به هذا التيار من المنظمات الحقوقية الدولية، وهذا راجع بشكل أساس إلى تطابق أو تشابه الحمولة الفكرية في الشأن الحقوقي للإسلاميين الجدد مع المفاهيم الغربية الليبرالية التي تقوم عليه هذه المنظمات، وتكتسب هذه المنظمات قوتها وضغطها المؤثر على النظم الشمولية من دعم الدول الغربية لها، وهذا الدعم الحقوقي الدولي سيكفل حماية نسبية لحراكهم السياسي وعدالة نسبية لمحاكماتهم وهو الأمر الذي سيقدمهم أمام الشعوب بوصفهم فرسان إصلاح دون غيرهم.

٢- الدعم السياسي والإعلامي الذي ستكفله لهم بلدان الثورات العربية، بالإضافة إلى الشبكات الإعلامية الفضائية والالكترونية التي كان لها دور محوري في تفجير الثورات منذ اندلاع الثورة التونسية.

٣- الليبراليون المستقلون، الذين سيكونون خير مسوّقين ومُزكين للبضاعة الفكرية للإسلاميين الجدد في الدوائر الغربية المختلفة.

٣- الأقليات المذهبية الطائفية، التي ترى في النموذج الديمقراطي الغربي الذي يتبناه الإسلاميون الجدد (حصاناً رابحاً) يؤدي إلى عزل المنظومة الإسلامية عن الشأن العام، والحقيقة أن عملية التوظيف والاستفادة قد تكون متبادلة ومزدوجة في هذا المسار، وربما نجحت الأقليات الطائفية في خلخلة الأوضاع عبر ورقة الإسلاميين الجدد، تمهيداً لتحقيق أطماع انفصالية عن المجتمعات التي تعيش فيها، ولكن ثمة

عامل يبدو في الأفق قد يحرق هذه الورقة تماماً، وهو تصاعد الاحتقان الطائفي إثر أحداث نوعية في بلد خليجي، أو ضربة غربية لإيران، أو تداعيات طائفية غير متوقعة تعقب سقوط نظام الأسد، وأما إذا سارت الأمور باتجاه تصاعد الحالة الاحتجاجية العربية بعيداً عن الصدام الطائفي المباشر، فما نرجحه هنا أن الإسلاميين الجدد سيكونون ورقة رابحة بيد الأقليات الطائفية من حيث لا يشعرون، وسيكون دورهم مجرد أداة وظيفية لتحريك الأوضاع الساكنة التي ربما نجحوا في تحريكها، ولكن لن ينجحوا بعد ذلك في التحكم بمساراتها؛ لأن الخيار الاستراتيجي الغربي اليوم في منابع النفط بدأ يزحف نحو المراهنة على الأقلية الشيعية بعد التجربة العراقية والتعاون الشيعي الفعال مع قوى الاحتلال، بالإضافة إلى التعاون الإيراني مع الغرب، الذي تسبب في إسقاط أفغانستان والعراق.

قبس وعي: ما نعيشه حرية مرهونة بخيارات القوى الكبرى:

يتجه العديد من المراقبين والمفكرين عند تحليلهم لأسباب تصاعد أي حالة احتجاجية، وبروز تيار سياسي معين في المشهد السياسي؛ أن يعزوا هذا التصاعد لتبني هذا التيار أو ذاك أجندة إصلاحية وحقوقية لامست هموم الناس وتطلعاتهم للتحرر من أدواء الاستبداد والفساد وغياب العدالة الاجتماعية، وفي تصوري أن هذه الإجابة نصفها الثاني صحيح، ونصفها الأول غير دقيق، فلا شك في أن هيمنة الاستبداد وانتشار الفساد وغياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى تطلع المجتمعات للتغيير، ولكن الأسباب التي تؤدي إلى بروز تيار سياسي وفكري معين لصدارة المشهد تتحكم فيه عوامل داخلية وخارجية؛ لا علاقة لها بالاستبداد والفساد والدوافع التي حركت الجماهير للتغيير، فثمة توازنات ومتطلبات إقليمية ودولية، وثمة مؤهلات فكرية محددة مفروضة سلفاً من خارج المجتمع، هي التي تجعل من هذا التيار يقفز لصدارة المشهد، ويُقدم للجماهير بوصفه المسعف الوحيد للشعوب الذي سيقبل به

المجتمع الدولي والقوى الكبرى في العالم، وهو ما يجعل الشعوب ترضخ بعد أن تدفع أكلافاً باهظة من دمائها وحرماتها وأمنها لهذا الخيار، الذي قد يُخيل لأول وهلة أنه جرى بإرادتها واختيارها، ولكن الحقيقة أن القوى الكبرى عبر نفوذها الدولي الخارجي، واختراقاتها لمكونات المجتمع من الداخل؛ قد قامت بسد الأبواب كافة سوى باب واحد، فهي - من ثم - ضيّقت مساحة الاختيار أمامها، وقيل بلسان الحال لهذه الشعوب وللطليعة الإصلاحية المتحمسة بعد أن تُنهك قواها وتستنفذ طاقتها: إن كنتم تريدون الأمن والعيش الرغيد فأمامكم هذا الباب لا غيره.

في الضفة الأخرى من المعركة سيكون لدى النظم الشمولية أدوات أخرى ستسعى في توظيفها حيال الإسلاميين الجدد لإسقاطهم شعبياً، يمكن اختصارها في ثلاث أدوات:

١ - النخبة العلمانية التي تمسك بناصية عدد من المؤسسات الإعلامية، وترى في الإسلاميين الجدد خطراً يهدد امتيازاتها ورفاهيتها التي تقلبت في أروقتها كافة الغربية والإقليمية عقوداً طويلة.

٢- التيارات الدينية التي لديها حملة نقدية عنيفة ضد الحركات الإسلامية، وتهتم بتصنيف وتبديع عامة التيارات الإسلامية، وتسويغ القصور في المجال الحقوقي والسياسي تسويغاً شرعياً[1]، وتاريخها حافل بالتفرغ التام لمحاربة التيارات الإسلامية، من دون التعرض للتيارات العلمانية والليبرالية.

٣- المنابر الإعلامية المتخصصة في التصدي للخطر الصفوي الإيراني، قد يتم توظيفها من وجه آخر في إسقاط الإسلاميين الجدد شعبياً بحجة التساهل مع الخطر الصفوي، وخطورة توظيف الرافضة لهم في اختراق المجتمعات العربية، ويمكن في

(١) هذا الدور يمتد من هذه الفئة إلى المؤسسات الدينية الرسمية كذلك.

هذا المنبر أو المنبر السابق استدعاء الأرشيف التاريخي لعلاقة جماعة الإخوان بإيران والطائفة الشيعية منذ الثورة الخمينية إلى قبيل اندلاع الثورة السورية على الأقل، أو بالمواقف العاطفية المندفعة لبعض الإسلاميين تجاه حرب حزب الله اللبناني الشيعي مع الصهاينة في تموز ٢٠٠٦م.

ثانياً: تنبيهات للإسلاميين في كيفية إدارة المعركة الفكرية القادمة[١]:

أقصد بالإسلاميين هنا: العلماء والدعاة والتيارات الإسلامية كافة الملتزمين بمنهجية أهل السنة والجماعة في الفهم والاستدلال، ولو على سبيل الإجمال، وفي مقدمتهم السواد الأعظم من السلفيين[٢]، وعامة الفقهاء والدعاة من أتباع المذاهب الأربعة، الذين لا يتبنون محددات مدرسة التنوير الإسلامي.

هذه تنبيهات مختصرة قائمة على فهم الخريطة السياسية والفكرية لهذه البلاد العربية التي شرحتها في الفقرة السابقة، وهذه التنبيهات موجهة للمجتمعات العربية الأكثر محافظة في سلوك أفرادها الظاهر، والتي تتغلغل بين أفرادها المفاهيم الشرعية، وثمة قاعدة استفدتها بعد البحث في هذه المسألة وهي (كلما كان المجتمع المسلم أكثر تديناً ومحافظة، كلما كان الطرح التنويري أكثر خطراً، والعكس صحيح)، ولهذا تجد في المجتمعات العربية الأكثر انفتاحاً، أن المعركة الفكرية الكبرى مع العلمانيين، وأن الخطوط الفاصلة بين التنويريين وعامة الإسلاميين لا تظهر كثيراً، لا سيما عند

(١) هذه التنبيهات تضمنت ما هو ثابت لا يتغير بتغير الأحوال والأزمان، ومنها ما هو متغير قد يضطر الإسلاميون لتغييره طبقاً للظروف المستجدة، وفي تصوري أن مجال تفعيل هذه التنبيهات في السنوات الخمس القادمة على الأقل.

(٢) يمكن هنا أن أستثني شريحتين وهما ما يسمى بالسلفية الجهادية، والسلفية التصنيفية التي غلت في تبديع وتصنيف عامة العاملين في التيارات الإسلامية، والاستثناء هنا لأن منهجية التوجهين لا تتفقان مطلقاً مع ما اقترحته في كيفية خوض المعركة الفكرية القادمة.

اشتداد سطوة العلمانية المتطرفة، ومن جهة أخرى فإنك تلحظ أن الفارق بين التيار الإسلامي وتيار التنوير في المجتمعات المحافظة يكون أكثر وضوحاً، ذلك بأن تلك المجتمعات المحافظة تصبح غير قابلة للاختراق بالطرح العلماني الصريح، وبهذا يصبح الطرح التنويري هو الأقدر على اختراق الأسوار القيمية والفكرية، والأجدر بالدعم الخارجي والدعم الليبرالي الداخلي.

هذه تنبيهات عابرة أقدمها بين يدي القارئ الكريم، وأبعثها من طرف الذهن لرجالات الإسلام العاملين من علماء وشباب ومثقفين، وهم الأقدر على تصويبها والإضافة إليها[1]:

١- قل الحق تاماً دون تردد أو تهور:

إذا أدركنا جيداً أن أجواء الربيع العربي وتشبع الفضاء العربي السياسي والإعلامي بقيم الديمقراطية الليبرالية، جعلت من حملَة هذه القيم ودعاتها من إسلاميين وليبراليين هم فرسان التغيير بدعم دولي خفي، يظهر حيناً ويتوارى حيناً آخر؛ فإن أكثر ما يتهدد الإسلاميين وعامة الدعاة والعلماء أن يكونوا " أداة وظيفية " في الصراع المرتقب بين النظم الشمولية والإسلاميين الجدد، والنجاة من هذا فيما أظن هو القيام بالواجب الشرعي تجاه كلا الطرفين، وقول الحق تاماً، فهو الذي سيجنبهم هذا الدور الذي سوف يزري برسالتهم ودعوتهم.

عندما يقتصر الإسلاميون على نقد الاستبداد والفساد، دون نقد الحمولة الفكرية السلبية للإسلاميين الجدد؛ فسيتحولون "لأداة دعائية" لترويج الحمولة الفكرية

---

(١) هذا الموضوع يستحق أن يفرد له مؤلفات، ويعقد له مؤتمرات ولقاءات، وقد اكتفيت بهذه الإشارات العابرة رغبة في حفظ الوحدة الموضوعية للكتاب، وأسأل الله أن ييسر في قادم الأيام لأهل العلم والفكر أن يكتبوا في هذه القضايا المهمة، التي تتناول حقبة جديدة مختلفة عن كل ما خاضه الإسلاميون في المجتمعات المحافظة من معارك فكرية إزاء منظومة التغريب.

للإسلاميين الجدد، فيكون طغيان الإصلاح السياسي ومحوريته سبباً للتفريط والتغاضي عن الواجب الشرعي في نقد المفاهيم الخاطئة للإسلاميين الجدد، التي قد يتشربها الناس عندما يقدم حملتها أنفسهم بوصفهم فرساناً للتغيير والإصلاح، ومن جهة أخرى فإن الاكتفاء بنقد الحمولة السلبية للإسلاميين الجدد، دون ذكر محاسنهم والتعاون معهم فيها، مع السكوت عن المظالم والاستبداد؛ يفضي لأن يتحول الدعاة والإسلاميون عموماً أداة أمنية مرحليّة لإسقاط الإسلاميين الجدد شعبياً، وهذا مع كونه جوراً وخلاف العدل الذي أُمر به المسلم؛ فهو يفضي لسقوط الإسلاميين وإظهارهم أمام المجتمع بوصفهم جهة مساندة ومغذّية لما يتعرض له الناس من مظالم، ومن هنا فالموقف الرشيد في تصوري هو في قول الحق التام، والمزاوجة بين نقد الحمولة السلبية للإسلاميين الجدد ونقد الاستبداد والفساد، ونقصد بالحق التام، العدل في نقد الطرفين، وليس المقصود التعجل والتهور الذي قد يدخل الإسلاميين في مرحلة شبيهة بتجارب سابقة، كانت خسائرها أكبر من أرباحها، وإنما المقصود النقد الواعي الناضج الذي يجمع بين تحديد مواطن الخلل، والتأكيد على حفظ وحدة المجتمع وتماسك نسيجه الاجتماعي وهويته الشرعية.

وإذا كان التهور أو التعجل قد يكون في مسار التصدي للاستبداد والفساد؛ فإن التردد قد يقع فيه الإسلاميون حيال مؤسسات شرعية، تدور في فلك السلطة في عامة الأحداث والمتغيرات، والحق قديم، ولا ينبغي أن يكون نقد الخطأ أو الباطل مرهوناً بهوية صاحبه الفكرية، فإن كان ليبرالياً وصف بالتزلف والنفاق وإن كان داعية أو شيخاً تُكلف في التماس المعاذير له، ومع إدراكي بأن هذا باب خطير، قد يلج منه السفهاء والجهال في القدح فيمن عُرف فضلهم وعلمهم، إلا أن زجر هؤلاء السفهاء كما يكون بوعظهم والرد عليهم في الخطأ؛ فيكون كذلك بالتجافي والابتعاد عن التكلف في الدفاع عمن عرفت سيرته وطريقته في تبرير أوضاع خاطئة ومظالم مؤلمة.

كان لدى علمائنا وسلفنا الصالح من الفقه والرؤية الثاقبة ما جعلهم يدركون جيداً مخططات الطوائف المنحرفة، التي ربما سعت لتوظيف مكانتهم العلمية والشرعية في تمرير مخططاتها وأجندتها الخاصة.

جاء رجل حجَّ البيت فرأى قوماً جلوساً؛ فقال: من هؤلاء القعود؟ قالوا: هؤلاء قريش، قال: من الشيخ؟ قالوا: ابن عمر.

فأتاه، فقال: إني سائلك عن شيء أتحدثني؟

قال: أنشدك بحرمة هذا البيت؛ أتعلم أن عثمان بن عفان فرَّ يوم أحد؟

قال: نعم.

قال: فتعلمه تغيَّب عن بدر فلم يشهدها؟

قال: نعم.

قال: فتعلم أنه تخلف عن بيعة الرضوان فلم يشهدها؟

قال: نعم.

فكبَّر يعني الرجل السائل!!

قال ابن عمر: تعالَ لأخبرك، ولأبيِّن لك عما سألتني عنه.

أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه.

وأما تغيبه عن بدر فإنه كان تحته بنت رسول الله ﷺ، وكانت مريضة؛ فقال له النبي ﷺ: "إن لك أجر رجل ممن شهد بدراً وسهمه".

وأما تغيّبه عن بيعة الرضوان؛ فإنه لو كان أحد أعز ببطن مكة من عثمان بن عفان لبعثه مكانه؛ فبعث عثمان، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة.

فقال النبي ﷺ بيده اليمنى : "هذه يد عثمان - فضرب بها على يده، فقال : هذه لعثمان" .

فقال ابن عمر : اذهب بهذا الآن معك[1] .

٢- لنستقي مادة الخطاب الإصلاحي من منظومتنا المفاهيمية الإسلامية:

في المجتمعات المحافظة التي لا زالت للمفاهيم الشرعية جذورها العميقة وانتشارها الواسع، وتتلقى شعوبها المفاهيم الشرعية بشكل مؤسسي في التعليم والمساجد، وليس للتيار الليبرالي اتساع شعبي، يجدر التأكيد على أن تكون مادة الخطاب الإصلاحي مستقاة من المخزون السياسي والحقوقي في الكتاب والسنة، مع الاستفادة من الأفكار والإجراءات والآليات التي أبدعها العقل البشري في العصور المتأخرة، فالخطاب الإصلاحي الذي يؤكد على تساوي أفراد المجتمع كافة أمام الشريعة، ويلغي التمايز الطبقي أمام القانون؛ ينبغي أن يبعث في وعي الناس انطلاقاً من قول النبي ﷺ : (إنما أهلك من كان قبلكم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد)، وعندما وجدت الضغوط الاجتماعية التي تحول بين القصاص وإقامة الحكم الشرعي، وذلك لمنع قطع يد امرأة مخزومية - تعد بالمعايير الاجتماعية في مكة من الطبقات ذات الشرف والغنى - أمراً مرفوضاً وباطلاً في الإسلام فقال ﷺ : (أتشفع يا أسامة في حد في حدود الله، والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)[2]، لكأنّي أسمع هذا الصوت النبوي يجلجل في ردهات التاريخ ليطرق بأسماعه قلوب المسلمين في هذا الزمان، الذي أخذ بألبابهم بعض صور العدل الموجودة في الديمقراطية الغربية، وظنوا أن لا

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٤٩١).
(٢) صحيح البخاري (٣/ ١٢٨٢).

سبيل لتحصيلها إلا باستدعاء ذلك النموذج الغربي بكل مفاهيمه ومحدداته، وبين أيديهم هذا الماء العذب القراح من معين النبوة الصافي، يتدفق كالطوفان الجارف، ليزيح عن طريقه دعاوى أقوام يزعمون أن العدل السياسي محصور في الديمقراطية الليبرالية، ويجرف في الوقت نفسه محسوبين على الفقه والعلم، ينسبون لهذه الشريعة الغراء من خالف هذا المنهج النبوي في كل أحواله.

إن المأمول أن يبعث التراث الفقهي - الذي دبجه علماء الإسلام منذ فجر التاريخ- في حقوق الأقليات غير الإسلامية في الدولة الإسلامية، وأن تبعث صورة الخليفة الراشد الذي اقتص لنصراني قبطي من ابن صحابي ووالٍ على مصر، عندما قال: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً)، ويتذكر جيداً أن عمر بن الخطاب مر على باب قوم وعليه سائل يسأل، شيخ كبير ضرير البصر فضرب عضده من خلفه وقال: من أي أهل الكتاب أنت؟ قال: يهودي، قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن، فأخذ عمر بيده وذهب إلى منزله، فرضخ له بشيء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال، فقال: انظر هذا وضرباءه، فو الله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم[1].

في الوقت ذاته، فإن هذا الخطاب الإصلاحي، لا يخجل ولا يتوارى من القول بأن الدولة الإسلامية لا يسمح نظامها أن يحكمها غير مسلم، وليس في هذا عسف ولا ظلم للأقليات، بل هذا هو مقتضى العدل الذي يكفل سير الدولة الإسلامية لتحقيق مهامها الشرعية التي أنيطت بها، ومن العجيب أن ترى عدداً من الدول الغربية تشترط في دساتيرها على أن ألا يكون رئيس الدولة نصرانياً فحسب، بل أن يكون منتمياً لمذهب بعينه كالبروستاتنت أو الكاثوليك، ويستميت بعض بني قومنا في تبديل هذا الحكم الشرعي بتأويل محدث.

(١) الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلاّم، تحقيق: محمد حامد الفقهي، القاهرة، ١٣٥٣هـ، ص٤٥.

يوجد مصطلحات شائعة في الإعلام لها دلالات مجملة، ويمكن للإسلاميين أن يستخدموا تلك المصطلحات بمنهجية تفصيلية، بحيث تبين ما تضمنته من المعاني الصحيحة، وتبين المعاني الباطلة ويحذّر منها؛ لأن الرفض المطلق يوحي للمتلقين برفض المعاني الصحيحة وهذا خطأ، وقد أشار أهل العلم إلى هذا المعنى، ومن ذلك قول شيخ الإسلام: (وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتفق السلف على إثباتها ونفيها، فهذه ليس على أحدٍ أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنىً يخالف الرسول أنكره، ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها أو بين مرادها، بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي، فإن كثيراً من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعانٍ مشتبهة) ا. هـ. وقال رحمه الله تعالى: (يجب أن تفسر الألفاظ المجملة بالألفاظ المفسرة المبينة وكل لفظ يحتمل حقاً وباطلاً فلا يطلق إلا مبيناً به المراد، الحق دون الباطل فقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وكثير من نزاع الناس في هذا الباب هو من جهة الألفاظ المجملة التي يفهم منها هذا معنى يثبته ويفهم منها الآخر معنى ينفيه) ا. هـ.

٣- لا تنفرد بالإصلاح الحقوقي وكن شريكاً:

من تأمل في الأبعاد الفكرية للثورات العربية، أدرك أنها مع مكاسبها وإيجابياتها التي لا يسع إنكارها وتجاهلها، إلا أنها قدمت ترويجاً دعائياً جارفاً لمفاهيم الديمقراطية الليبرالية في الحرية والعدالة، واستطاع الإعلام المصاحب للثورات والمناخ الدولي المصاحب للثورات أن يغرس في الوعي الشعبي أن مفاهيم الديمقراطية الليبرالية هي المدخل الثوري الوحيد القادر على الإطاحة بالنظم الاستبدادية، بل كان المتابع دوماً يلحظ في الغالب أن أي حراك ثوري في بلدان الربيع العربي لا يكون للأقلية العلمانية

والليبرالية نصيب كبير منه، لا يفلح في التقدم خطوة، وفي تصوري الشخصي أن هذا لم يكن عفوياً بأي حال.

هذا الطوفان الدعائي الجارف لمصطلحات الديمقراطية الليبرالية، تسلل إلى المجتمعات العربية المحافظة، وهذا أدى إلى ثلاثة أمور:

الأول: أن الوعي الشعبي المتدين في تلك المجتمعات المحافظة، أصبح يستعذب ويستحسن هذه المصطلحات، بوصفها أدوات أظهرت قدرتها على الفعل المؤثر على الأرض، وهو يحاول - بسبب تدينه - تضمينها معاني شرعية صحيحة، ولكن هذا أنتج عدم حماسته ولا تعاطفه - كما كان في السابق - لاستخدام المصطلحات الشرعية في الإصلاح[1].

الثاني: أن المناخ الدولي الذي تصوغه الدول الكبرى ومؤسساته الحقوقية والقنوات الفضائية العربية المؤثرة، لا يمكن بأي حال أن يدعم أي عملية تغيير وإصلاح في البلاد العربية ما لم تتشرب مضامينها هذه المفاهيم، أو على الأقل تتذرع بمصطلحات مجملة، يمكن من خلالها تضمين هذه المفاهيم الليبرالية فيها.

الثالث: أن الساحة الشعبية في تلك المجتمعات المحافظة، انقسمت تبعاً لانقسام النخب الإسلامية فيها تجاه تلك المفاهيم الليبرالية، فالراصد لتاريخ هذه المجتمعات يلحظ أن طائفة من الإسلاميين شرعوا منذ عشر سنوات أي بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م للترويج لمصطلحات مجملة، تتضمن مضامين إيجابية صحيحة، ومضامين أخرى سلبية، كالتعايش والحرية واحترام الآخر، من دون أن تقوم - عبر خطابها الإعلامي

(١) وفاقم هذه الحالة أن توجد شريحة محسوبة على العلم الشرعي، تقدم مسوغات شرعية لكل قصور أو خلل في المجالات الحقوقية والسياسية.

والدعوي – بعملية نقدية للمضامين السلبية لهذه المصطلحات المجملة، أو توعية الجماهير المتابعة، عبر فرز المضامين السلبية عن المضامين الإيجابية لهذه المصطلحات المجملة[١].

في ضوء هذا الواقع الجديد نخلص للقول:

إن (انفراد) الإسلاميين – لا سيما السلفيين – برؤيتهم الشرعية الأصيلة في حراك إصلاحي حقوقي وسياسي بسقف مفتوح؛ يعد مغامرة غير مأمونة العواقب مهما استحسنها المندفعون؛ لأنها تفتقر لغطاء دولي سياسي وإعلامي داعم، كما تفتقر اليوم في مناخ الثورات العربية لإجماع شعبي فاعل ومؤثر[٢].

من هنا ففي تصوري أن الحكمة تقتضي أن يكون الخطاب الإسلامي الإصلاحي شريكاً وموازياً دون إبطاء أو اندفاع مع مجمل الحراك الإصلاحي في مجتمعه، والشراكة مع تيارات إصلاحية أخرى، تستهدف دائرة المشتركات الإصلاحية التي جاءت الشريعة الإسلامية بتحقيقها، ويدخل في ذلك سائر الحقوق الحياتية المشتركة لكل المواطنين المنضوين في الدولة القُطرية المعاصرة، وهذا لا يعني بأي حال الذوبان

---

(١) ليس المقصود الزعم أن هذه الطائفة من الإسلاميين كانت السبب الوحيد، بل ثمة أبعاد سياسية وفكرية كبرى عصفت بالمجتمعات العربية المحافظة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لا تخفى على المتابعين، ولكن دور هذه الشريحة من الإسلاميين أنها قامت– من حيث لا تشعر – بعملية تجسير لبعض الأجندة التي كانت تستهدف المجتمعات المحافظة، وإن كنا نحسبهم لم يفعلوا بهذا إلا بدوافع نبيلة ونزيهة، ولكن كم من مريد للخير لم يبلغه.

(٢) نقصد هنا بالفاعلية والتأثير تجاوز حالة التأييد العاطفي إلى بذل وتضحية، فإذا أضفت إلى هذا العامل عدم اكتمال صياغة رؤية إستراتيجية محددة المعالم للتغيير والإصلاح لدى السلفيين أنفسهم اليوم، كانت خسائر الاندفاع أكثر فداحة، ولا يُفهم من هذا الكلام أن بقية التيارات لديها رؤية إستراتيجية، بل هي أشد فقراً وأكثر تفككاً وضعفاً، وغاية ما تقوم به هو الاقتيات على أجواء الثورات العربية في الترويج لمفاهيمها الفكرية، ليبرالية كانت أو تنويرية.

والتماهي مع التيارات الفكرية المخالفة، بل لا تعارض بين التعاون مع المخالفين فيما أقرته الشريعة الإسلامية وأوجبته، مع الاحتساب والنقد للحمولة الفكرية لدى المخالفين، ومما يدل على هذا الأمر حلف الفضول الذي شهده النبي ﷺ في الجاهلية مع كفار قريش، وكان يستهدف رفع الظلم عن المظلومين، وقال فيه: (لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم ولو دعيت إليه في الإسلام لأجبت)، فلم تكن الهوية العقدية الوثنية للمخالفين مانعاً من التعاون معهم فيما أقره الشرع وأمر به وهو رفع الظلم عن المظلومين، ولا شك في أن حقوق المواطنين - أياً كانت خلفيتهم الفكرية - في العيش الكريم والكرامة الإنسانية هي مما جاء الشرع بتحقيقه.

ليس المقصود هنا أن يتسول الإسلاميون رضا بعض الأقليات الفكرية، وأن يعولوا على إقناع التيارات المخالفة كافة، بل المقصود في هذه المرحلة انتقاء العقلاء والمنصفين منهم، والأهم من هذا كله - بحسب وجهة نظري - هو إبراز الصوت الإصلاحي الإسلامي أمام المجتمع بأكمله، بوصفه يقدم مشروعاً استيعابياً لشرائح المجتمع كافة، طبقاً لمنظومته الفكرية والعقائدية.

ربما رأى بعض الناس أن هذا المقترح لا يصلح أن يكون خياراً استراتيجياً في العملية الإصلاحية، وربما رأى آخرون في أداء بعض التيارات العلمانية في بلدان الربيع العربي أنموذجاً منغصاً على هذا الاقتراح، ومع أني لا أرى تجربة الإسلاميين مع تلك التيارات فاشلة في كل محطاتها؛ إلا أنه ينبغي أن ندرك أن الإجراءات والمقترحات المرحليّة، هي الطريقة المثلى لبلوغ الأهداف الإستراتيجية، لا سيما إذا كان واقع هذا المجتمع أو ذاك يحفل بعدد كبير من الانقسامات المناطقية والعشائرية والمذهبية، مع ضعف الروابط الجامعة التي تكفل له التماسك عند حدوث أي هزة مباغتة، ومن هنا فالدخول في حلف فضول معاصر سيكون أشبه بالدورة التأهيلية،

والتي ستكشف أدواء تلك التيارات ومكامن الخلاف المعوق عن العمل الإصلاحي المشترك، وربما خاضت ماراثوناً من الصراع الناعم في أدواته الحوارية والجدلية، ولكنها ستعود في نهاية المطاف إلى صيغة من صيغ الإصلاح المشترك، الذي يجمع بين هوية المجتمع المسلم وقيمه، وتحقق متطلباته في التنمية والتغيير.

وبكل حال، فبقاء التيارات المختلفة في المجتمع الواحد، فيما يمكن أن نسميه (جزراً معزولة) دون عملية انفتاح وحوار حقيقي وجاد؛ يفضي لاحتقان اجتماعي ومناطقي وعشائري، يزداد بمرور الأيام تضخماً وتورماً، وعندما تحدث هزة عنيفة في مجتمع لا زال كل مكوناته الفكرية والاجتماعية منكفئاً على نفسه؛ فإن هذا سيؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها، حيث ستكون الكلمة عندئذٍ للغوغاء والدهماء، وسيفقد الحكماء والعقلاء دورهم، وفي كل الحالات سيخرج الأطراف جميعاً من هذا الأمر بخسائر فادحة، إلا أن النصيب الأوفر من الخسارة في تلك الساعة سيكون من نصيب المكون الأكبر؛ لأن من طبيعة الناس في مثل هذه الحالات أن يجيروا كل أدوائهم وأمراضهم السابقة للفصيل صاحب التأثير الأكبر في المجتمع.

ثالثاً: ومضات شرعية إصلاحية:

١- السيادة للشرع والسلطة للأمة:

السيادة: هي السلطة العليا، التي تفردت وحدها بالحق في إنشاء الخطاب الملزم، المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال[1].

فالسيادة تعني السلطة العليا التي لها حق إصدار القوانين وإلزام الناس بها جميعاً، من دون أن تكون مقيدة بشيء، ولا أن تستمد مشروعيتها من أحد، فهي سلطة واحدة مطلقة مقدسة.

(١) انظر: قواعد نظام الحكم في الإسلام للخالدي، ص: ٢٤٠.

برز مصطلح (سيادة الشعب) أو (سيادة الأمة) من خلال الصراع العنيف في التاريخ الأوروبي مع الكنيسة، التي كانت تمارس كل أنواع القهر والاستبداد والطغيان ضد الشعوب الغربية، وتزعم أن هذا الاستبداد هو مقتضى الإيمان بسيادة النصرانية المحرّفة، فجاءت ردة فعل الفلاسفة والمفكرين الغربيين لاتجاه معاكس، لم يكتفوا فيه بمجرد عزل التعاليم الكنسية الجائرة، بل قاموا بنزع واستئصال علاقة الأديان وكل مقدس بالشأن العام، وبناء الدولة التي تنظم حياة الناس، وعبر مخاض طويل خلصوا لتأليه إرادة الإنسان وعدِّها معيار الحقيقة المطلقة.

اتفق العلماء والمفكرون المسلمون على أن هذا المفهوم الغربي لسيادة الأمة ليس له وجود في الإسلام، (فالسيادة في الديمقراطية الغربية تعني أن إرادة الشعب هي العليا، وأنها في أمور السياسة والحكم والتشريع تبرم ما تشاء وتنتقض ما تشاء، لا يحدها في ذلك حد.. أما السيادة في الفكر السياسي الإسلامي فإنها محدودة من جانب واحد ومطلقة من الجانب الآخر، ففي الجانب الأول يحدها القرآن والسنة اللذان يعتبران من القواعد فوق الدستورية التي تلتزم السلطة التأسيسية باحترامها حين تضع الدستور)[1].

يسعى بعض مفكري التنوير الإسلامي إلى إيجاد قراءة تلفيقية بين الإسلام وهذا المصطلح الغربي الوافد، المحمّل بمفاهيم منافية لمحكماته وقطعياته فيقولون: إن الشعب المسلم سيختار ما يوافق الشرع، وعندها ستكون نظم الدولة وقوانينها موافقة للشرع، والحقيقة أن هذه القراءة التلفيقية لا تخرج عن المفهوم الغربي لسيادة الأمة، بل أكد مفكرو الليبرالية الأوائل أنه لا إشكال في جعل بعض النصوص الدينية قانوناً ملزماً، ما دام أنها لم تكتسب صفة الإلزام القانوني من كونها وحياً إلهياً معصوماً، بل لأن الناس اختاروا أن يكون قانوناً، ولهم أن ينقضوه بعد ذلك ويشرّعوا خلافه.

---

(١) الشورى والديمقراطية، علي محمد لاغا، ص (١٢٩).

يقول توماس هوبز: "إن الكتاب المقدس لا يصبح قانوناً إلا إذا جعلته السلطة المدنية كذلك"[1].

ويقول اسبينوزا: "إن الدين لا تكون قوة القانون إلا بإرادة من له الحق في الحكم"[2].

وبهذا أصبح الوحي المعصوم، والأمر والنهي الإلهي لكي يصبح قانوناً يجري أحكامه على الناس؛ يحتاج إلى (تصويت الناس)، ولا يكتسب صفة الإلزام من كونه شريعة إلهية وتكليفاً ربانياً، يتعين على كل شعب مسلم ودولة مسلمة بمقتضى انتمائها لهذا الدين أن تكون أوامر الله عز وجل ونواهيه (مبادئ فوق دستورية) واجبة النفاذ، لا تفتقر لموافقة مستبد أو برلمان أو أحزاب، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، فليس هناك مسافة برزخية بين دخول الفرد والمجتمع لهذا الدين وانتمائه له، وبين قبوله بأوامره ونواهيه، فمقتضى انتماء هذا الشعب أو ذاك للإسلام يلزم منه حتماً أن ما صدر عن الله أو رسوله ﷺ فهو قانون ملزم، ولو أننا قلنا لدعاة سيادة الأمة: ما قولكم فيما لو صوّت ٩٠٪ من الشعب على حرمان الأقلية من بعض حقوقها، لأجابوا بأن هذا ليس من حق الأغلبية؛ لأن حفظ حقوق الأقليات يعد من المبادئ فوق الدستورية، والتي لا يجوز للأمة أو الشعب أن يمسها أو يلغيها، فعجباً لمن جعل أحكام الوحي المعصوم غير نافذة إلا بتصويت الأغلبية، ثم جعل بعض ما يعده حقوقاً لهذه الأقلية أو تلك نافذة، رغماً عن أكثرية الشعب.

---

(١) اللفياثان-الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة ص (٢٥٨)، ترجمة: ديانا حبيب حرب / بشرى صعب، الناشر: دار الفارابي، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

(٢) رسالة في اللاهوت والسياسة لاسبينوزا ص (٤٢٢)، ترجمة وتقديم: د. حسن حنفي، الناشر: دار التنوير للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

يحاول بعض الليبراليين والتنويريين أن يجعلوا نقد علماء الأمة ومفكريها للفهم الغربي لمصطلح سيادة الأمة دليلاً على تشريعهم للاستبداد، وتجريد الأمة من حقها في اختيار من يحكمها أو محاسبته ومراقبته أو عزله إذا وجد مقتضى ذلك، والحقيقة أن نسبة هذا القول لكل علماء المسلمين محض افتراء، يتضح لدى أي باحث في نصوص الكتاب والسنة ومدونات الفقه الإسلامي في السياسة الشرعية.

فالأصل في الإمامة والولاية الشورى والرضا، يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨]، وأمر الله نبيه بالمشورة ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فكيف بمن هو دونه من الناس، ويقول عمر رضي الله عنه: (من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يُقتلا)، وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية أن إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إنما استقرت باختيار جمهور المسلمين ورضاهم، قال رحمه الله: (ولو قدر أن عمر وطائفة معه بايعوا أبا بكر، وامتنع سائر الصحابة عن البيعة، لم يصر إماماً بذلك، وإنما صار إماماً بمبايعة جمهور الصحابة، الذين هم أهل القدرة والشوكة)، ويقول رحمه الله: (وكذلك عمر لما عهد إليه أبوبكر، إنما صار إماماً لما بايعوه وأطاعوه، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه، لم يصر إماماً، سواء كان ذلك جائزاً أو غير جائز)[1].

إن إصرار طائفة من المحسوبين على التنوير الإسلامي على تعميم الاتهام لعامة الإسلاميين وفقهاء الأمة بالجمود والتشدد، لرفضهم المكونات العلمانية من الديمقراطية الغربية؛ يدل على إشكالية فكرية عميقة، ومن المؤلم أن نجد بعض الغربيين أكثر موضوعية في توصيف موقف الصحوة الإسلامية من منتجات الحضارة الغربية، بغض النظر عن رأيه فيها، يقول المفكر الأمريكي هنتجتون وهو يتحدث عن

---

(١) منهاج السنة (١/ ٥٣٠).

الصحوات الدينية التي عمت العالم لمكافحة المد الغربي العلماني، ومنها الصحوة الإسلامية:

(هذه الصحوة ليست رفضاً للحداثة، بل هي رفض للغرب وللثقافة الغربية العلمانية النسبية المتفسخة المرتبطة به. إنها رفض لما يطلق عليه "التسمم بالغرب" الذي يصيب المجتمعات غير الغربية، وهي إعلان استقلال ثقافي عن الغرب، إعلان كبرياء يقول: «سنكون حديثين، ولكننا لن نكون أنتم»)[1].

٢- الحرية الشرعية هي مطلب الشعوب الإسلامية:

عندما أقرأ أو أتابع حديثاً لشريحة من الإسلاميين الجدد عن مطلب الحرية التي تتوق لها الشعوب الإسلامية؛ ألحظ عند التدقيق في خطابهم أن النبرة السائدة في خطابهم لا تتوجه بشكل كامل للمضامين الإيجابية التي تهم تلك الشعوب، وإنما نلحظ أن ثمة خطاباً غير مباشر لدوائر هامشية في المجتمعات الإسلامية وهي النخب الليبرالية.

نجد أن هؤلاء الفضلاء يتحدثون بحماس، أن الإسلام كفل للمسلم الذي يرتد عن دينه ويعلن زندقته حماية قانونية، مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وأن النظام السياسي في الإسلام يبيح وجود أحزاب علمانية، ثم يشرع بعد ذلك في سرد مقطوعات هجائية محمّلة بالاتهام بالرجعية والتخلف والتشدد تجاه عامة علماء الأمة، وما دلت عليه النصوص الشرعية المحكمة وأجمع عليه أهل العلم من بطلان نسبة هذه الأقوال للإسلام.

فمن يبلّغ عنّا هؤلاء الفضلاء، أن الشعوب لا تتوق لحرية الزندقة والإلحاد، ولا تتطلع لحريّة العُري على الشواطئ، وأن هذه الشعوب المقهورة لا يُسهرها منع رواية فاجرة أو قصة ساقطة أو هذيان مهووس يسخر بالمقدسات ويعبث بالمحكمات..؟

---

(١) صراع الحضارات، ص (١٦٨).

من يبلغ عنا هؤلاء الفضلاء أن النظم العلمانية الاستبدادية قد كفلت حريات الزندقة والانحلال، فما أغنت عنها شيئاً. . . وحقت عليها سنة الظالمين المتجاوزين لحدود الله وأمره ونهيه. . . ؟

من يبلغ عنّا هؤلاء الفضلاء أن الشعوب الإسلامية تتطلع لحرية التعبير عن حقوقها والمطالبة بها، وتتطلع لحرية الرقابة على ثروات بلادها ومقدراتها، وتتطلع لحق المشاركة في قرارها، وتتوق لحرية الحفاظ على سلامة أفرادها، وضمان عدم التعدي عليهم بأي صورة من صور إهدار الكرامة التي يرزح تحت سطوتها الملايين. . ؟

إن هذه الشعوب الإسلامية - أيها الأخ الكريم - تريد (حرية الدعوة) لدينها ومقدساتها ورسالتها التي كلفت بها من خالقها، وتريد (حرية النقد والمحاسبة) لكل من يعبث بأخلاقها أو هويتها أو أعراضها، فحرية تبليغ هذا الدين الخاتم - الذي نسخ كل الأديان التي قبلها - هي التي قصدها النبي ﷺ بقوله: (خلوا بيني وبين الناس)، فكيف جاز لك أخي التنويري أن تحتج بهذا الحديث في حرية نشر الأفكار المخالفة للإسلام، والزعم بأن الحرية قبل تطبيق الشريعة، مع العلم بأن هذا الحديث كان في أول البعثة قبل نزول عامة الأحكام، حيث لم يكن ثمة شريعة كاملة، ولم تفرض الصلوات الخمس؟ فكيف تحتج بهذا الحديث على أن الحرية قبل تطبيق الشريعة، مع كون النبي ﷺ - عندما قال هذا الحديث - لم يكن لديه شريعة يطبّقها!! بل كان يريد حرية الدعوة إلى التوحيد في أول البعثة؟

يقول الأستاذ فهد العجلان ملخصاً أزمة الطرح التنويري في قضية الحرية:

(لا نريد أن يكون خياراتنا محصورة بين «حرية ليبرالية» أو «لا حرية»، فثمة خيار ثالث، وهو الخيار الذي لا يجوز أن يكون لنا خيار غيره، وهي الحرية الشرعية، حرية تكفل للناس حقوقهم وتمنع المظالم عنهم، ولكن من دون أن يتسرب من خلالها الانحرافات والتجاوزات الشرعية).

٣- الشريعة الإسلامية حاكمة على التجارب المعاصرة لا العكس:

إن المتأمل في السجال الفكري والإعلامي طوال العقود الماضية بين الإسلاميين والعلمانيين؛ يلحظ أن من الأدوات التي استخدمها العلمانيون سابقاً، ويستخدمها بعض الإسلاميين الجدد اليوم - مع الأسف - للتدليل على فشل النموذج الإسلامي في الحكم؛ هو الاحتجاج ببعض التجارب السياسية المعاصرة المحسوبة على النموذج الإسلامي؛ كتجربة الإنقاذ في السودان، أو تجربة طالبان في أفغانستان، ويصل الأمر إلى الاحتجاج بالتجربة الخمينية الإيرانية، وهذا مسلك غير علمي، فالتجربة الإسلامية تقيّم من خلال مادتها العلمية والفكرية التي دونها علماء الإسلام، واستقوها من المصادر الشرعية، وتجلى التطبيق الأمثل لها في عهد النبي ﷺ ثم عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، وأما من جاء بعد هذه العهود المشرقة في التاريخ الإسلامي، وإلى وقتنا الحاضر، فيختلف اختلافاً واسعاً في درجة التزامه بمعايير المشروع الإسلامي الصحيح الذي تجلى في تلك العصور الزاخرة، فمنهم من كان ملتزماً في غالب أدائه بهذه المعايير، ومنهم من غلب عليه الإخلال بها، ومنهم من زعم الانتساب لها وهو ليس من أهلها.

إن هذا الملحظ المهم ينبغي تضمينه في الخطاب الإسلامي الإصلاحي، بل التأكيد عليه، وهذا يتطلب التجافي على من يحاول أن يجعل لبعض النماذج المتأخرة قيمتها المعيارية، ويقدمها للناس على أنها تجربة تطبيقية مثالية للنموذج الإسلامي، فالخطاب الشرعي التسويغي والتبريري لتجارب معاصرة، والتي تنطوي على أخطاء وانحرافات، يفضي لخلخة ثقة الناس بالمشروع الإسلامي، واختزال صورة النموذج الإسلامي المنشود في هذه التجربة أو تلك.

الورقة الأخيرة
لئلا تُسرق أحلامنا

ما جرى به القلم في هذا الكتاب، والذي شرعت خلاله في تقديم قراءة مختلفة لأبعاد الثورات العربية؛ لا يستهدف - حال الاقتناع بها أو بشيء منها - أن يسيطر على المرء الشعور بالإحباط وسوداوية الرؤية، بل المقصود تحفيز العقول والأذهان للمزيد من التأمل والرصد والوعي بحقيقة ما يجري حولنا من أحداث، في عصر أصبحت معظم منابر الإعلام - التي تصوغ مفاهيم الناس - في أيد غير أمينة على هوية الأمة الإسلامية وثقافتها، كما أن في هذه الأحداث مكاسب جمّة وفتوحات عظيمة، فالغرب لم يشرع في مشروع الشرق الأوسط الكبير أو في غيره من المخططات، إلا لشعوره بأن هذه الأمة الإسلامية - على الرغم من كل هذا التسلط والعدوان وإغراقها بكل أدوات التغريب والإفساد - لا تزال أبيّة على الذوبان، يقول المفكر الأمريكي الاستراتيجي فوكوياما المبشر بسيادة الحضارة الغربية: (الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة في العالم التي يمكن القول بأن لديها بعض المشاكل الأساسية مع الحداثة).

ونحن معاشر المسلمين نؤمن إيماناً جازماً بأن هذا الدين وهذه الحضارة يستحيل فناؤهما؛ لأننا نملك وعداً إلهياً ربانياً بذلك ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٣]، ويقول ﷺ: (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك).

لكننا في الوقت نفسه، ندرك أن الله وضع سنناً كونية وأسباباً شرعية، من حصّلها فاز بالنصر والتمكين، وبقدر تحصيلها بقدر ما تؤتى هذه الأمة من نصر وتمكين، وبقدر ما تفرط فيها بقدر ما تبتلى وتختبر، ونحن ليس لدينا ضمان من الله تعالى ألا تتحول المجتمعات الإسلامية من اليقظة الإسلامية في العلم والدعوة والسلوك إلى مفاهيم وسلوكيات محصورة في فئة قليلة من الناس.

قبل ٥٠ عاماً فقط كنت تدخل للجامعات العربية في مصر والشام والعراق، فيندر أن تجد فتاة محجبة، وكنت تدخل إلى الجوامع، فقلما تبصر شاباً حافظاً للقرآن يؤمّ الناس، وكانت مظاهر التدين والالتزام بالشعائر في انحسار كبير، ثم منَّ الله على هذه الأمة بصحوة إسلامية عارمة، شعت بأنوارها آفاق الأرض، فانتشر الحجاب حتى أصبح مظهراً سائداً، وأقبلت الأجيال على حفظ كتاب ربها، وطلب العلوم الشرعية، والعمل الدعوي والإغاثي، وكما كان لهذه الصحوة الإسلامية منجزاتها ومكاسبها، فقد كان لها عثراتها وانتكاساتها، ومع ذلك كله فعندما تعقد مقارنة خاطفة، طبقاً للمعايير الشرعية بين أجيال الصحوة الإسلامية والأجيال التي سبقتها، والتي انتشر فيها الأفكار القومية والماركسية والبعثية؛ فإنك تدرك الفرق الهائل والبون الشاسع بين الجيلين، ولكن في الوقت نفسه هذا لا ينسينا أن أجيال الصحوة المباركة كانت نتاجاً لجيل مؤمن مجاهد في عهود سطوة العلمانية العربية، كان أحدهم يقبض على دينه كالقابض على الجمر، لا تزيده سخرية الهازلين ولا احتقار المتكبرين إلا مضاء وتضحية وجهاداً وثباتاً.

إن " ما سبق الحديث عنه لا يعني أنَّ الواقع سلبي كلّه! وأن النفوس مدبرة عن الخير إلى الشرِّ، لكنّه محاولة للرصد والتحليل المجرّد، بيد أنَّ الواثق بمراد الله ووعده، لا تثني عزيمته بعض التغيّرات الحاصلة في الواقع، ولا تؤثر فيه حمّى التراجعات، ولو كانت من ذوي السابقة والفضل والديانة، ما لم تكن متطابقة مع حكم الشريعة ودائرة في فلكها، بل ينبغي عليه أن يستثمر هذه الأحداث بتجريد العبودية لله، فهو طوّاف بمنازل العبوديّة في حال الرخاء والدعة، وفي حال البلاء والشدّة، فهو يتعبّد الله بالشكر على النعمة والخير والتمكين في الأرض، ويتعبّده كذلك بالثبات في حال الفتن وسلب مقومات التمكين، وبروز غيرهم من مناوئ الدعوة وخصومها أو المبدّلين لها، ويعلم أن سبب هذا بذنب وتقصير وتفريط وبما كسبته أيدينا، ويتعبّد الله بالتمسّك بدينه والصبر على المحن وشهوة التغيير وشرف المناصب، وأن يعلم أن حال المؤمن خير كله في سرائه وضرّائه، فهو دائر بين منزلتي الشكر والصبر، وهي من منازل السائرين إلى الحقِّ، ومن مقامات الصالحين العارفين بالله، والمؤمن مبتلى في طريقة سيره إلى الله، وقد استدل هرقل على صحّة نبوّة النبي ﷺ بأن الحرب سجال بينه وبين قومه يُدال عليه مرة ويُدال عليهم أخرى، فإذا كانت هذه حال الأنبياء في مرحلة الجهاد، فينهزمون وينكسر جيشهم، ومنهم من قد يقتل هو ومن معه من أصحابه وحواريّه وخلق كثيرٌ، وهم أكمل البشر وأصحاب اليقين التامّ وسادات الأولياء، فيقع عليهم البلاء ولا يمكّن لهم أحياناً في الأرض على عدوّهم؛ فكيف بحال غيرهم من الناس ممن هم أقل شأناً وأكثر ضعفاً وفي حالة الرخاء والسلم؟

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة معلقاً على حديث هرقل[1]: " هذا من علامات الرسل فإن سنّة الله في الأنبياء والمؤمنين أنه يبتليهم بالسراء والضراء لينالوا درجة الشكر والصبر. . فمن الحِكم تمييز المؤمن عن غيره، فإنهم إذا كانوا دائماً منصورين

(١) "شرح العقيدة الأصفهانيّة" (٩٦-٩٨)، ط السلفيّة.

لم يظهر لهم وليّهم وعدوّهم، إذ الجميع يظهرون الموالاة فإذا غُلبوا ظهر عدوّهم.. ومن ذلك أن يُمحّص الله الذين آمنوا فيخلصهم من الذنوب فإنهم إذا انتصروا دائماً حصل للنفوس من الطغيان وضعف الإيمان ما يوجب لها العقوبة والهوان.. وقد شهدنا أن العسكر إذا انكسر خشع لله وذلّ وتاب إلى الله من الذنوب وطلب النصر من الله وبرئ من حوله وقوّته متوكلاً على الله.. وشواهد هذا الأصل كثيرة.. وهو أمر يجده الناس بقلوبهم ويخشونه ويعرفونه من أنفسهم ومن غيرهم، وهو من المعارف الضروريّة الحاصلة بالتجربة لمن جرّبها والأخبار المتواترة لمن سمعها.. ثم ذكر حكمة أخرى فقال سبحانه: ﴿وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤١]، وذلك أن الله سبحانه إنما يعاقب النّاس بأعمالهم، والكافر إذا كانت له حسنات أطعمه الله بحسناته في الدنيا، فإذا لم تبق له حسنة عاقبه بكفره، والكفّار إذا أُديلوا يحصل لهم من الطغيان والعدوان وشدّة الكفر والتكذيب ما يستحقّون به المحق، ففي إدالتهم ما يمحقهم الله به"[1].

ثمة مكاسب كبرى - لا تخطئها عين المسلم - من هذه الأحداث، ومن ذلك: جريان سُنة الله تبارك وتعالى في الطغاة والمستبدين، بعد عقود من الظلم والاستبداد وشعور عامة المصلحين من دعاة ومفكرين وعلماء بانسداد الأفق وحتمية التعايش مع الاستبداد، حتى بدأت تنشأ توجهات فكرية وشرعية تؤصل وتقعد لتجميل وجه الاستبداد القبيح والتعايش معه، وحصر سبُل الحياة في مضايقه وتحت رماح عساكره، فجاءت هذه الأحداث لتسقط ورقة التوت[2] عن هذه الطبقة الطفيلية التي ظلت

(١) جيل ما بعد الصحوة، بتصرف يسير، للشيخ الباحث / ماجد البلوشي.

(٢) قلت في مقالة كتبتها عام ١٤٣٠هـ تحت عنوان (من جدلية القرآن والسلطان.. إلى خندق مقاومة الذوبان.. رؤية استشرافية): وسيتزامن مع سقوط الاستبداد سقوط كل الحبال وقوى الإسناد الفكري والشرعي والأخلاقي لتلك النظم، سواء كانت دوافعها " مدفوعة الثمن " من قبل الاستبداد أو كانت حتى " بمبررات فكرية وشرعية "، وأولى حلقات السقوط تبدأ بذوبان القناعة=الشرعية والأخلاقية لدى الناس، ومن هنا فينبغي أن يدرك شرفاء الشرعيين والمفكرين أهمية النأي بمشاريعهم عن قوى الإسناد الفكري والشرعي للاستبداد. (انظر: أوراق سلفية إصلاحية ص ٧٤).

لعقود تقتات من فتات الاستبداد، وتسبغ المشروعية الدينية والقانونية والأخلاقية على حُرّاسه وسدنته، وفي هذا من المكاسب الشرعية والأخلاقية الكثير.

كما كان للثورة السورية قصب السبق في تعرية العدو الصفوي وفضحه، والذي ظلت زُرافات من الشيوخ والمفكرين الإسلاميين لعقود تدافع عنه وتثني على ثورته الطائفية، وتزعم صدق مزاعمه في الدفاع عن قضايا الأمة، وتصف المحذرين منه بالهوس العقائدي أو بضيق الأفق أو بتفريق كلمة المسلمين، فيشاء الله ويكتب أن يتجلى الوجه الطائفي البغيض مع الاحتلال الغربي في بغداد الرشيد، ثم تكتمل سلسلة فظاعاته ومجازره على أرض الشام المباركة.

مضى على الساحة الإسلامية حينٌ من الدهر كان الثناء على نظام الملالي وأذرعته الطائفية علامة على حنكة الرجل السياسية وشهادة على منهجيته الوسطية وبرهاناً على عدائه للصهيونية، ثم تكشف القناع الطائفي، فأعلن بعض هؤلاء الفضلاء رجوعهم عما قالوه، وهذا من محامدهم ومآثرهم التي يشكرون عليها، ولكن لا يمنع من القول اليوم بكل صراحة وأريحية:

نجح نظام الملالي في إيران وأذرعته الطائفية في لبنان والعراق وغيرها أن يخدع شرائح من الإسلاميين لأكثر من ثلاثين عاماً، كما نجحوا في توظيف عدد لا بأس به من قيادات العمل الإسلامي من حيث لم يشعروا في تقديم النظام الإيراني والنظام السوري للشعوب الإسلامية بوصفهما نظامين ممانعين وقوى مصطفة مع الأمة الإسلامية، بعيداً عن الأهداف الطائفية، والمقصود من هذه الإشارة التذكير بقدرة أعداء الأمة على مختلف عقائدهم ومشاريعهم على إحداث اختراق في وعي بعض النخب الإسلامية، مهما ظهر من حال هذه النخب من كثرة اطلاعها وممارساتها للعمل السياسي، فهي ليست عصيّة على الخداع والمكر الغربي الذي يُحاك لهذه الأمة

ليل نهار، ومن هنا فالمأمول أن يفتح الإسلاميون صدورهم وآفاقهم لتبادل وجهات النظر المختلفة، وكثرة المراجعة والتدقيق في التحديات المحدقة بالأمة، في ظل تداعيات الثورات وما نجم عنها من زوال نظم وتبدل تحالفات وفوضى أمنيّة وتحولات سياسية وفكرية واجتماعية.

إن انفتاح مناخ الحريات الذي أعقب سقوط بعض النظم خلال الثورات العربية؛ يستلزم استثمار الدعاة والمفكرين والمصلحين على اختلاف مواهبهم وتوجهاتهم لهذا المناخ في مضاعفة الجهود للدعوة والإصلاح، ولن يجد المصلحون أكثر بركة وأعظم أثراً وأرسخ ركناً من دعوة الناس إلى الإسلام بقيمه وشرائعه وأحكامه، فكلما كان المجتمع المسلم أكثر تديناً واستقامة ورشداً؛ كان أكثر قوة وإقداماً في مواطن النزال والإقدام، وكان أشد تآلفاً وتماسكاً بين أفراده عند الاضطراب والاختلال، وكلما ضعف التدين وخفتت أنواره وتراجعت آثاره، كلما نجح الأعداء في اختراق المجتمع المسلم والتلاعب بمكوناته وتدمير مكتسباته.

إن المؤمن المستيقن بوعد ربه جل وعلا لا يخشى من زوال هذا الدين، فالدين محفوظ بحفظ الله له، ولكن الخشية على جيل اليوم الذي تضغط عليه القيم الغربية الليبرالية لمسخ هويته ودينه، مستخدماً العدو في ذلك أسلحته كافة المادية والمعنوية، ومستثمراً احتياجاته الأساسية في الجنس والغذاء والأمان لحقنها بأجندته التغريبية، ولئن كانت العلمانية العارية والشيوعية الملحدة هي الذخيرة الفكرية التي نهشت أجيال الخمسينيات والستينيات من الشرق والغرب، فإن الذخيرة الفكرية لحرب الأفكار اليوم بين الحضارة الغربية والعالم الإسلامي يقوم على إعدادها محسوبون على الحالة الإسلامية أو متصالحون معها في الظاهر، والمحصلة هو نشر القيم الغربية الليبرالية بغطاء إسلامي شفاف لتقبله الشعوب المسلمة، وهؤلاء ليسوا سوى أداة مرحليّة لهذه

الحقبة، سيتم التخلص منهم حال استنفاذ دورهم، أسوة بحلفاء الغرب السابقين من الطغاة والمستبدين، الذين أقر الله عيون المستضعفين ببداية انفراط عقدهم ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٩].

وليد الهويريني - الأحساء

صفر ١٤٣٤هـ

فهرس الموضوعات

لقد أدرك سدنة الحضارة الغربية للمرة الأولى منذ رحيل الاستعمار أن الاستبداد والنخب العلمانية المتطرفة لم تعد جديرة بتأمين مصالحه السياسية والاقتصادية وبقاء هيمنته الثقافية والحضارية، وأن الطريق لاستدامة تلك الهيمنة يمكن تحقيقه عبر نخب فكرية متصالحة فيما يظنون مع الحالة الإسلامية أو نخب فكرية إسلامية أنتج شعورها بالانسداد السياسي تبنياً للقيم الليبرالية عبر تأويلات محدثة، وهذا الأمر لم يتمكن البعض من رؤيته بسبب وهج الثورات العربية ونسائم الحرية التي دلفت على أمة عانت لقرنٍ من ظُلمة الاستبداد وقيود التبعيّة.